


# الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 1991-2013

# Zionist Political Thought And Its Impact On The Arab-Israeli Conflict In The Stage Of Peace 1991-2013

إعداد الطالب

هاني فهاد الكعيبر

401120030

إشراف الدكتور: غازي صالح النهار بني ملحم

خطة رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول 2012-2013

# التفويض

أنا هاني فهاد الكعيبر أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: هاني فهاد الكعيبر

التوقيع:

التاريخ: 2013/5/28

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 1991–2013.

وأجيزت بتاريخ 28 /2013/5

| **أعضاء لجنة المناقشة:** | **التوقيع** |
|---|---|
| الأستاذ الدكتور فوزي تيم | رئيساً ............ |
| الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان | عضواً ........... |
| الدكتور غازي صالح النهار بني ملحم | عضواً ........... |

# الإهــــــــداء

**الحمد لله في الأولى والآخرة**

**إلى والدي ووالدتي قرة عيني**

**إلى من كان دعاؤهم سر نجاحي**

**وحنانهم بلسم جراحي**

**أدعو الله العلي القدير أن يمتعهم بموفور الصحة والعافية ويديمهم تاجاً على رأسي**

**وإلى زوجتي العزيزة الرائعة الصابرة**

**أخصكِ بوافر المحبة والتقدير على ما صبرتِ وتحملتِ كل الصعاب والمشاق أثناء كل مراحل دراستي حتى خرجت بهذه النتيجة والحمد لله فلكِ مني كل المحبة والاعتزاز يكفيني فخراً بك أنكِ أنجبت لي قرة عيني وعزي وأملي فلذات كبدي أولادي سامي وزيد وسلمى وعون أسأل الله أن يكلأكم جميعاً بعين رعايته وحفظه**

**أهدي إليهم جميعاً ثمرة جهدي هذا....**

**الباحث**

**هاني الكعيبر السرحان**

# شكر وتقدير

الشكر للباري في علاه الذي قيض لنا مثل هذا ولولاه ما كان.

1- معالي وزير الداخلية حسين باشا هزاع المجالي
2- عطوفة مدير الأمن العام الفريق الركن توفيق باشا الطوالبة.
3- عطوفة اللواء حمدان عناد السرحان.
4- عطوفة اللواء محمد عبد الله الزعبي.
5- عطوفة العميد محمود حسين أبو جمعة.
6- عطوفة العميد هاني المجالي.
7- عطوفة العميد محمد ذياب جرادات.

**الباحث**

**هاني الكعيبر السرحان**

# فهرس المحتويات

# الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام 1991-2013

**إعداد الطالب**

**هاني فهاد الكعيبر**

**إشراف الدكتور: غازي صالح النهار بني ملحم**

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة الأبعاد الفكرية والدينية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد للسلام وحتى الآن. وانطلقت الدراسة من الفرضية التالية أن الفكر الصهيوني تمكن من تكييف عملية السلام بما يتوافق مع منطلقاته الفكرية الأساسية. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل تطور الفكر السياسي الصهيوني وأثره على عملية السلام في الشرق الأوسط.

خلصت الدراسة إلى أن الفكر السياسي الصهيوني ساهم في تبني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لوجهات نظر متطرفة تجاه إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط في ضوء إدراكها لقوتها العسكرية وتفوقها العسكري في المنطقة وما تمتلكه من تأييد دولي انعكس على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لها في كثير من القضايا وخصوصاً المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط.

اهتمت الدراسة بتوضيح مدى تبني الفكر السياسي الصهيوني للعنصرية كمرتكز لهذه الحركة اتضح من خلال تبنيها لسياسة التمييز العنصري ليس فقط تجاه العرب والفلسطينيين وإنما ضد اليهود الشرقيين أنفسهم، بل كذلك ضد شعوب العالم جميعاً، وضد اليهود المقيمين خارج إسرائيل، فهي لا تتركهم يتمتعون بحرية اختيار البلد الذي يريدون الاستقرار فيه، بل تضغط عليهم للهجرة إلى فلسطين.

وقد أثبتت الدراسة أن الفكر الصهيوني استطاع التأثير المباشر على دولة إسرائيل من خلال الأحزاب الدينية والمدارس ووسائل الإعلام وغيرها من الوسائل

فهذا الفكر ساهم في حرمان الشعب الإسرائيلي من القدرة على الوصول إلى تحقيق السلام العادل من خلال تأثيره على توجهات الشعب الإسرائيلي تجاه عملية السلام.

وتوصي الدراسة بإدراك أن الصراع بين إسرائيل والأمة العربية هو صراع فكري وحضاري يتطلب من المفكرين والباحثين العرب القدرة على مواجهة الفكر السياسي الصهيوني وفضح مرتكزاته الدينية والعنصرية للعالم بأسلوب علمي وموضوعي يقوم على الحقائق التاريخية التي تثبت أن إسرائيل دولة عنصرية وأن الفكر السياسي الصهيوني سيساهم في إنهيار هذه الدولة إذا لم يتبنَ السلام كإطار للحل والتسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

# Zionist Political Thought And Its Impact On The Arab-Israeli Conflict In The Stage Of Peace 1991-2013

**By**
**Hani Fahhad Alkaaabr,**

**Advisor: Dr Ghazi Saleh Al-Nahar bani Melhem**

## Abstract

The aim of this study is to analyze and study the intellectual and religious dimensions affecting Israel's foreign policy orientations toward the march of the peace process in the Middle East since the Madrid peace conference until now. The study was launched following the hypothesis that the Zionist ideology was able to adapt the peace process in accordance with the basic intellectual bases. The study adopted the historical method and descriptive analytical method in the study and analysis of the evolution of the Zionist political thought and its impact on the peace process in the Middle East.

The study concluded that political thought Zionist contributed to the adoption of successive Israeli governments to the views of extremist towards peace and security in the Middle East in the light of awareness of its military power and military supremacy in the region and possesses international support was reflected in the support of the United States have, in many cases, especially relating to peace in the Middle East.

Focused on the study to clarify the extent of adoption of the political thought of the Zionist racist anchor of this movement turned out by adopting a policy of racial discrimination not only against the Arabs and the Palestinians, but against Sephardi Jews themselves, but also against the people of the world all of us, and against the Jews living outside of Israel, they do not let them enjoy the freedom of choosing the country they want to stabilize it, but pushing them to emigrate to Palestine.

The study proved that the Zionist ideology could direct impact on the State of Israel by the religious parties, schools, the media and other means, it thought contributed to deprive the people of Israel the ability to access to achieve a just peace through

its impact on the orientations of the people of Israel toward the peace process.

The study recommends to realize that the conflict between Israel and the Arab nation is a struggle intellectual and civilized requires intellectuals and Arab researchers the ability to face political thought Zionist and expose the supporting infrastructure religious and racism to the world in a scientific manner and objectively based on historical facts that prove that Israel is a racist state and political thought Zionist contribute to the collapse of these if the state did not adopt a framework for peace and compromise solution to the Arab-Israeli conflict.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

ظهرت الصهيونية القديمة عندما حرف اليهود التوراة أثناء كتابته في الأسر البابلي في القرن الخامس قبل الميلاد وما بعده، إذ نسج اليهود تاريخاً لهم وحقوقاً موهومة في أرض فلسطين. أما الصهيونية الحديثة، فقد ظهرت في القرن التاسع عشر، نتيجة العزلة التي يعيشها اليهود في المجتمعات الأوروبية وتنامي النزعة المعادية لهم، وانتشار الدعوات الهادفة إلى دمج اليهود في المجتمعات الأوروبية والتخلي عن اليهودية ومحاربة رجال الدين اليهود. وقد قاد الصهيونية القديمة اليهود من بني إسرائيل، بينما قاد الصهيونية الحديثة المتهودون من غير بني إسرائيل في أوروبا، وعندما تأسست دولة إسرائيل كان أكثر المهاجرين من أوروبا.

وقد اعتمدت الصهيونية الحديثة في تبرير احتلالها فلسطين على ادعاءات تاريخية ودينية خططتها الصهيونية القديمة عندما حرفت التوراة، قائمة على أساس أن الأرض التي سار عليها إبراهيم -عليه السلام- من العراق إلى فلسطين ومن ثم إلى مصر، وأخيراً استقراره في مكة ملكاً له ولورثته من نسل اسحاق. وهو ما أطلقوا عليه بالخروج الأول، فرسموا حدوداً موهومة لدولتهم تمتد من الفرات إلى النيل فجاءت الصهيونية الحديثة لتطبق ما وضعته الصهيونية القديمة فقامت بدورها بتحريف ما وضعته الصهيونية القديمة لتصل إلى تحقيق هدفها باحتلال فلسطين ما لم تتمكن الصهيونية القديمة من تحقيقه.

أخذ الصراع العربي الاسرائيلي بعداً فكرياً بشكل أكثر تحديداً بعد مؤتمر مدريد، ومرور أكثر من ستين عاماً على نكبة فلسطين وظهور ما يسمى بالدولة الصهيونية واحتلالها أرض فلسطين المحتلة، ومرور أكثر من ربع قرن على اتفاقيات (كامب ديفيد) في نهاية السبعينات من القرن العشرين بين جمهورية مصر العربية والكيان الصهيوني

برعاية أمريكية، مروراً بمؤتمر (مدريد) في (30 أكتوبر) من عام (1991) و(أسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في أعوام (1993) و(1994) و(1995) واتفاقية الخليل عام (1997) وغيرها من الاتفاقيات التي جرت في القرن الماضي وبداية القرن الحالي، لا تزال الكتابات المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط والخبراء المهتمين بهذه الشؤون يعتقدون أن أثر هذه المعاهدات والاتفاقيات لم ينشر ظلاله على الجانبين، وبقيت العلاقات بين الطرفين العربي والصهيوني، من هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على تأثير الفكر السياسي الصهيوني على الصراع العربي الاسرائيلي وعملية السلام في الشرق الاوسط بعد مؤتمر مدريد .

**مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

تبرز مشكلة الدراسة من محاولتها تحليل ودراسة أبعاد تأثير الفكر السياسي للحركة الصهيونية على توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية وصانع القرار الإسرائيلي اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، في ضوء أن رؤية الفكر السياسي الصهيوني للسلام رؤية تتناقض مع كل القرارات الدولية التي دعت إلى إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي من خلال إعادة الحقوق إلى الشعب الفلسطيني، وأنَّ الفكر الصهيوني يرفض فكرة أقامة دولة فلسطين ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه في الارض وإقامة الدولة الفلسطينية، ومن هنا تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما مفهوم الحركة الصهيونية كحركة سياسية أدت إلى قيام دولة إسرائيل؟

2- ما هي الظروف التاريخية التي أدت إلى نشوء الصهيونية؟

3- ما هي الأبعاد الدينية والفكرية للحركة الصهيونية والمؤثرة على المواقف الإسرائيلية من عملية السلام في الشرق الاوسط ؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعريف بمبادئ الفكر السياسي الصهيوني ومرتكزاته وتأثيره على عملية السلام في الشرق الأوسط.

2- تحليل ودراسة الأبعاد الفكرية والدينية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط منذ مؤتمر (مدريد) للسلام وحتى الآن.

**أهمية الدراسة:**

تعكس دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة تتمثل في:

أولاً: السعي للوصول إلى تحليل علمي منطقي موضوعي للفكر السياسي الصهيوني وتوجهاته الفكرية والدينية.

ثانياً: إن الكشف عن توجهات ورؤية الفكر الصهيوني لعملية السلام سيساعد في تحليل وفهم واقع ومستقبل أهداف وأطماع المفاوض الإسرائيلي تجاه هذه العملية.

ونظراً لأهمية الموضوع فإنَّ الباحث يأمل أن يستفيد من دراسته الباحثون والمكتبات والدارسون في مجال الصراع العربي الإسرائيلي والفكر السياسي، كما يمكن أن يستفيد منه السياسيون والباحثون لفهم أبعاد المواقف الإسرائيلية من الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط.

**فرضية الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الآتية:

- هناك تأثير للفكر الصهيوني على سلوك توجهات صانع القرار في اسرائيل نحو عملية السلام.

**حدود الدراسة:**

**الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على المدة الزمنية (1991-2013).

**الحدود المكانية:** دولة إسرائيل.

**مصطلحات الدراسة:**

إن من الضروري توضيح المصطلحات الأساسية الآتية لأهميتها في الدراسة :

**الصهيونية:** حركة سياسية عنصرية متطرفة،ترمي إلى إقامة دولة لليهود في فلسطين. واشتقت الصهيونية من اسم ( جبل صهيون ) في القدس حيث ابتنى داود قصره بعد انتقاله من الخليل إلى بيت المقدس في القرن الحادي عشر قبل الميلاد . وهذا الاسم يرمز إلى مملكة داود وإعادة تشييد هيكل سليمان من جديد بحيث تكون القدس عاصمة لها.(هديب، 2009: 1).

إن الصهيوني يعيش حالة أزمة منذ بدايات الاستيطان عام (1882)، وهي أزمة لم يحلها إنشاء الدولة وإن ظلت في حالة كمون غير أنها ظهرت إلى الواقع عام (1967) وزادت حدتها مع حرب أكتوبر تشرين أول عام (1973)، ووصلت إلى لحظتها الحرجة مع الهزيمة في لبنان، ثم زادت الانتفاضة وحرب الخليج من حدتها. ولعل من أهم مظاهر أزمة الصهيونية التي تضرب في صميم الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود أزمة الهوية، فالصهيونية ليست حركة قومية أو حركة تحرر وطني (كما يدعي الصهاينة) وإنما هي مجموعة من الأقوال (المدارس العسكرية) أفرزتها الظروف الخاصة المؤقتة بالتحديث المتعثر/المتوقف في شرق أوروبا من عام

(1882)-عام (1917) وتبناها التشكيل الاستعماري الغربي وجندها لصالحه.(ربيع ومقلد، 1994 :620)

**الصراع العربي الإسرائيلي:** هو ذلك التناقض العميق والمتجذر بين فكرين لا يمكن التوفيق بينهما، وتمثل القضية الفلسطينية محور الصراع العربي – الصهيوني الذي يضرب بجذوره إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حينما بدأ المشروع الصهيوني في البروز ويدعو إلى وطن قومي لليهود، ويشجع يهود أوروبا على الهجرة إلى أرض فلسطين وإنشاء مستوطنات فيها بدعم من غلاة الصهيونية ومنظمتها الصهيونية العالمية وأداتها المتمثلة في الصندوق القومي اليهودي، وبتأييد من الغرب الاستعماري وعلى رأسه بريطانيا. فقد تعهدت بريطانيا بإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وذلك في تصريح وزير خارجيتها (وعد بلفور) الذي أصدر وعده في (2 نوفمبر1917) المتضمن إعطاء اليهود وطن قومي في فلسطين، على الرغم من أن بريطانيا لم تكن قد احتلت فلسطين، وتزايدت الهجرات اليهودية إلى فلسطين مع احتلالها من بريطانيا العام (1918). (شلبي،207:2008)

**تعريف الفكر السياسي:** يعرف الفكر السياسي بأنه: البحث الحر الاستدلالي في ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع. أو: مجموعة المبادئ والاستنتاجات التي لم يتم تحديد مدى صحتها حتى الآن، التي تتعلق بالسلطة السياسية. أو: مجموعة الآراء والأفكار السياسية التي طرحها المفكرون عبر التاريخ من منطلق تأثرهم بالبيئة وبالمرحلة التي يعيشون فيها.( الانصاري، 1988: 122)

**عملية السلام في الشرق الأوسط:** وهي العملية التي انطلقت لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط برعاة دولية من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي واحتلال السلام وفق القرارات الدولية والتي استمرت منذ ذلك التاريخ وحتى عام 2013.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## أولاً: الإطار النظري

يذهب مضمون هذه الدارسة إلى البحث في الفكر السياسي للحركة الصهيونية من حيث إن الحركة الصهيونية لها تاريخ قديم ممتد من ما قبل العهد الفرعوني، أي أنهم أقاموا نصبهم الحضاري المزعوم بين حضارة الفراعنة في مصر والكنعانيين في فلسطين والبابليين في العراق. فأرادت الصهيونية القديمة أن تحشر نفسها بين تلك الحضارات لعلها تستطيع أن تصنع لها مساهمة حضارية فيخلدها التاريخ ويجعلها ضمن هذه الحضارات، دون أن يلتفت مؤسسو الصهيونية القديمة إلى أن هذه الحضارات اكتشفت الكتابة قبل أن يظهر اليهود للوجود بألفي سنة ودونت كل منجزاتها الحضارية والمنجزات الحضارية للأمم الأخرى فلم يرد فيها تاريخ لليهود بين هذه الحضارات، كما أن المكتشفات الاثارية أثبتت عدم وجود آثار حضارية لليهود في مصر وفلسطين والعراق.(الفتلاوي،13:2003)

لم يُنشئ اليهود في فلسطين مدينة أو حضارة خاصة بهم، بل إن فلسطين حضارة وشعباً سبقت الوجود اليهودي بقرون عديدة. سُميت فلسطين بأرض كنعان، وقد وجدت الإشارة الأولى إلى هذه التسمية في تل العمارنة، وهو الاسم الذي تذكر به هذه البلاد.(خان،15:1973)

وبسبب وقوع أرض فلسطين في نقطة التقاء حضارتي مصر والعراق، فقد كانت فلسطين معبراً للهجرات القادمة من وإلى وادي الرافدين ووادي النيل. وقد شهدت صراعاً دامياً بين تلك الحضارتين العريقتين وسجالاً للسيطرة عليها في مختلف العصور التي حكمت تلك الحضارتين. كما تعرضت إلى غزوات من أقوام مختلفة كالعموريين والحثيين، إلا أن الغزاة كانوا عابرين، ومن أقام منهم فقد اختار سواحلها حيث الماء والمرعى، ثم اندمج في سكانها وذاب فيهم.(عبد الله،76:1990)

في أواخر القرن التاسع عشر التقت الأهداف الصهيونية بأهداف التوسع الاستعماري الأوروبي، وفي عصر سيطرة الرأسمالية الأوروبية في أوروبا، فوجدت

الصهيونية في هذا الاستعمار وسيلة للوصول إلى تحقيق غاياتها، بينما وجد الاستعمار في الصهيونية جسراً لتدعيم نفوذه في المناطق العربية. وعلى أساس هذا الواقع استطاعت الصهيونية التعامل مع الدول الاستعمارية نظراً لوحدة أهدافها.(حلاق،124:1978)

لم تحقق أية حركة سياسية معاصرة ما حققته الصهيونية منذ نشأتها من نجاحات عملية. كما لم تصل أية حركة أو إتجاه إلى نفوذ في عالم اليوم يماثل ما وصلت إليه الصهيونية، وما زالت تحتفظ به. ومع ذلك فإن كل ذلك النجاح العملي لا يخفي التناقضات المعرفية والفكرية في قلب الأيديولوجيا الصهيونية. تلك الأيديولوجيا التي تم استخدامها بذكاء ونجاح كبيرين في حشد طاقات اليهود في أنحاء العالم كافة، فتمّ حثّ اليهود على التحزب وراء الصهيونية بأهداف ظاهرها خدمة قضية الشعب اليهودي، وإيجاد وطن قومي له. ومن ناحية أخرى فقد تم استغلال أخطاء الكنيسة التاريخية بحق اليهود بدءاً من محاكم التفتيش- وربما قبلها- وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتم التركيز خصوصاً على "الكارثة" أو (الهولوكوست)، وموروث عقده الذنب لدى الغرب المسيحي تجاه الأقلية اليهودية (المظلومة)، واستخدمت وسائل الإعلام بتركيز كبير على هذه النقاط إلى درجة أنه أصبح من المحرمات – في الغرب الديمقراطي- المس من قريب أو بعيد بكل ما يتعلق باليهود أو الصهيونية.

**ثانياً: الدراسات السابقة:**

**أ- الدراسات العربية:**

**دراسة الجراد (2000) بعنوان الأبعاد الفكريّة والعلميّة – التقنيّة للصراع العربي –الصهيوني**، قامت إسرائيل على العنصرية والاستيطان والإرهاب والإجلاء، واعتمدت في إنشائها وصيرورتها وتوسّعها وعدوانيتها على الدعم المباشر والمطلق من العالم الغربي عامّة والقوى الكبرى خاصّة. ولذلك فهي مُرتبطة عضويّاً واستراتيجياً راهناً ومصيراً بمصالح تلك الدول والقوى العالميّة. وقد يكفي هنا التذكير بآخر خطاب للسيّد ساندي بيرغر مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي (الذي ألقاه في الحادي والعشرين من تشرين الأول /أكتوبر 1999 في "منبر السياسة الإسرائيلية" في واشنطن) حول الأهمية الاستراتيجية الكبرى لمنطقة الشرق الأوسط، والذي قال فيه بالحرف الواحد: "الشرق الأوسط هو أيضاً موطن إسرائيل، وهي من أقرب حلفائنا إلينا، ودولة تربطنا بها علاقة خاصّة تضرب بجذورها في التاريخ، وتتميز بمصالح مشتركة وتدعمها قيم مشتركة بيننا. إنّ حماية أمن إسرائيل هو بمثابة "حماية أمننا نحن". وتشكيل العقدة الصهيونية بتيّاراتها وألوانها المختلفة، كالصهيونيّة الروحيّة، والصهيونية العمليّة، والصهيونيّة العمّالية، والصهيونيّة التوفيقيّة، والصهيونية التنقيحية، والصهيونية الدينيّة، والصهيونية الكولونياليّة، والصهيونيّة الإصلاحيّة والصهيونيّة السياسيّة.. الخ، تشكّل الأبعاد الفكرية- الثقافية والتاريخيّة الزائفة، أو الخلفية النظريّة والقاعدة الارتكازية لإسرائيل (أو "الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية") تبعاً لتسمية المفكّر الفرنسي(روجيه غارودي).

**دراسة سيف الدين (2001) بعنوان: "المجتمع الإسرائيلي وظاهرة ما بعد الصهيونية:** إذ ركزت هذه الرسالة على دراسة نقد علماء الاجتماع الجدد أو علماء الاجتماع النقدين للهوية والثقافة الصهيونية في إطار الجدل الأكاديمي وظاهرة ما بعد الصهيونية، مع تحليل مكونات المجتمع الإسرائيلي والبناء الصهيوني له، والتحولات والتغيرات والتمايزات في البنى الاجتماعية اليهودية، وعلاقة الفئات الأثينية فيها الاشكينازية والسفاردية الشرقية والقادمين الجدد، وارتباط هذه التحولات بنمو ظاهرة

النقد الأكاديمي، والتحول في دراسة المجتمع الإسرائيلي والهوية والثقافة فيه وظهور مفهوم ما بعد الصهيونية.

**دراسة عدوان (2004) بعنوان: المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي (1922–1973)**، تناولت هذه الدراسة موضوع المشاريع والأفكار الاسرائيلية لتسوية قضية فلسطين في المرحلة الواقعة بين عامي (1922–1973) إذ ركزت الدراسة على أهم المشاريع والأفكار التي وضعها العديد من القادة السياسيين للحركة الصهيونية لتسوية القضية الفلسطينية خلال المرحلة السابقة إلى جانب المشاريع والأفكار التي طرحها أحزاب صهيونية حول القضية نفسها.

**دراسة المسلماني (2003) بعنوان: "ما بعد إسرائيل، بداية التوراه ونهاية الصهيونية"**، يرى المؤلف أن ما بعد الصهيونية يعني بالضبط ما بعد إسرائيل، وهذا ما يناقشه في كتابه بتدرج تاريخي متقن لحد كبير، إذ يغوص في أعماق تاريخ اليهود واليهودية تارة، ويبحث تارة أخرى في أذهان المؤرخين اليهود وغيرهم، ويستغل هذا العرض التاريخي ليقدم مقترحاته للنهوض بالفكر السياسي العربي وطريقة تعاطيه مع نظيره اليهودي في الفترة القادمة، وليلفت الأنظار إلى خطورة الأصولية اليهودية على المنطقة برمتها.

**دراسة الشرعة وبركات (2005) بعنوان : "القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل"**، تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف إلى دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل، إذ استندت الدراسة على فرضية مفادها أن القوى الدينية تلعب دوراً فاعلاً ومميّزاً في بناء الدولة الصهيونية ورسم الحياة السياسية في إسرائيل. كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، حيث تناولت مختلف مراحل تطور دور القوى الدينية في الحياة السياسية، ومدى تأثيرها في صانع القرار السياسي في إسرائيل.

وتظهر هذه الدراسة دور القوى الدينية قبل قيام الدولة وبعد قيام الدولة الصهيونية من خلال ثلاثة عوامل رئيسة: الأول: يتناول تعريف مفهوم القوى الدينية ودورها في بناء الدولة الصهيونية، بحيث كان للقوى الدينية في إسرائيل دورٌ فاعل وكبير في تحديد ملامح العلاقة القائمة ما بين الدين والدولة، من خلال تسخير القوى

الدينية لطاقاتها وجهودها وإرثها العقدي لمحاولة بناء دولة إسرائيل على أسس دينية، و يُناقش الثاني إشكالية العلاقة بين الدين والصهيونية والدولة، و يبيّن الثالث دور القوى الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل من خلال مشاركتها وتمثيلها في مختلف المؤسسات الإسرائيلية، مثل الحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية وغيرها. وأخيرا فإنه يمكن القول: بأن نفوذ القوى الدينية قد تعاظم في الفترة الأخير ولكن هذه العملية مرتبطة بجملة متغيرات محلية ودولية تؤثر فيها وتؤكد قدسيّة العلاقة بين الله والشعب اليهودي.

**دراسة سليمان (2010) بعنوان: الأحزاب الصهيونية الدينية وعملية السلام،** تطرق البحث إلى الأحزاب الصهيونية الدينية التي تؤثر بشكل وآخر في صنع القرار الصهيوني، وتجذر الفكر الديني للمواقف الاسرائيلية، ولاسيما بالنسبة لعملية السلام والقضية الفلسطينية. ومن أهم هذه الأحزاب حزب (المفدال) الحزب الديني القومي، حيث يُعدُّ (المفدال) من الأحزاب الصهيونية الدينية، المعارضة لفكرة المسيح المخلّص، الذي يقودهم صوب فلسطين، لإقامة مملكة الرب (اسرائيل). داعياً الى ضرورة ممارسة العمل السياسي لتحقيق هذه المقولة. ويقوم الموقف الفكري والآيديولوجي لحزب (المفدال) من قضايا السلام مع العرب على المحاور الآتية: رفض إقامة دولة فلسطينية. وأن القدس عاصمة لدولة اسرائيل وشعب اسرائيل. حزب (شاس) السفارديم حراس التوراة حيث أُسس حزب (شاس) عام (١٩٨٢)، كممثل لليهود الشرقيين في إسرائيل. ويتبع في إدارته الدينية (مجلس الحاخامات السفارديم). وقد قامت آراء (شاس) حول عملية السلام مع العرب على المبادئ الآتية: تأييد الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، انطلاقاً من المبدأ الديني «من أنقذ روحاً في شعب إسرائيل، أنقذ العالم بأكمله». وتأييد مبدأ التفاوض عام (١٩٨٤) مع منظمة التحرير الفلسطينية.

**دراسة بني ملحم (2012) بعنوان: أبعاد الفكر الصهيوني وانعكاساته على الصراع العربي- الإسرائيلي في زمن السلام**، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وجهة نظر عن طبيعة الصراع العربي الصهيوني من زاوية المكونات الفكرية الثقافية الصهيونية، بعيداً عن التحليل العسكري والاقتصادي، إن هذه الرؤية لا تضع الكيان الصهيوني الذي يسمى بإسرائيل مقابل العالم العربي وثقافته وحضارته بل في العالم العربي. في ضوء أن هذا الصراع سيحسم فكرياً وثقافياً في زمن السلام وليس عسكريا. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تقديم رؤية فكرية عن مدى تأثير الأبعاد الفكرية على خريطة الصراع العربي الإسرائيلي في زمن ما يسمى بمرحلة السلام في الشرق الأوسط، ومحاولة بيان مدى الارتباط عبر مراحل الصراع والسلام وبيان أثر هذه الحالة على المنطقة واستقرارها.

**ب- الدراسات الأجنبية:**

**دراسة بابي (Iian Pappe) (2000) بعنوان: "مفترق الطرق بين الديمقراطية المدنية والتعصب الديني" Israel At Crossroads between civic Democracy and Jewish Zealotocracy**. تناولت هذه الدراسة موضوع تطور العملية الديمقراطية في دولة إسرائيل من خلال تحليلها للنظام الانتخابي في إسرائيل، وتأثير وسائل الاعلام على اتجاه الرأي العام الإسرائيلي وهذا يساهم في تشكيل المواقف الإسرائيلية من الصراع العربي الاسرائيلي ويؤدي إلى تبني الحكومة الإسرائيلية لمواقف أكثر تعصباً تجاه اللاجئين والقدس والاستيطان.

**دراسة (زاريمبسكي) (arembski, LauraZ) (2000) بعنوان: "اليمين الديني الإسرائيلي ليس حجر عثرة" Israel's Religious Right Not a Monolith, Middle East Quarterly**، حاولت هذه الدراسة تحليل مواقف اليمين الاسرائيلي تجاه مختلف قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وخصوصاً قضايا الحل النهائي التي تؤثر في موقف حزب اليكود بزعام (بنيامين نتياهو) ومواقفه من مختلف القضايا المطروحة في عملية السلام.

**دراسة (ساندلر وآخرين) (Sandler) (1999) بعنوان: "الانقسام الديني العلماني في السياسة الإسرائيلية"، منشورات مجلة سياسة الشرق الأوسط The**

**Religious- Secular Divide in Israel Polities,**، تناولت هذه الدراسة موضوع إختلاف وجهات النظر الدينية الصهيونية وتأثيرها على سياسة إسرائيل الخارجية فمعظم الاحزاب الاسرائيلية تتبنى أفكار سياسية بناء على منظور ديني وعقائدي وهذا يؤكد أهمية العامل العقائدي في السياسة الاسرائيلية على المستوى الداخلي والخارجي.

**دراسة (بارت) (Rouni Bart) (2012) بعنوان:** "**أفكار إسرائيلية بشأن مستجدات الوضع الفلسطيني**"، يرى الباحث أن سيطرة حركة حماس على غزة أوجدت أمام إسرائيل فرصتين، فرصة استعمال العصا مع قطاع غزة وفرصة منح الجزرة للضفة الغربية. ويكتب قائلاً: من جهة: ثمة الآن فرصة لأن يرغب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أبو مازن، تدريجيًا، بمدى ما إنّ ذلك في وسعه، في التقدّم بالعملية السياسية مع إسرائيل إلى الأمام، من خلال اتخاذ خطوات أمنية حالت خشيته من حماس ومن الفتنة دون اتخاذها إلى الآن. وفي سبيل ذلك يتعين على إسرائيل- وفق ما يقوله الباحث- أن تأخذ بعض المخاطر على عاتقها وأن تعمل في مقابله بسخاء سياسي في الحدّ الأقصى. ومن جهة أخرى ثمة إمكانية أمام إسرائيل للعمل ضد حماس، حيث إنها تحررت من مجموعة قيود ذات دلالة كانت مكبلة بها إلى الآن. وفي سبيل ذلك ينبغي بإسرائيل أن تستعمل قوة عسكرية بإصرار لا يقل عن صمود الفلسطينيين. وفي رأي هذا الكاتب فإن استعمال القوة من جانب إسرائيل، في ظل الظروف الحالية الناجمة عن حالة الانقسام الفلسطينية، سيسهم وخلافًا لما كانت عليه الحال في السابق في تعزيز مكانة العملية السياسية بدلاً من ضعضعتها. كما يرى أنه "يتوجب على أنصار السلام بالذات تأييد استعمال القوة ذات البؤر المحددة لفترة طويلة ضد صواريخ القسام. وبدون إظهار إسرائيل لقدرتها على كبح جماح هذه التهديدات فإن الجمهور الإسرائيلي العريض لن يؤيد أية خطوات عملية على طريق التوصل إلى تسوية سياسية".

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتميز هذه الدراسة كونها تتناول موضوع مهم وحيوي في فهم الأبعاد الفكرية للصراع العربي الصهيوني، مما يساعد على فهم التصورات السياسية والأسس الفكرية التي تنطلق منها الحركة الصهيونية في توجهاتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط.

**منهجية الدراسة:**

انطلقت الدارسة بالاعتماد على منهجين:

**أولاً: المنهج التاريخي:**

يعتمد هذا المنهج استخدام المعلومات والأحداث التاريخية وطبيعة تناول المؤرخين لها باعتبارها نقطة التحليل المنهجي لمحاور الدراسة المستندة على هذه المعلومات وعملية تطور الأحداث وتصاعد وتيرتها، إذ يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب التاريخية لموضوع الدراسة بهدف الوقوف على دور العامل التاريخي في رفد التغيرات الحالية والمستقبلية، فمن الصعب الحكم على أبعاد أية قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية للقضية على حالتها القائمة حالياً.

لهذا استخدمت الدراسة هذا المنهج لتتبع تطور الحركة الصهيونية وتسليط الضوء على أهم ملامح هذه الحركة منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا.

**ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي:**

وهو منهج يقوم على أساس جمع الحقائق وتحليلها للوصول الى حقائق علمية حول موضوع الدراسة، وسيتم استخدام هذا المنهج في تحليل أثر الفكر الصهيوني على عملية السلام في الشرق الاوسط .

## الفصل الثالث

## نشأة الفكر السياسي الصهيوني وتطوره

عندما بدأت الحركة الصهيونية دعوتها في مستهل القرن التاسع عشر انطلقت من أساس عنصري بحت، فهي حركة سياسية مغلفة بالدين، حيث اتخذت منه ستاراً لتحقيق أطماعها وأهدافها. واعتمدت في تحقيق أغراضها الاستعمارية والاستيطانية أسلوب الخداع والتسلل من أجل السيطرة على الأراضي العربية.

اعتمدت إسرائيل التي أفرزتها الحركة الصهيونية الأساس العنصري، كصفة متأصلة دائمة، يأخذ شكله في محاولة التخلص عن طريق العنف والإرهاب من السكان العرب في أرض فلسطين التاريخية، بالإضافة إلى جمع شتات اليهود من جميع أنحاء العالم ووضعهم في أرض فلسطين الجنة الموعودة، وقبل البحث في الفكر الصهيوني لا بد من الإشارة إلى أن هناك فارقاً بين اليهودية والصهيونية.

تختلف اليهودية عن الصهيونية، فالأولى دين سماوي وعقيدة دينية لها مثلها وقيمها الخاصة بها، بينما تعدّ الصهيونية حركة سياسية عنصرية استعمارية استيطانية استخدمت الدين اليهودي لتحقيق أهدافها العدوانية والتوسعية، عن طريق جذب اليهود من بقاع العالم كافة إلى صفوفها وتهجيرهم إلى فلسطين، ليكونوا بديلاً عن سكانها العرب الأصليين، مستخدمةً الدين ذريعة لدعم فكرة سياسية حديثة ذات منحى علماني.

وسيتم تناول نشأة الفكر السياسي الصهيوني وتطوره من خلال مبحثين وهما:

**المبحث الأول:** نشأة الفكر السياسي الصهيوني.

**المبحث الثاني:** تطور الفكر السياسي الصهيوني.

**المبحث الأول: نشأة الفكر السياسي الصهيوني**

نشأت الحركة الصهيونية نتيجة لمجموعة من الأسباب والظروف التي سادت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر بسبب التحولات في الظروف الدولية السائدة في تلك الفترة بهدف إيجاد دولة أو وطن قومي لليهود، وللوقوف على نشأة الفكر السياسي الصهيوني سيتم تقسيم المبحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: نشأة الصهيونية وأهدافها.

المطلب الثاني: الأسس الأيديولوجية والفكرية للحركة الصهيونية.

المطلب الثالث : مرتكزات الفكر العقائدي الصهيوني.

**المطلب الأول: نشأة الصهيونية وأهدافها:**

جاءت كلمة الصهيونية نسبة إلى جبل (صهيون)، ولفظ (صهيون) الذي جاء ذكره لأول مرة في التوراة، ثم تكرر ذكره فيما بعد في الأسفار اليهودية الدينية، هو في الأصل جبل يقع إلى الشرق من مدينة القدس القديمة، ونجد مما ورد في التوراة أن النبي داوود قد انتزعه من اليبوسيين الذين كانوا يسكنون فلسطين قبل مجيء العبرانيين إليها، وكان يراد به –كما جاء في الأسفار المذكورة– مدينة داوود، أي عاصمة مملكتهم ورمز مجدهم. (الأصبحي، 2000: 189)

تشير بعض الدراسات إلى تاريخ ظهور الصهيونية بأنها ظهرت كتعبير لأول مرة على يد الكاتب الألماني (ناتان برمبوم) عام (1893) للميلاد، وهو مشتق من لفظة صهيون القديمة، وكانت تطلق على قلعة القدس ثم استعملت للدلالة على القدس ذاتها أو المعبد أو جبل صهيون المقدس، ثم انتهى بأن أطلق على الأرض المقدسة كلها". (ظاظا وآخرون، 1971: 75) وهناك من الكتّاب من يرى أن الصهاينة هم كل من يعدُّ اليهود شعباً، ويؤيد إقامة دولة خاصة بهم فوق أرض فلسطين سواء كان هؤلاء من اليهود أو غير اليهود مسيحيين أو مسلمين أو غيرهم". (علي، 1999: 80)

تعدُّ الصهيونية من أخطر المذاهب الدينية والسياسية التي منيت بها البشرية، وهي ليست قاصرة على افتعال دولة يهودية في فلسطين فحسب، وإنما تستهدف احتكار

القوى المادية في جوهرها وهي عقيدة دينية متطرفة، يذعن لها أشياعها، يسوقهم التعصب والغرور العنصري قسراً، بلا وعي ولا إرادة، وأساسها في زعمهم تعاليم التوراة التي تنص على أن الله سبحانه وتعالى قد وعد اليهود بُملك عالمي أبدي واستخلفهم في الأرض خالصة لهم من دون الناس. (جريشة والزيبق، 1979: 149).

ويعرف بعض العلماء الصهيونية: "بأنها حركة معقدة تتألف من ثلاثة عناصر أساسية على الأقل: السياسة اللاهوتية، والاستعمار الاستيطاني، والازدواج القومي فالعنصر الأول يوظف معتقدات دينية تنطلق من تفسير خاص للعهد القديم، والعنصر الثاني يصطنع قومية استعمارية لليهود، والعنصر الثالث يربط بين قوى الاستعمار الدولي والكيان الإسرائيلي بمصالح مشتركة، ويجعل الصهيوني دائم الإنشداد إلى تلك القوى ومواطنها الغربية". (الدجاني، 2001: 133) أما الأستاذ وليد محمد علي فقد أرجع تعريف الصهيونية إلى طبيعتها الاستعمارية فكتب يقول: "الحركة الصهيونية هي المولود الطبيعي والشرعي لمرحلة الاستعمار الغربي". وأن الصهاينة استخدموا الرموز والأفكار الدينية وحولوها إلى رموز للحركة الصهيونية، وتحويل الإنشداد الديني للأساطير بما يتوائم مع التطورات الاجتماعية والسياسية في أوروبا مع التركيز على استغلال نبوءة العودة إلى صهيون المسيطرة عليهم في فلسطين. (علي، 1999: 91)

اختلف الكتاب والمؤرخون على تعريف موحد للصهيونية نتيجة لاختلاف ثقافاتهم، فمنهم من عدّها علمانية قومية نشأت في أوروبا في القرون الثلاثة الأخيرة وأنها استخدمت الدين لتحقيق أهدافها(الحسن، 1990: 12)، ومنهم من عدَّ الصهيونية مذهباً دينياً، ودعوة سياسية بناؤها الإيمان بما تحوي التوراة من أن الله قد استخلف اليهود في الأر34ض وأورثهم فلسطين، وليس على اليهود المعاصرين سوى إقامة مملكتهم مجدداً هناك لتحقيق الدعوة التي طلبها الله منهم(الحسن، 1990: 13).

ويعرف المسيري الصهيونية دينياً بأنها: "ذات ديباجة يهودية وذات ديباجة غير يهودية، هي ديباجة الأغيار المقصود بها الصهيونية المسيحية" بمعنى أن للصهيونية أصول دينية ارتبطت بالديانة المسيحية غير اليهودية ، وفي موضوع آخر من الموسوعة نلاحظ المسيري يطلق كلمة صهيوني على كل من يحمل الفكر نفسه سواء

يهودي أو مسيحي (المسيري، 1999: 136-139)، ويصف المسيري الصهيونية غير اليهودية أيضاً بأنها: "نظرة محددة لليهود ظهرت في أوروبا بين الأوساط البروتستانتية في إنجلترا بالتحديد ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر، حيث يرون أن اليهود ليسوا جزءاً من التشكيل الحضاري الغربي إنما هم شعب مختار وطنه المقدس في فلسطين، لذا يجب أن يهاجر إليه، وتأثر هذا التيار كثيراً بأفكاره الصهيونية، مما أطلق على هذه النزعة اسم الصهيونية المسيحية (المسيري، 1999: 14).

ما تزال الصهيونية تسير قدماً في مخططاتها مطبقة النبوءات لقيام الدولة اليهودية كمقدمة لنزول المسيح عليه السلام، والصهيونية اليهودية تتمة وتكملة للصهيونية المسيحية وتأخذ الخط نفسه للعودة إلى جبل صهيون في فلسطين- كما يزعمون- وإن كان ظاهرها مصلحة اليهود وإنقاذهم لتكون لهم دولة قوية وصاحبة تأثير في فلسطين، ومن ناحية أخرى كان هدف الغرب لتجميع اليهود بفلسطين للتخلص منهم بطريقة علمية ومنهجية وليس عن طريق الإبادة أو الطرد، وإنما يجب أن يتم بشكل علمي ومنهجي عن طريق نقلهم خارج العالم الغربي المسيحي، فيتحول اليهود إلى عنصر وظيفي نافع كمستوطنين يعملون لمهمة تخدم مصالحهم (بدولة تخدمهم) على أن يقوم الغرب بالدفاع عن هذه الدولة المنشودة وضمان بقائها واستمرار دعمها(المسيري، 1999: 319).

وتعرف الصهيونية دينياً أيضاً على أنها: "حركة استعمار استيطاني استهدفت انتزاع فلسطين من أصحابها الشرعيين وإقامة دولة يهودية على أرضها، دعيت بذلك نسبة لانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول الذي نظمه هرتزل في بازل عام 1897م"، (موسوعة المورد، :719) وكذلك تعرف على أنها: "كلمة مرادفة لليهودية اسمان لمسمى واحد ومضمون واحد وأن الصهيونية مشتقة من صهيون، وهو أحد جبال القدس، وترمز لفكرة عودة اليهود إلى فلسطين ليقيموا فيها مركزاً روحياً أو دولة تجمع شملهم، وفكرة العودة وفكرة تهويد فلسطين هما جزءان من صلب العقيدة اليهودية(الهندي وإبراهيم، 1958: 30).

عرف (ثيودور هرتزل) الصهيونية على أنها: "حركة الشعب اليهودي في طريقه إلى فلسطين"(الهندي وإبراهيم، 1958: 31) إلا أن المسيري يرجع ثانية لتعريف الصهيونية على "أنها لتهدئة النزعة المشيحانية في اليهودية ولترويض الاتجاهات المتطرفة، وفسر فقهاء اليهود كلمة صهيون بأنها المكان الذي اختاره الإله واصطفاه بالمعنى الديني، ويصبح حب صهيون والحنين إليها أمراً دينياً أي أن صهيون ليست موقعاً جغرافياً وإنما هي مفهوم ديني" (المسيري، 1999: 80)ويميل إلى هذا التعريف كثير من الكتاب منهم أنور الجندي (الجندي، 1977: 109) ويحيى الدجني، ولكن هناك رأي مغاير حيث يفسر الصهيونية على أنها ذات أصل مسيحي متأثر بالعهد القديم (التوراة) لذلك يقول بأن: "الصهيونية هي المسيحية الدجالية بأجلى صورها،....والفكر المسيحي الدجالي يحتفظ لليهودي بيهوديته حتى ولو لم يمارس أي شعائر دينية يهودية، حتى لو أكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، ومارس الزنا بشرط أن يعمل من أجل أرض الميعاد وبناء الهيكل، ويمهد بكل الطرق لمجيء المسيح الذي انتظره آلاف السنين ليحكم العالم من القدس"(داود، 2001: 5).

ويعارض بعض الحاخامات اليهود الرؤية الصهيونية من الناحية الدينية "التي يحرم على اليهودي أن يعود إلى صهيون أو إلى فلسطين، إذ إن عليه الانتظار حتى يأذن الرب بذلك، وأية محاولة للعودة هي بمنزلة الهرطقة والتعجيل بالنهاية"، وهي حدث ديني يتم بمشيئة الرب، لذلك فهم يعدّون أن الصهيونية تعني الإيمان بعقيدة سياسية وليست دينية، فهناك يهود غير صهاينة مثل أعضاء جماعة ناطوري كارتا، وهناك صهاينة غير يهود أمثال اللورد بلفور واللورد شافتسبري ولورانس أوليفانت وغيرهم، وقد لخص شافتسبري التعريف الغربي لمفهوم الصهيونية في عبارة أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض، وقد حاول (أوليفانت) أن يضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ(المسيري، 1999: 15).

يقسم المسيري الصهيونية الغربية إلى قسمين: (المسيري، 1999: 136)

**أ- صهيونية اليهود في الغرب:**

وهي التي تبنوا فيها الصيغة الصهيونية السياسية التوطينية والاستيطانية، بمعنى أن اليهود شعب منبوذ في أوروبا يجب أن ينقل خارجها للتخلص منه كونه فائضاً بشرياً يمكن توظيفه لصالح الغرب، وأيضاً الصهاينة اليهود ينظرون لليهود من الداخل باعتبارهم شيئاً مقدساً؛ لذلك نجدهم يصبغون الصهيونية بالصبغة اليهودية من خلال إسقاط مصطلحات يهودية عليها مثل شعب، وأرض، وتراث ديني (يهوه، التوراة، التلمود)، وينظر الصهاينة اليهود إلى قضيتهم من إطار كوني وتاريخي ضخم يتجدد بسببه مصيرهم، فأرض الميعاد هي (فلسطين)، والشعب اليهودي هو شعباً مختاراً فوقياً.

**ب- صهيونية غير اليهود:**

وهي الأغيار وإن كانت صفتهم المسيحية تغلب عليهم، ويطلق عليهم اسم (المسيحية الصهيونية) أو صهيونية مسيحية، إذاً فهم من يطلق عليهم الصهاينة ذات الصبغة المسيحية أو الصهيونية الغربية، التي يتبناها العالم المسيحي الغربي، وقد بدأت كظاهرة بريطانية وبروتستانية بالدرجة الأولى، وقد ظهر بين صفوفهم (جيمس فين)، و(وليام بلاكستون) و(لورد شافتسبري)، فكانت إنجلترا هي الامبراطورية الاستعمارية الأكبر في ذلك الوقت، التي انتشر فيها التفسير الحرفي للكتاب المقدس، فقد كتب (الكولونيل تشرتشل) في عام (1841) مذكرة لموسى مونتفيوري يقترح عليه فيها تأسيس حركة سياسية لدعم إرسال اليهود إلى فلسطين بهدف إقامة دولة محايدة (لخدمة الدول الغربية)، ويمكن الإشارة إلى الواعظ البروتستاني (هشلر)، الذي كان من أكثر الناس حماسة لإرسال اليهود إلى فلسطين، فقدم العون لهرتزل وساهم في تقديمه للدوق بادن، الذي قدمه بدوره إلى قيصر ألمانيا.

**المسيحية الصهيونية Christian Zionism:**

يعتقد بعض الدارسين المسلمين وبعض المسيحيين أنها حركة دينية سياسية معلنة تخدم اليهود والصليب معاً بطريق مباشر، ذلك بأنها جهاز تنفيذي للحركة الصهيونية العامة (المسيحية الصهيونية والصهيونية اليهودية)، وأنها ترجمة حرفية لمصطلح انتشر في اللغات الأوروبية، إلا أن المسيري ينفي أن تكون الصهيونية تعم كل المسيحيين؛ لأن هذا التعريف يضفي على الصهيونية صبغة عالمية تربطها بالمسيحيين ككل فيقول: "ليس هناك صهيونية مسيحية في الشرق، بل إن أوائل المعادين للصهيونية بين عرب فلسطين كانوا من العرب المسيحيين،... كما أن الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية تعارضان الصهيونية على أساس عقائدي ديني مسيحي". (المسيري، 1999: 137).

يعرف (والتر ريغتر) المسيحية الصهيونية بأنها: "أي عمل مسيحي يدعم الهدف الصهيوني لدولة اصطلاح الصهيونية وثقافتها..."، ويشرح (الحسن، 1990: 12) مفهوم الصهيونية المسيحية فيقول: أما الصهيونية المسيحية فهي مجموعة المعتقدات الصهيونية المنتشرة بين مسيحيين وخاصة بين قيادات وأتباع كنائس بروتستانية، التي تهدف إلى تأييد قيام دولة يهودية في فلسطين بوصفها حقاً تاريخياً ودينياً لليهود، ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر باعتبار أن عودة اليهود إلى الأرض الموعودة-فلسطين- هي برهان على صدق التوراة، وعلى اكتمال الزمان وعودة المسيح ثانية. ويبرز الدعم الشديد لهؤلاء المسيحيين لإسرائيل من خلال الصلة بين (دولة إسرائيل) المعاصرة وإسرائيل التوراة، لذلك أطلق على هذه الاتجاهات الصهيونية في الحركة الأصولية اسم الصهيونية المسيحية. (الحسن، 1990: 12).

ويقول (لمعي، 1991: 16) في المسيحية الصهيونية أنها: حركة نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الغرض منها تعضيد دولة إسرائيل، وقد أخذت هذه الدعوة طابعاً دينياً؛ لأنها كانت تدعي أن عودة اليهود إلى فلسطين هو تحقيق للنبوءات وإعداد لمجيء المسيح ثانية إلى العالم، وانتشرت في داخل وسائل الإعلام وبعض الكنائس، وتبنتها هيئات متعددة، منها هيئة سفراء المسيح.

فالمسيحية الصهيونية بشكل عام حصلت نتيجة حركة الإصلاح الديني برفضها للكاثوليكية البابوية ورفضها التفسير المجازي للكتاب المقدس، وفتحها الباب على مصراعيه لفكرة الخلاص الفردي خارج الكنيسة، والتفسير الحرفي للنصوص المقدسة تفسيراً استرجاعياً، حيث فسر الإصلاحيون الحرفيون مسألة ذهاب اليهود بعد النفي الوارد في التعاليم الأولى للكنيسة، على أنها عودة اليهود كأمة إلى أرض الميعاد من أجل التحضير للعودة الثانية للمسيح.

برزت في أوروبا في القرن التاسع عشر الحركة الإنجيلية البروتستانتية الأصولية التي كانت تنادي بأن اليهود هم "مفتاح الخطة الإلهية للعودة الثانية للمسيح المنقذ" الذي أدى إلى تهيئة الجو لولادة الصهيونية اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت قناعات إقامة دولة لليهود في فلسطين نتيجة أطروحات تلمودية فرضت نفسها على المسيحية الغربية" شعب الله المختار، وحقه في أرض الميعاد، وتحقيق النبوءة التوراتية بتجميع اليهود في دولة إسرائيل بفلسطين-إذاً فهي أيضاً- حركة الاسترجاع المسيحي" (المسيري، 1999: 142)، كما أن لها عدة أسماء ومصطلحات تعرف من خلالها فهي الأصولية اليمينية والألفية التدبيرية والإنجيلية المتشددة. يقول أليكس عوض "بكل بساطة إذا أردنا أن نعرف المسيحيين الصهاينة: فهم مسيحيون وقد سماهم بعضهم أصوليين يدعمون إسرائيل والحركة الصهيونية استناداً إلى تفاسيرهم لآيات الكتاب المقدس". (عوض، 1424: 4)

بدأ اليهود بتحريف التوراة أثناء السبي البابلي في عهد نبوخذ نصّر عام (587ق.م) وقد دّون اليهود التوراة في وقت فقدوا فيه الأمل بآلهتهم "يهوه"، واعتقدوا بأنه خذلهم ولم ينصرهم على أعدائهم، وأن دينهم لم ينقذهم، فهم يشعرون بالاضطهاد والذل والإهانة بسبب الدين الذي اعتنقوه، ولهذا فإنهم لم يهتموا بتنظيم الأمور الدينية عند كتابتهم للتوراة، فلم يتضمن إلا القليل من أحكام الدين، بينما اهتموا بخلق بطولات قومية خارقة، فمن يقرأ التوراة يجد أنها مليئة بالحروب والقتل والتعذيب وسفك الدماء والانتصارات الواهية، والحقد على الشعوب الأخرى، والتعالي على شعوب الأرض، لا لأنهم أصحاب دين سماوي أكرمهم الله بذلك، بل لأنهم من بني إسرائيل، ينتسبون إلى

يعقوب "إسرائيل" بن اسحق بن إبراهيم عليهم السلام، فراحوا يصنعون أمجاداً تاريخية وبطولات قومية ويشككون بأنبيائهم لدرجة أنهم أتهموا بعض الأنبياء بالمروق عن الدين، كما حصل ذلك بالنسبة لسليمان عليه السلام فاتهموه بالكفر. (سفر الملوك، الاصحاح الثاني)

ولم يقتصر اليهود على كتابة التوراة في بابل، بل إنهم كتبوا التلمود أيضاً فيه، وهو يضم القواعد المتعلقة بشرح التوراة وتعاليمها تتعلق بالزراعة والطب والتاريخ. (الفتلاوي، 1994: 157)

ويتضمن التلمود أفكاراً عنصرية، إذ يعد الناس لديهم عبيداً وحيوانات في خدمة اليهود، وتمنحهم التوراة الحق في جميع الخيرات التي وهبها الرب لهم، ويجيز النفاق ضد غير اليهود، ويطعن بالسيد المسيح والمسيحية (سوسه،1975 :185)، أمّا بخصوص الطب والتاريخ والزراعة، فإن التلمود البابلي نقل ذلك من مصادر بابلية وسومرية (سوسه،1975 :189).

يتضح مما سبق، أن تاريخ تحريف التوراة وكتابة التلمود هو تاريخ نشوء الصهيونية القديمة التي تعد أساساً للصهيونية الحديثة. وإذا كان بعض العلماء المعاصرين ومن اليهود أنفسهم قد توصلوا أخيراً إلى أن التوراة محرفة، فإن القرآن الكريم أول وثيقة تاريخية سماوية أثبتت أن التوراة محرفة وأن اليهود كتبوا الكتاب بأيديهم لقوله تعالى " فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ".(سورة البقرة، الآية 79)

وفي تفسير بن كثير للآية السابقة: "وقوله تعالى: { فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند اللّه ليشتروا به ثمناً قليلاً} جاء أن هؤلاء صنف آخر من اليهود وهم الدعاة إلى الضلال بالزور والكذب على اللّه، وأكل أموال الناس بالباطل، والويلُ: الهلاك والدمار، وهي كلمة مشهورة في اللغة. وعن ابن عباس أنَّ الويل هي المشقة من العذاب، وقال الخليل: الويلُ: شدة الشر، وقال سيبويه: ويل لمن وقع في الهلكة، وويح لمن أشرف عليها، وقال الأصمعي: الويل تفجع، والويح ترحم، وقال

غيره: الويل الحزن. وعن عكرمة عن ابن عباس رضي اللّه عنهما: {فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم} (موقع الروح، 2013، نقلاً عن: http://www.alro7.net)، قال: هم أحبار اليهود، وقال السُّدي: كان ناس من اليهود كتبوا كتاباً من عندهم يبيعونه من العرب ويحدثونهم أنه من عند اللّه ليأخذوا به ثمناً قليلاً، وقال الزهري عن ابن عباس: (يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابُ اللّه الذي أنزله على نبيّه أحدث أخبار اللّه تقرءونه غضاً لم يشب، وقد حدَّثكم اللّه تعالى أن أهل الكتاب قد بدّلوا كتاب اللّه وغيّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا هو من عند اللّه ليشتروا به ثمناً قليلا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم، ولا واللّه ما رأينا منهم أحداً قط سألكم عن الذي أنزل عليكم) وقوله تعالى: { فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون} أي فويل لهم مما كتبوا بأيديهم من الكذب والبهتان والافتراء، وويلٌ لهم مما أكلوا به من السحت، كما قال الضحاك عن ابن عباس رضي اللّه عنهما { فويل لهم} يقول: فالعذاب عليهم من الذي كتبوا بأيديهم من ذلك الكذب {وويل لهم مما يكسبون} يقول: مما يأكلون به أولئك الناس السفلة وغيرهم.". (موقع الروح، 2013، نقلاً عن: http://www.alro7.net)

إن التعاليم التي يطبقها اليهود في الوقت الحاضر ليس هي التعاليم التي وردت في التوراة التي نزلت على النبي موسى عليه السلام، إذ أن التوراة هي كتاب الله الذي أنزله على موسى عليه السلام ليلتزم بها بني إسرائيل وينفذوها إلا أنهم لم يلتزموا بها ولا بتشريعاتها وأحكامها، والتوراة الموجودة حالياً هي من صنع حاخامات اليهود من سبايا بابل، فوضعوا لهم تاريخاً مزيفاً ومطالب غير مشروعة وسيادة عنصرية وشخصية عدوانية متعالية، وكان نتيجة لهذا التزييف أن حصل هناك تبدلاً وتطوراً في تفكيرهم ونفسيتهم فانتقلوا من مرحلة الدين إلى مرحلة القومية وغدت اليهودية ومعتقداتهم لا دين فيها كما هو المفروض فيها. بل قومية متزمتة متمسكة برؤى ومعتقدات والذكريات المنطوية على نفسها، حاقدة على جميع البشر تنظر إليهم على أنهم كائنات دونية. فمن ذلك الزمن انتهت اليهودية كدين يخدم الله، وغدت قومية تخدم الجماعة التي تنتسب إليها.(سلهب، 1971: 55)

**المطلب الثاني: الأسس الأيديولوجية والفكرية للحركة الصهيونية:**

عملت الحركة الصهيونية على إيجاد جملة من الأسس المختلفة لتصوغ منها نظرية متكاملة "للعنصرية الصهيونية" استهدفت من خلالها إيجاد المبررات التاريخية والعرقية والدينية، لحق اليهود في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين العربية، وتبرير عملية التوسع والعدوان المستمر على الأمة العربية أيضاً، ومن أهم الأسس الأيديولوجية التي قامت عليها العنصرية الصهيونية هي ما يلي: (شيحة، 2003: 392)

**أولاً: وحدة الشعب اليهودي "نظرية العرق اليهودي"**: إن مقولة "اليهود يشكلون أمة واحدة، وإنهم العرق الأنقى والأفضل" هي أحد أهم الأسس الأيديولوجية للعنصرية الصهيونية، وقد استمدت الحركة الصهيونية نظرية العرق الأعلى من النظرية العرقية التي سادت وانتشرت في أوروبا، هذا وتستند مقولة العرق اليهودي الأنقى إلى الأسس التالية: (شيحة، 2003: 393-393)

1- اعتبار العرق اليهودي من العروق الرئيسة في العالم، وأن هذا العرق حافظ على وحدته، رغم التأثيرات المختلفة عليه، كما حافظت السمة اليهودية على نقاوتها.

2- محاولة إيجاد بعض الخصائص والصفات المميزة في العرق اليهودي، التي تجعل منه شعباً قادراً على صنع المعجزات، وكما يقول الصهيوني "ليوبنسكر": إن اليهود يؤدون دوراً أهم من أي دور تؤديه الشعوب الأخرى في العالم المتحضر".

3- محاولة إبراز ما سماها "هرتزل" الرسالة الحضارية للشعب اليهودي عندما قال: "إن الدولة اليهودية ستكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية".

**ثانياً: مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية**:وقد تركزت هذه المقولة على العنصرية التي عدت فلسطين ليست سوى الأساس والمنطلق للعودة إلى أرض إسرائيل التي تتطابق مع امتداد الوطن العربي، حسب مفاهيمهم. (غارودي، 1997: 30-41)

**ثالثاً: مقولة الاختيار الإلهي للشعب اليهودي:** تتضمن هذه الفكرة أن الشعب اليهودي قد اختير من قبل الله، ليكون الشعب المختار، وقد حاولت الفلسفة اليهودية، الربط بين هذه المقولة وبين رسالة الشعب المختار. (غارودي، 1997: 70-73)

**رابعاً: معاداة السامية :** تعني عبارة "معاداة السامية" أفكاراً مسبقة معادية وكرهاً لليهود. الهولوكوست (المحرقة): إبادة تحت مظلة الدولة وقتل ليهود أوروبا من قبل ألمانيا النازية ومتعاونيها في الفترة ما بين 1933 و1945, وهي أقصى مثال لمعاداة السامية عبر التاريخ. كان الصحفي الألماني "ولهلم مار" أول من استخدم مصطلح معاداة السامية عام 1879، للإشارة إلى بغض اليهود وبغض الاتجاهات السياسية التحررية والعالمية والدولية المختلفة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي غالبًا ما كانت متعلقة باليهود. بما في ذلك الحقوق المدنية المتساوية والديموقراطية الدستورية والتجارة الحرة والاشتراكية والرأسمالية والنزعات السلمية. (موسوعة الهولوكوست، 2013)

واستمر بغض اليهود على وجه الخصوص في العصر الحديث. ومن أكثر المظاهر التي تجلت فيها معاداة السامية عبر العصور هي المذابح (التعديات المدبرة ضد اليهود من قبل المواطنين المحليين والتي عادة ما أيدتها سلطات الدولة). وغالبًا ما كان السبب وراء المذابح هو الأكاذيب الدموية والإشاعات القروية التي تدعي أن اليهود كانوا يستخدمون دماء الأطفال النصارى في طقوسهم الدينية.

أضاف معادو السامية في العصر الحديث لأيديولوجيتهم الخاصة بالكره أبعاداً سياسية. وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تشكلت الأحزاب السياسية المعادية للسامية في ألمانيا وفرنسا والنمسا. فضلاً عن المطبوعات مثل بروتوكولات حكماء بني صهيون التي تمخض عنها أو أيدت نظريات المؤامرة اليهودية الدولية. كما لعبت النزعة القومية دورًا قويًا في ظهور معاداة السامية السياسية، حيث اتهم أعضاؤها اليهود بأنهم مواطنون غير مخلصين.

هذا وقد كانت "حركة الوحدة الألمانية"(voelkisch mouvement) المتسمة بظاهرة الخوف من الأجانب وكراهية الأجانب -- بأعضائها من الفلاسفة والمتعلمين والفنانين الألمان الذين اعتقدوا أن الروح اليهودية تتعارض مع الكينونة الألمانية – وراء

الاعتقاد القائل بأن اليهود "غير ألمان." ولقد أضفى الباحثون في علوم الإنسان العنصرية بعدًا علميًا يدعم هذه الفكرة. ثم أضفى الحزب النازي، الذي أسسه أدولف هتلر عام 1919، بعدًا سياسيًا على نظريات العنصرية. وقد لعب نشر الدعايات المعادية لليهودية دورًا في الشعبية التي اكتسبها الحزب النازي ولو بشكل جزئي. حيث اشترى الملايين كتاب هتلر Mein Kampf (كفاحي)، الذي شجع إخراج اليهود من ألمانيا.

ومع تولي الحزب النازي السلطة عام 1933، أمر الحزب بالمقاطعة المعادية لليهود وبحرق الكتب كما أنه سن القوانين المعادية لليهود. وفي عام 1935، حددت قوانين نورمبرغ اليهود حسب دمهم وأمر بالفصل الكلي بين "الآري" و"غير الآري" مقننين بالتالي التفاضل العنصري. وفي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1938، دمر النازيون المعابد اليهودية ونوافذ المتاجر التي يمتلكها اليهود في كل أنحاء ألمانيا والنمسا (Kristallnacht "ليل الزجاج المكسور"). وكان هذا الحدث بداية عهد الدمار، الذي أصبحت فيه الإبادة الجماعية هي شغل معاداة السامية النازية الشاغل.

**خامساً: الأسس السياسية للأيديولوجية الصهيونية العنصرية:**

تعدُّ هذه الأسس السياسية مزيجاً مركباً من العناصر السابقة حاولت الصهيونية من خلال عملية الدمج والتركيب بينها الوصول إلى ما يعرف اليوم "بالصهيونية السياسية" التي تضمن أن اليهود يشكلون أمة واحدة، وأن دولة إسرائيل تعد الممثل الشرعي لذلك الجزء من الأمة الموجودة في إسرائيل، وأن المنظمة الصهيونية هي الممثل الشامل والكامل للأمة اليهودية المنتشرة في شتى أنحاء العالم، وأن هدف الصهيونية هو إيجاد مظاهر التعاون والتنسيق بين الأمة اليهودية ودولة إسرائيل، وأن الصهيونية المعاصرة تهدف إلى إبراز إسرائيل كدولة فوق الدول، وذلك في محاولة من الصهاينة لتبرير أعمالهم العدوانية، ونشاطهم التخريبي في كل مكان من هذا العالم. (شيحة، 2003: 394)

**سادساً: محاولة الصهيونية الربط بين أيديولوجيتها العنصرية والأفكار الاشتراكية:**

استغلت الحركة الصهيونية مقولات الماركسية حول المساواة والعدل وحاولت مزاوجتها مع الفكرة الصهيونية التي تدعو إلى إقامة كيان مستقل ليهود العالم على

افتراض أنهم يشكلون أمة واحدة، ويعد اليهودي الروسي "بيير بورخوف" (1881-1971) من أبرز مفكري دعاة الصهيونية الاشتراكية حيث يرى" أن الطبقة العاملة اليهودية لا تستطيع مع افتقارها لقاعدة إقليمية خاصة أن تقوم بالنضال الطبقي في أحوال عادية، ولكنها في نطاق دولة يهودية فقط يمكنها أن تجعل ظروف النضال طبيعية ويمكنها أن تتابع بنجاح كفاحها من أجل الاشتراكية". (أبو حمود، 2002: 146-147)

تبنت الحركة الصهيونية بعض الأفكار الاشتراكية في محاولة منها لمحاربة التأييد الواسع في الجماهير اليهودية للاشتراكية، وإذا كانت الصهيونية قد حاولت إدخال الاشتراكية أو الأفكار الديمقراطية إلى أيديولوجيتها، فإن هذه الأفكار قد جردت من مضامينها التقدمية الحقيقية، واستخدمت أداة ووسيلة لترسيخ مقولة "التعاون بين الطبقات"، وإن مقولة التعاون تستهدف اعتراف الطبقات الكادحة بقيادتها من قبل النخبة أو الصفوة الغنية في المجتمع، ولقد أيد "هرتزل" سابقاً هذه الفكرة عندما طالب بإقامة "الجمهورية الأرستقراطية" التي تشكل الأساس للدولة الصهيونية المقبلة. (شيحة، 2003: 395)

تتخذ بعض الأحزاب السياسية في الكيان الصهيوني شعارات اشتراكية تستخدمها كأداة ووسيلة لإخفاء أطماعها العدوانية والتوسعية ضد الوطن العربي، ونجد أكبر مثال على ذلك أنه منذ قيام الكيان الصهيوني عام (1948) وحتى الآن قد تعاقبت على الحكم في "إسرائيل" الأحزاب التي تحمل شعارات الاشتراكية مثل حزب العمل، وخلال هذه الفترة شنت إسرائيل جملة من الحروب التوسعية العنصرية ضد الدول العربية. (شدود، 1990: 543)

لقد حاولت وتحاول الأيديولوجية الصهيونية استغلال اليهود لتنفيذ مخططاتها ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية من خلال التبني والدمج للنظريات العرقية الدينية والجغرافية والسياسية. (شيحة، 2003: 396)

**المطلب الثالث: مرتكزات الفكر العقائدي الصهيوني:**

**أ- الثوابت العقائدية:**

أسست الصهيونية قواعد ثابتة منذ البداية، وتعد بمثابة مرجعية عند صياغة أهدافها، فبدأت الأطراف الصهيونية المختلفة تروج لفكرة ترى في الحركة الصهيونية رمزاً لنهاية مسيرتها الطويلة، وتضع حداً لمرحلة الشتات، فكانت فكرة الدولة الصهيونية، التي يتحقق فيها وعد الخلاص الذي جاء به أنبياء بني إسرائيل، وتصديقاً لسلسلة الأحداث التاريخية التي رسمها آباء الصهيونية على شكل حضارة لها خصائصها المميزة التي ترتبط باليهود وحدهم، لذا فقد حددت الحركة الصهيونية ثوابت أيديولوجية تمثلت بما يلي: (الهزايمة، 2004: 122)

**1- التوراة:** عملت الحركة الصهيونية على تحويل العقيدة اليهودية إلى نظرية سياسية تطالب بحق تاريخي، وتستند إلى وعد إلهي، ولهذا اعتبر الدين اليهودي قاعدة أيديولوجية ارتكز عليه الفكر التوسعي للكيان الصهيوني القائم، مبرراً جميع خطواته العدوانية بوعود الله لأنبياء بني إسرائيل، الذي قطع فيها العهد على نفسه بتملكهم أرض فلسطين والعرب، ففي وعد الله لإبراهيم عليه السلام يوم اجتيازه لأرض شكيم، وكان يقطن فيها الكنعانيون قال: "ارفع عينيك وانظر في الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وغرباً، لأن جميع الأرض الذي أنت ترى، لك أعطيها، ولنسلك إلى الأبد، واجعل نسلك كتراب الأرض" (سفر التكوين، الإصحاح 13: (14-18))، ومثل هذا الوعد أعطي لإسحاق وموسى عليهما السلام الذي حدد الله لهم فيه حدود أرض إسرائيل بقوله: "كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان، من النهر نهر الفرات إلى البحر العربي تخومكم"(سفر التثنية، الإصحاح 11: (23، 34)).( ديب ، 1985، 11-12)

بالإضافة إلى وعد الله ليوشع خليفة موسى (سفر يوشع، الإصحاح 1: (1-4)) وداوود وولده سليمان عليهما السلام من بعده(سفر الملوك، الإصحاح 1: (9-13))، وعللوا كل ذلك باختيار الله لهم من دون البشر، والغريب بالأمر كيف يؤمن اليهود بهذه الوعود التي جاءت على لسان أنبياء كذابين زناة سارقين على حد وصفهم لهم. (الهزايمة، 2004: 123)

تحولت النصوص التوراتية إلى نظرية سياسية جعلت اليهود يقنعون الغرب بصحة نصوصها، فآمنوا بها نتيجة إيمانهم بالكتاب المقدس الذي يؤلف التوراة شقه

الأول، فحصلوا على المساعدات وذللوا الصعوبات واجتازوها وصولاً للوطن القومي لليهود في فلسطين.

**2- التاريخ اليهودي:** تصور التوراة التاريخ اليهودي القديم كتاريخ عسكري، فجنود موسى ويهودا وداود لم يتوقف القتال حتى فيما بينهم، فلم يكونوا متساهلين حتى مع أعدائهم المهزومين، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العسكرية الصهيونية، 1974: 18-22). ويقول بن غوريون: "إن كل تاريخ إسرائيل القديم يرويه لنا الكتاب المقدس، فهو بالدرجة الأولى تاريخ إسرائيل العسكري، لقد حارب اليهود الأوائل الآشوريين والبابليين والمصريين والكنعانيين والعموريين والفرس والإغريق والرومان، وعندما هُزموا على يد تيطس قتلوا أنفسهم في مسعدة رمزاً لإراداتها في ثورة باركوبا ابن الشمس على الرومان ، لذا دأب العسكريون الإسرائيليون على ربط معارك اليهود في الماضي السحيق بمعاركهم في الزمن الحاضر ليقنعوا أنفسهم قبل غيرهم بأنهم أصحاب مهمة ربانية(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العسكرية الصهيونية، 1974: 16). حاول دعاة الحركة الصهيونية تثبيت مثل هذه المفاهيم في وجدان أي صهيوني، وخلق رباط تاريخي متين بين الماضي والحاضر. لأن الحرب حتمية تاريخية لا مفر منها لإنجاز الرسالة اليهودية وتحقيق أماني الحركة الصهيونية، ولهذا عقدوا المقارنات بين فرسان داوود وسليمان عليهما السلام ودبابات موشيه ديان في عام 1967.

رأى منظرو الحركة الصهيونية في تلقين الجيش الإسرائيلي، دروس التاريخ العسكري اليهودي القديم بالإضافة إلى الدروس الحربية المستقاة من التاريخ العسكري العالمي القديم والحديث، أمراً تقتضيه الضرورة ومستلزمات المرحلة التاريخية، التي هي بمثابة امتداد لمراحل التاريخ اليهودي وامتداد لتاريخ داود وموسى وشاؤول الذين جابوا أرض فلسطين قبل آلاف السنين منتصرين، فقيمة المعارك التي خاضوها لا تقل شأناً عن معارك اليهود اليوم مع أعدائهم الدول العربية، ونظريات التاريخ العسكري الحديث تدلل على صدق تلقينهم(الكيلاني، 1962: 65).

وقد كان نتيجة هذه الدروس أن صاغ اليهود تاريخهم الدموي في مذابح من مثل دير ياسين وقبية وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا، على غرار صياغة يوشع بن نون لهذا

التاريخ في (عاي) و(أريحا) عام 1260 ق.م (الهزايمة، 1989: 8). هذا مضمون تاريخهم الذي انبرت عشرات الكتب والدراسات التاريخية تردد أن لليهود حضارة وتاريخاً عريقاً مستقلين، إليهما يرجع الفضل في حفظ الهوية اليهودية عبر مئات السنين، فهم يعزون سبب تخلف منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط نتيجة رحيلهم عنها، وقرنوا تقدمها بعودتهم إليها(قاسم، 1989: 35).

أدرك اليهود أهمية وقيمة العرض والشرف والخوف عليهما عند العرب فأشاعوا الخوف حول هذه القيمة، فأُخليت قرى كاملة خوفاً من اعتداءات اليهود على أعراضهم(قاسم، 1989: 37)، فجعلوا من ذلك نصراً ضموه لتاريخهم وتفاخروا به، لتكتمل صورة التاريخ اليهودي الحديث مع صورته القديمة القائمة على القتل والتشريد والتخريب. (الهزايمة، 2004: 125)

حاولت الحركة الصهيونية صياغة التاريخ اليهودي القديم بما يتلاءم مع الوقت الحاضر، وذلك لجمع شمل اليهود في المعارك المختلفة مع الدول العربية.(الهزايمة، 2004: 125)

**ب- المنطلقات العقائدية:**

ارتكزت الأيديولوجية الصهيونية على ركيزتين أساسيتين هما التاريخ اليهودي والتوراة، وبنت عليهما جل أفكار الصهيونية السياسية، لذا فقد عمدت إلى التاريخ وصاغته بما يتلاءم مع هذه الفكرة، وجاءت بالنصوص التوراتية المحرفة لتلبس ذلك الحدث ثوب القدسية والشرعية، وعلى الرغم من هذا فالحركة الصهيونية لا تعبر عن أيديولوجية مترابطة أو متناسقة، وإنما تضم اتجاهات تعبر كل منها عن فكرة فضفاضة تتسع لكل الآراء الناقدة(الجارد، 1988: 145)، لذا فقد عمدت إلى جوانب متعددة ضمتها معاً لتؤلف البنية الأساسية للانطلاقة الصهيونية عبرت عنها بأحداث مستقاة من التاريخ أو من الواقع الدولي وهي:

**1- رحلة الشتات (الدياسبورا):** إن أبرز الأحداث في حياة اليهود هو السبي البابلي بقيادة (نبوخذنصر) الكلداني عام 576 ق.م وفي هذه الغزوة حرف اليهود التوراة، ثم التدمير الروماني بقيادة (تيطس) الروماني عام (80 و135)م، وكان هذا آخر عهدهم بفلسطين وبدأت بعدها رحلة الشتات(الجندي، 1977: 31)، فمنهم من ذهب إلى

الجزيرة العربية، وأجلاهم المسلمون عنها فيما بعد لغدرهم وخيانتهم ونقضهم للعهود والمواثيق، ومنهم من ذهب إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط في بلاد مختلفة، إلا أنهم ما كادوا يستقرون في بلد حتى يطردهم أهل ذلك البلد منه.

لقد سوغ منظرو الحركة الصهيونية من خلال الدوائر التابعة لها ترويجاً لفكرة ترى في الحركة رمزاً للخروج من العزلة وحياة الجيتو (حارة أو حي يعيش فيه اليهود بشكل انعزالي وسط الشعوب الأخرى)، كما يرون فيها أيضاً تحقيقاً لتحرير اليهود من الشتات ونهاية لحياة المنفى (القمحاوي، 2009)، وبداية الاستقرار(قاسم، 1989: 34) ويعني هذا أن فكرة الصهيونية في تصورهم امتداداً للفكر الخلاصي في اليهودية الوارد في سفر التكوين الذي يحث على جمع اليهود معاً من ديار الشتات على أرض فلسطين.

**2- معاداة السامية:** تعدُّ مسألة استغلال معادة السامية مسألة حديثة، أوجدها اليهود الغربيون وخاصة أولئك الذين يعيشون في أوروبا وأمريكا، وذلك لتحقيق عدة أهداف منها الحصول على امتيازات خاصة كالتخلص من أعدائهم ومنافسيهم بزعم العداء الذي أظهره غير اليهود بسبب نقاء جنسهم واتساع مداركهم وتفردهم بامتلاك الثروة والمال. (سنقرط، 1987: 45-47) ومن ضمن المكاسب التي حققوها أن اليهود أصبحوا يتعاونون فيما بينهم، وحفظ لهم هويتهم من الضياع، كما ويعدُّ حافزاً ومحركاً لتجاوز حياة المنفى، ويرى (بن غوريون) أنه لو استطاع إرسال بعض الشبان اليهود متنكرين إلى بلاد الدياسبوار ليرسموا صلباناً معكوفة على جدران المعابد اليهودية؛ ليضطرهم ذلك للعودة إلى الأرض المقدسة لما تأخر في ذلك(المسيري، 1975، 78، 188)، لذا فقد استغل اليهود عدة مواقف يشهرونها في وجوه خصوهم مثل مسألة (معاداة السامية) أو الاتهام (بالنازية) وذلك من أجل الحصول على مواقف سياسية أو مكاسب لا يستطيعون تحقيقها إلا بمثل هذه الطرق.

**3- المسوغات القانونية:** استندت الحركة الصهيونية إلى عدد من المسوغات القانونية لتضفي عليها الطابع الدولي، لتبرير فكرة الحق التاريخي في أرض فلسطين وترتكز عليها لتأكيد شرعية الكيان الصهيوني وهي(شعبان، 1989: 58):

أ- وعد بلفور الذي صدر على شكل رسالة موجهة للصهيوني روتشلد، وأدمج فيما بعد في صك الانتداب الذي شمل فلسطين، وهذا الإدماج هو إنكار لأبسط قواعد العدالة،

فتبني مبدأ وطن قومي يهودي في فلسطين يتعارض مع مبدأ حق كل شعب في تقرر مصيره (كتن، 1970: 18)، كما يعد التصريح وثيقة قطعت بمقتضاها أمة وهي بريطانيا العظمى في ذلك الوقت وعداً رسمياً لمجموعة من الناس، وهم اليهود بمنحهم بلاد أمة ثانية وهي أرض فلسطين.

ب- الاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة بعد إشراك بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية مثل: قرار الأمم المتحدة (29-11-1947 رقم 242) القاضي بتقسيم فلسطين بعد قيام الولايات المتحدة والدول الاستعمارية بتوجيه من الصهيونية إلى إقناع الدول للتصويت إلى جانب القرار.

جـ- حق الشعب اليهودي في إقامة دولة كباقي شعوب العالم استناداً لوعد بلفور وقرارات الأمم المتحدة اللاحقة لا سند له في القانون الدولي، فحق كل شعب في التطور الحر والمستقل لا ينبغي أن يكون على حساب تشريد شعب فلسطين عن أرضه وهو صاحب الحق التاريخي الثابت، فضلاً عن أنه لا يتم على أساس تجميع شتات شعب من قوميات مختلفة ومن جنسيات ودول في كيان مصنوع خصيصاً لها.

ووفقاً لهذا المبدأ فقد جاء طرح الزعيم الروحي للحركة الصهيونية (هرتزل) فكرة استيطان شعب بلا أرض وهم اليهود المشتتون على أرض بلا شعب وهي أرض فلسطين، وبعد العدوان الإسرائيلي في عام (1967) ذهب القادة الصهاينة إلى إنكار وجود الشعب الفلسطيني، في حين صرحت رئيسة وزراء إسرائيل في ذلك الوقت (غولدامائير) بالقول: "إنني لا أعترف بوجود الشعب الفلسطيني، إنهم لا وجود لهم". (شعبان، 1989: 63-64).

4- **الاعتماد على دولة قوية:** يسعى اليهود دوماً إلى الاستعانة بمراكز القوى في العالم، فقد دقت الحركة الصهيونية أبواب بريطانيا العظمى لتجد الاستجابة المتمثلة بتوافق المصالح الاستعمارية البريطانية مع الأطماع الصهيونية، لتبدأ حركة التخطيط الذي عكسته مذكرة (وايزمن) للحكومة البريطانية عام (1916م)، التي ضمنها آراءه ومقترحاته بشأن فلسطين بقوله: "وإنا نضع قرارنا هذا بين أيديكم... فنكل مصيرنا القومي الصهيوني إلى وزارة الخارجية البريطانية وإلى المجلس القومي الإمبراطوري،

آملين النظر في القضية على ضوء المصالح الإمبراطورية ومبادئ الحلف"(الهندي، 1971: 45).

ومع نجاح اليهود في إقناع بريطانيا بضرورة كسب تأييدهم عن طريق تعزيز المصالح المشتركة تبنت طموحاتهم وأصدرت وعدها المعروف بوعد بلفور. (المسيري، 2004: 130)، كما اتجهت الجهود الصهيونية لكسب قوى عالمية أخرى كفرنسا وإيطاليا والولايات الأمريكية المتحدة لتنجح في هذا المسعى.

وعندما أصبحت الولايات الأمريكية المتحدة من القوى العظمى في العالم توجهت الحركة الصهيونية إليها طالبة منها الدعم والمساندة، فغزتها بالعقيدة بادئ الأمر وزرعوا في مسيحييها فكرة انبعاث المسيح من جديد بعد عودة اليهود إلى فلسطين، والحكم بها مدة ألف عام وبعدها يعم العالم السلام(الزعبي، 1990: 111)، كما أن الحركة الصهيونية استغلت التوراة وما فيها من وعود للتأثير على الرأي العام الأمريكي في انتزاع ما تريده من الإدارة الأمريكية(كتن، 1970: 24)، ناهيك عن دور الأصوات اليهودية وجماعات الضغط اليهودية في الانتخابات الأمريكية، وما تلعبه من دور في كسب الإدارة الأمريكية إذ إنها حاولت وتحاول إقناع الولايات المتحدة أن الصراع العربي–الإسرائيلي ما هو إلا هو صراع بين الشرق والغرب. كما استثمر اليهود حالة العداء الأيديولوجي الأمريكي–السوفياتي، فلوحت لأمريكا بأنها في نفس الخندق المعادي للشيوعية.(الهزايمة، 2004: 131)

ترتكز الرغبة في التسوية السلمية في الجانب الإسرائيلي الصهيوني أساساً على قضية جوهرية تؤرق قادته، وهي التحول إلى كيان سياسي طبيعي في المنطقة، وتحويل النظرة إلى الكيان الصهيوني من كيان عدائي توسعي وخطر يجب استئصاله، إلى دولة طبيعية تعيش جنباً إلى جنب مع الدول العربية الأخرى بسلام وأمن. لأن الجانب الصهيوني يدرك تماماً أن لا مستقبل له في المنطقة دون ذلك. وأنه ما دامت حالة العداء موجودة وما دامت المعركة معركة أجيال متواصلة ومستمرة، فإن العرب والمسلمين سيملكون يوماً ما–مهما طال الوقت– أدوات القوة، كما لن تبقى الظروف السياسية العربية والإسلامية والدولية على حالها إلى الأبد، وبالتالي فإن هذا الكيان سيبقى مهدداً بالزوال لحظة تغير موازين القوى.(صالح، 2002)

دفع هذا الشعور رئيس المنظمة الصهيونية العالمية (ناحوم جولدمان) إلى القول "لا يوجد لإسرائيل مستقبل على المدى الطويل دون تسوية مع العرب". بل اعترف أن (بن غوريون) رئيس وزراء إسرائيل قال له سنة (1956) أن الدولة اليهودية ستستمر في العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة ولكن احتمالات وجودها بعد ذلك هي 50%. وعلى هذا فإن الجانب الصهيوني بحاجة ماسة إلى تسوية تضمن بقاءه. وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الذي اجتمعت فيه ثلاثة عناصر قلما تجتمع في ظرف تاريخي واحد وهي:

1- قوة الكيان الصهيوني بحيث يستطيع هزيمة البلاد العربية مجتمعة، والتي تعاني من حالة الضعف.
2- قوة النفوذ اليهودي الصهيوني الدولي، وبلوغه درجة كبرى من العلو في الأرض، تمكنه من الضغط والتأثير على القرار السياسي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الكبرى.
3- وقوف الدولة الأقوى في العالم (الولايات الأمريكية المتحدة) مع الكيان الصهيوني، وتحالفها الاستراتيجي معه، وخضوع العالم حالياً للنظام العالمي الجديد أحادي القطبية بقيادة الولايات الأمريكية المتحدة وحدها.

لكن الصهاينة ينقسمون إلى اتجاهين تجاه التسوية السلمية، وشكل تحقيقها:

الاتجاه الأول: يتزعمه حزب العمل ومن هم يماثلونه في الأفكار، وهو الحزب الذي قام على عاتقه إنشاء الكيان الصهيوني وقيادته حتى سنة (1977) (ثم تداول القيادة مع الليكود)، وهو حزب يركز على الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي، ويسعى بشكل أكبر إلى التحول إلى كيان طبيعي في المنطقة. وهذه الأحزاب والحركات لا تضع في هذه المرحلة عملية التوسع الجغرافي على رأس أولوياتها، لأنها تؤمن بأن ضم أراضٍ جديدة يسكن عليها ملايين العرب، سيؤدي إلى فقدان الكيان الإسرائيلي هويته اليهودية، كما سيشغله بمصاعب أمنية واقتصادية كبيرة، ولذلك يسعى هذا الاتجاه لتحقيق مخططه الصهيوني في هذه المرحلة من خلال الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وتحولها إلى كيان طبيعي من خلال إيجاد أوضاع سياسية وثقافية وإعلامية وأمنية تخدم

مثل ذلك التصور. والمنظر الرئيسي له الآن هو شمعون بيريز الذي طرح أفكاره من خلال كتابه "شرق أوسط جديد".(صالح، 2002)

الاتجاه الثاني: يتمثل في حزب الليكود، وهو الحزب الذي يتداول السلطة مع حزب العمل منذ 1977 (بيغن، شامير، نتنياهو، شارون...) وهو اتجاه يحبذ استخدام القوة، ويؤكد على فكرة الحدود التاريخية للكيان الإسرائيلي. وكان مؤسس الحزب ورئيسه بيغن يقول "أنا أقاتل، إذن أنا موجود"، وهو وحزبه يعدان الأردن أرضاً إسرائيلية محتلة. ومع ذلك فإن هذا الاتجاه لا يثق بأن العرب والمسلمين سيتحولون يوماً ما إلى أصدقاء، وهو ليس مطمئن إلى فكرة التحول إلى كيان طبيعي، وإن كان يرغب بذلك. كما أنه لا يرى في ظل الأوضاع الحالية وموازين القوى ما يجبره على تقديم تنازلات للفلسطينيين والعرب. ويرى أن الأفضل هو العمل الحثيث على استجلاب مزيد من اليهود وتهويد أكثر للضفة الغربية، وبناء حقائق على الأرض يستحيل التنازل عنها، وخلال هذه الفترة إما أن يستجيب العرب والفلسطينيون للتصور الليكودي للتسوية (حكم ذاتي على السكان وليس على الأرض)، أو أن يكون قد تم تهويد الأرض. كما يأمل بعض المحسوبين على هذا الاتجاه بتحقيق تهجير طوعي أو قسري للفلسطينيين من الأرض المحتلة سنة 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك "يحلون المشكلة من جذورها" ويجيبون على مسألة تحدي بقاء الدولة اليهودية. (صالح، 2002)

ترتبط إشكالية التسوية عند الصهاينة بعملية المزاوجة بين مثلث يتكون من الحفاظ على الأمن، والحفاظ على الأرض، والحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. وقد تختلف أضلاع المثلث وزواياه عند جهة دون أخرى بناء على ترتيب الأولويات أو تحليل الأمور، لكن هناك قواسم مشتركة بين الأطراف الصهيونية كافة من أقصى يمينها إلى أقصى شمالها تتمثل في:

1- لا تنازل عن الأرض المحتلة سنة (1948) أي نحو 77% من أرض فلسطين التاريخية.

2- لا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة عام (1948)، لأنه يعني عملياً فقدان اليهود للأغلبية السكانية وفقدان المشروع الصهيوني لأساس تكوينه، وهو بناء الدولة اليهودية. يقدر عدد اللاجئون الفلسطينيون الذين ينتمون

إلى مدن وقرى وبادية الأرض المحتلة سنة 1948 بأكثر من خمسة ملايين ومائة ألف، فلو عاد هؤلاء وانضموا إلى إخوانهم المليون و150 ألف فلسطيني لا يزالوا يعيشون تحت حكم الكيان الإسرائيلي في أرض الـ 1948 لأصبح عددهم أكبر من المجموع الكلي لليهود في فلسطين.

3- ما تزال الأغلبية الساحقة للتيارات الصهيونية كافة ترفض التنازل عن السيادة عن القدس الشرقية، وخصوصاً منطقة المسجد الأقصى، باعتبارها "جبل المعبد".

4- توافق الأطراف الصهيونية كافة أن الدولة الفلسطينية يجب ألا تكون مكتملة السيادة بالمفهوم المتعارف عليه سياسياً ودولياً، كأن تكون منزوعة من السلاح الثقيل، وأن تضمن الأمن الصهيوني من جهتها.

وأن على العرب والفلسطينيين الذين لا تعجبهم القواسم الصهيونية المشتركة، أن يبحثوا عن حل غير التسوية السلمية. وقد يوافق الصهاينة على عودة رمزية لنسبة ضئيلة من اللاجئين، وقد يوافقون على بعض الترتيبات الحدودية بتبادل بعض الأراضي، بشرط ألا يغير ذلك من جوهر الأوضاع. (صالح، 2002)

وقد أثرت مفاوضات كامب ديفيد التي جرت في يوليو 2000 وانتفاضة الأقصى منذ 28 أيلول 2000 على المجتمع الصهيوني باتجاه التسوية. إذ ظن "الإسرائيليون" أنهم قدموا أفضل ما لديهم في المفاوضات "دونما فائدة"، وأدت حالة "الإحباط" هذه إلى تزايد الشعور بأن الفلسطينيين لا تنفع معهم سوى لغة القوة. وقد زادت الانتفاضة هذه المشاعر فانزوى ما يسمى بتيار "معسكر السلام" الإسرائيلي، بل أظهرت الكثير من رموزه عنفاً وتطرفاً وشراسة كبيرة. وتمكن تيار الليكود من الفوز بانتخابات رئاسة الوزراء بأغلبية تاريخية لم يسبق لها مثيل (بفارق 25.7%) وظلت استفتاءات الرأي العام تدفع باتجاه الخيار الأمني، واستخدام وسائل أكثر وحشية وعنفاً.

الاتجاه الثالث : يمثل كل تيار إسرائيلي الابن الشرعي للمشروع الصهيوني، لذلك فإن الوقائع الراهنة تفصح عن جملة من الحقائق أبرزها ما يلي: (حيدر، 2010)

1. حقيقة تحول إسرائيل إلى دولة عادية بمجرد دخولها في رحلة التحولات الإقليمية والدولية ولقد كان عليها شاءت أم أبت أن تتكيف مع الظروف الجديدة وحتى ولو وصل هذا التكيف أحياناً إلى درجة الاحتكاك مع الثوابت الاستراتيجية مثلما

حصل على سبيل المثال لا الحصر أثناء حرب الخليج الثانية، حيث افتقدت القيادة الاسرائيلية ولأول مرة في تاريخ الدولة ما يسمى بالمبادرة الإستراتيجية على صعيد الأمن القومي، في هذه الحرب تعرض مفهوم الأمن لصدمة في العمق، إذ أن هذا المفهوم الذي انبنى أساساً على قاعدة جيوستراتيجية تمتد لتشمل شبه القارة الشرق أوسطية وعاد ليتقلص إلى الحدود الأمنية التقليدية المعروفة لدولة إسرائيل.

2. لم تستطع الدولة اليهودية أن تنتقل بكيانها من حيز القوة إلى حيز الشرعية الفعلية فلقد  أخفقت في مد جذورها إلى قلب المنطقة لتتحول إلى عضو فعال في نسيجها التاريخي والحضاري بل على العكس قد بقيت مجرد مطوق بعوامل الحذر والعداء المطلق الآخر.

3. عجزت الحركة الصهيونية عن إقامة المجتمع اليهودي المتشدد في دولة إسرائيل فلقد بدا واضحاً أن بناء الدولة شيء وبناء المجتمع شيء آخر فالأول سهل نسبياً بينما الثاني أصعب، وهكذا لم يستطع الصهاينة أن يقيموا المجتمع اليهودي في إسرائيل بعد خمسين سنة من المحاولات لا بسبب عدم نقاوة المجتمع لوجود مليون عربي تقريباً داخل الأرض المحتلة عام (1948) ومليونين في الأراضي المحتلة عام (1967)، بل لأن الخليط اليهودي الوافد إلى فلسطين هو نفسه لا يملك مقومات الأمة ولا يستطيع أن يتجانس بعضه مع بعض فوق أرض هي نفسها ليست له ولا حق له بها.

**المبحث الثاني: تطور الفكر السياسي الصهيوني**

ما تزال حقيقة أن إسرائيل هي المولود الطبيعي للصهيونية، فبعد أكثر من قرن على ولادة الحركة وأكثر من نصف قرن على ولادة الدولة، لا يبدو في التحولات التاريخية ما يشير إلى القطيعة، ذلك أن الجوهر للصلة الوثقى ما يزال على حيويته غير أن السؤال الذي يفرض نفسه بين الأوساط اليهودية العالمية وفي إسرائيل بالذات، هو معرفة ما إذا كان بمقدور الفكر الأيديولوجي للحركة الصهيونية أن يستكمل بناءه الذاتي.

الأجوبة الصهيونية والإسرائيلية تبدو متباينة وأحياناً متفارقة ومتناقضة إلى حد بعيد نسبياً، هناك اجتهاد إسرائيلي ما يزال يحرص على إلتزام مبدأ المحافظة على التلازم التاريخي والأيديولوجي بين المبادئ الأصلية للمنظمة الصهيونية وضرورات استكمال بناء الدولة، والمجتمع الإستيطاني فيها، وحجة أصحاب هذا الإجتهاد أن إسرائيل كدولة قادرة على القيام باستكمال بنائها الذاتي من زاوية معينة فقط، وهي زاوية حيوية حقاً، ولكنها غير كافية في مطلق الأحوال، إنها قادرة على توفير ظروف مالية وأدوات تنظيمية، وهي قادرة على توفير القاعدة المادية بزخم لا يقاس بأية مؤسسة حركية سبقتها، لكنها الدولة غير القادرة على توفير المضامين الفكرية والدوافع والإرادة والوفاء والتماثل.(حيدر، 2010)، ولقد مر الفكر السياسي الصهيوني بأربع مراحل حتى وصل إلى الصورة الحالية، وقد تم تقسيمها إلى أربعة مطالب كل مطلب يمثل مرحلة وهي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1897-1921).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1921-1946).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1946-1956).

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1956-1982).

**المطلب الأول : المرحلة الأولى (1897–1921)**

تم وضع القواعد الأولى في بناء المنظمة الصهيونية العالمية في المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال بسويسرا عام (1897)، وقد سبق انعقاد المؤتمر بيومين اجتماع تمهيدي نوقشت فيه القرارات التي ستحكم أعمال المؤتمر، كما جرى وضع جدول يحدد المواضيع التي سيبحثها هذا المؤتمر، وإلى جانب ذلك، تألفت لجنة خاصة تولت مهمة صياغة البرنامج الصهيوني المقبل. وفي التاسع والعشرين من شهر أب (1897)، أفتتح ماكس ليبي أعمال المؤتمر ثم تليت صلاة خاصة، ألقى بعدها (ثيودور هيرتسل) خطاب الافتتاح، وأعقب ذلك انتخاب مكتب المؤتمر الذي تألف من: رئيس المؤتمر (هيرتسل)، ثلاثة نواب للرئيس، أربعة أمناء للسر، وأربعة أمناء مساعدين، واستعرض المؤتمرون بعض التقارير المتعلقة بأوضاع اليهود في البلدان المختلفة، ثم وزعوا أنفسهم في لجان متعددة لمتابعة أعمال المؤتمر. ومن المواضيع التي ناقشها المجتمعون البرنامج الصهيوني الذي عرف لاحقاً ببرنامج بال، وإعلان قيام المنظمة الصهيونية العالمية. وأنتخب مجلس عام مكوَّن من ثلاثة وعشرين عضواً.(Alex, 1940: 229)

تميز المؤتمر الصهيوني الأول بميزتين: الميزة الأولى: هي كونه مؤتمراً تأسيسياً أعطى الحياة لمنظمة وأصبح هو ذاته جزءاً من جهازها التشريعي، والميزة الثانية أن المشتركين في أعماله لم يكونوا مندوبين جرى انتخابهم من قبل يهود العالم وإنما كانوا "ممثلين بحكم الأمر الواقع". لقد أدرك جميع الزعماء الصهيونيين ضرورة قيام تنظيم قوي مركزي دائم غايته جمع شمل اليهود المؤمنين بالفكرة الصهيونية وببرنامجها، ولقد رأى أولئك الزعماء أن "برنامج بال" سيظل عديم الجدوى، ولن يخرج إلى حيز الوجود بدون تنظيم، وتم ملاحظة توزيع اليهود وتبعثرهم لعدم وجود أي تنظيم يجمعهم ويوحّد طاقاتهم مما أدى إلى ذهاب الكثير من جهودهم هباء، وأدرك الزعماء الصهيونيون أن إنشاء منظمة قوية لتحقيق الهدف سيكون له دور هام في تنمية الشعور القومي لدى اليهود، وجعلهم بالتالي قوة سياسية، لها ثقلها الضاغط بالإضافة إلى الدور الذي سيلعبه

هذا التنظيم على صعيد تشجيع الهجرة إلى فلسطين، والإقامة فيها بعد أن يكون قد جمع المال اللازم لتحقيق ذلك الهدف.

واجهت إنشاء المنظمة الصهيونية بعض العقبات تمثلت في: انعدام الخبرة اللازمة لدى (هيرتسل) ورفاقه عدم توفر القدرة المادية الكافية للمنظمة الصهيونية في الفترة الأولى، ظهور بعض التعقيدات الإدارية –سواء على صعيد التوجيه، الإدارة، أو تنسيق العمل بسبب توزيع يهود العالم في جميع أطراف الكرة الأرضية، هذا التوزيع الجغرافي إلى انضواء كل مجموعة منهم تحت سيطرة دول ذات نظم مختلفة، فبينما سمحت بعض الدول لليهود بالانضمام إلى تنظيم يتعدى إطار البلد، عارضت كثير منها مثل هذا الانضمام مما حال دون مشاركة يهود بعض الدول في نشاط المنظمة الصهيونية، وكانت الصعوبة ناجمة عن المعارضة التي تجلت في مواقف العديد من الدول والشعوب بل غالبية اليهود أنفسهم إزاء الأفكار والمخططات الصهيونية.( Alex, 1940: 190, 204)

انعقد المؤتمر الصهيوني الثاني في بازل من شهر آأب عام (1898)، وبلغ مجموع أعضائه أربعمائة عضو (400 عضو)، أي ضعف عدد المشتركين في أعمال المؤتمر الأول، وازداد عدد الجمعيات الصهيونية التي تم تأسيسها في الفترة الواقعة ما بين المؤتمرين، إذ بلغت نسبة الزيادة ثمانية أضعاف، كما شهدت المنظمة الصهيونية تطوراً إدارياً ونوعياً فالمؤتمر الثاني أول مؤتمر صهيوني يحضره ممثلون شرعيون منتخبون، كما أن انعقاد ذلك المؤتمر في موعده المحدد قد أكسب الأداة التشريعية الصهيونية صفة الديمومة والانتظام.

شهد المؤتمر الصهيوني الثالث الذي انعقد في بازل بسويسرا شهر أغسطس عام (1899) نمواً جديداً في عدد الأعضاء المشاركين في أعماله، نتيجة ازدياد عدد أعضاء المنظمة، وبلغت نسبة زيادتهم الثلث في روسيا والربع في البلاد الأخرى مقارنة بعدد الأعضاء في المؤتمر الثاني، على أن النقطة البارزة في المؤتمر الثالث كانت قراره الخاص بتبني الأجهزة الدائمة للمنظمة التي حلّت محل الأجهزة المؤقتة.

ازداد عدد الجمعيات الصهيونية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة في المؤتمر الصهيوني الرابع الذي انعقد في لندن من عام (1900) حيث بلغ في الأولى تسعاً وثلاثين جمعية، وفي الثانية مائة وخمساً وثلاثين جمعية.

تحققت العديد من الإنجازات في المؤتمر الصهيوني الخامس المنعقد في بازل عام (1901) ومنها: ظهور الحزب الصهيوني الأول داخل المنظمة الصهيونية المعروف باسم "الجناح الديمقراطي الصهيوني"( Cohen & Herz,1951 : 228, 254, 173 ,213). بالإضافة إلى إنشاء الصندوق القومي اليهودي الذي هدف إلى استملاك الأراضي في فلسطين، ومراجعة بعض الأنظمة وإدخال التعديلات الضرورية عليها. ومن الأمثلة: تشكيل محكمة للمؤتمر" تتولى فض الخلافات بين الأجهزة الصهيونية، علاوة على اتخاذ قرار بشأن تمديد دورة المؤتمر من عام إلى عامين على أساس أن ينوب عن المؤتمر الصهيوني في فترة غيابه " المؤتمر السنوي" المؤلف من أعضاء (المجلس العام، واللجنة التنفيذية، واللجنة الدائمة، ودائرة البنك الصهيوني).

ضم المؤتمر الصهيوني السادس، المنعقد في بازل عام (1903)، ستمائة عضو مشترك، بالإضافة إلى الزيادة التي شهدها في عدد الجمعيات الصهيونية في فترة العامين الفاصلة بين المؤتمرين.(Cohen & Herz,1951 : 324) وبعدها تم إنشاء بنك فرعي للصندوق في يافا في فلسطين برأسمال قدره خمسون ألف دينار، وحمل هذا البنك الفرعي فيما بعد اسم البنك البريطاني الفلسطيني ( بنك أنجلو فلسطين).(Cohen,1951)

أعلن (هيرتزل) في المؤتمر الصهيوني الثالث للمنظمة الصهيونية العالمية عام (1899م) بأن هدف حركته الحصول على موافقة الحكومة العثمانية للبدء بتنفيذ خطته في استيطان فلسطين تحت حماية السلطان العثماني، وأن الصهيونية تفضل الحصول على ترخيص من السلطات بدلاً من إرسال اليهود بطريق غير مشروع إلى فلسطين. (جريس، 1983: 114)، وقد اتصل (هيرتسل) بأستاذ جامعي يهودي في جامعة بودابست يدعى (فامبيري) يتحدث باثنتي عشرة لغة، وكان فامبيري على علاقة شخصية بسلطان الدولة العثمانية ووعده هيرتسل بمساعدة مالية إذا أثمرت جهوده مع السلطان،

وفي عام (1901) دعا (هيرتسل) بمساعدة مالية للحكومة العثمانية لسداد ديونها للممولين الأجانب بواسطة قرض يقدمه بعض الرأسماليين اليهود مقابل السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين. (درينعيم، 1988: 71)

بدأ اليهود بالتفكير بإقامة الدولة في فلسطين في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعاني من الضعف الشديد وتم في عهد من إقامة أول مستوطنه يهودية في فلسطين وهي مستوطنة ديانا عام (1882). وقد تمت في عهده ومن جاء بعده إرسال موجتين من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين الأولى (1882–1903) والثانية (1904–1914). (Ben Halpern, 1969: 105)، وما أن أعلن عن فشل مشروع العريش، حتى قدم (تشامبرلن) لــ(هيرتسل) مشروعاً جديداً لاستيطان بقعة في أفريقيا الشرقية، وهو العرض المعروف بمشروع أوغنده – ومع أن هيرتسل كان متردداً في البداية إلا أن أحداث العنف والاضطهاد الجديدة التي جرت في كيشينف في روسيا جعلته في النهاية يقبله.(Ben Halpern,1969 : 419 )، هذا القبول أدى إلى انقسام المنظمة الصهيونية إلى كتلتين: الكتلة الأولى كانت سياسية مؤيدة لآراء هيرتسل في إيجاد حل سريع لليهود في فلسطين أو غيرها، أما الكتلة الثانية فقد كانت كتلة العمليين التي تؤيد إقامة دولة يهودية في فلسطين. وبعد معارضة شديدة حول مشروع أوغندا، وجه هيرتسل الدعوة إلى عقد اجتماع للمجلس الصهيوني العام في فينا، في نيسان (1904)، وقد استطاع المجلس العام في اجتماعه أن يتجاوز الخلافات العميقة.( Ben Halpern,1969 : 482,388,497)

وفي المؤتمر الصهيوني السابع الذي انعقد في بازل من شهر أغسطس (1905) تم استبعاد مشروع (أوغندا) نهائياً مما حدى بمؤيدي المشروع إلى الانسحاب من المنظمة، وتأسيس المنظمة الإقليمية (Territorial) تحت زعامة "إسرائيل زانجويل". (Ben Halpern,1969 : 39)

كان من بين الانجازات التي قام بها "الصهيونيون العمليون" عام (1908) إقامتهم "مكتب فلسطين" الذي تولى مسؤولية تقديم تقارير حول بعض المشاريع، بالإضافة إلى الإشراف على العمل في المشاريع المختلفة. وقد بادر هذا المكتب فور إنشائه إلى وضع

الخطط التي تم على أثرها الشروع في أول عملية تطوير منظمة للاستيطان الصهيوني في فلسطين. وبالتنسيق والتعاون مع الصندوق القومي اليهودي قام المكتب ببناء منطقة سكنية هي نواة تل أبيب المعروفة اليوم، كما أنشأ المكتب نفسه شركة إنماء الأراضي في فلسطين التي تسجلت رسمياً في لندن عام 1909.

ساهمت المؤسسات الصهيونية بدور رئيسي في بناء الوطن القومي اليهودي، حيث قامت بإنشاء العديد من المشاريع التي عجلت بدورها الهجرة إلى فلسطين، إذ بلغ عدد المهاجرين اليهود في الفترة الممتدة بين (1904-1914) نحو (40000) أربعين ألفاً، في حيّن لم يتجاوز عدد المهاجرين في الفترة الأطول الواقعة بين 1882-1904 الخمسة والعشرين ألفاً.(Cohen,1951 : 254)، أما بالنسبة للصراع القديم على السلطة في المنظمة الصهيونية العالمية، فقد كان المؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في عام (1911) نقطة تحول سيطر بعدها "الصهيونيون العمليون" على الأجهزة القيادية في المنظمة، وتولى (واربورج) رئاسة المنظمة، وتشكيل اللجنة التنفيذية من "العمليين" فقط، وقد تمت إعادة انتخاب الرئيس ذاته واللجنة التنفيذية نفسها في المؤتمر الحادي عشر في عام 1913. (Parzen,1962 : 42)

شهدت المنظمة تطورين نوعيين ساعدا على إنقاذها من حالة الفوضى، تمثل التطور الأول بظهور (حاييم وايزمن) كزعيم للحركة في لندن، وتمثل التطور الثاني في الدور النشيط والفاعل الذي لعبه صهيونيو الولايات المتحدة الأمريكية، فوايزمن الذي لم يكن عضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية، بل "معارضاً بقوة لإبقاء السلطة بيد اللجنة التنفيذية القديمة"، قام بدور "زعيم الأمر الواقع". وقد عدَّ وايزمن ورفاقه بريطانيا أفضل حليف للصهيونية، ونصبوا من أنفسهم لجنة سداسية سرعان ما أنضم إليها عضوان من أعضاء اللجنة التنفيذية (سوكولوف وتشيلينو). (Weizman,1949 : 68, 183, 4)

أما المؤتمر الأكثر أهمية فقد انعقد في لندن في تموز (1920) حيث شارك فيه مائتان وخمسون مندوباً صهيونياً، بالإضافة إلى ممثلين صهيونيين آخرين من الولايات المتحدة لعبوا دوراً أساسياً في أعماله. وقد تم في ذلك المؤتمر انتخاب القاضي لوسي براندايس رئيساً فخرياً، كما اكتسبت قيادة وايزمن مزيداً من الشرعية التي تحتاجها

بإقرار تعينه رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، أما (سوكولوف) فقد تسلم منصب رئيس اللجنة التنفيذية.

**المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1921–1946)**

أصبح (حاييم وايزمن) زعيم المؤتمر الصهيوني بشكل رسمي، وذلك في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر الذي انعقد في "كارلسباد" في أيلول 1921، وكان انعقاده بمثابة استرداد المنظمة لنشاط فرعها التشريعي المعطل عن العمل، طوال الثماني سنوات الأخيرة، وقد ظهر من تكوين المؤتمر، أن هناك تغيراً أساسياً في مراكز القوة في المنظمة الصهيونية العالمية . فأتباع برانديس تم استثناؤهم كما أن ممثلي يهود روسيا الذين شكلوا في جميع المؤتمرات السابقة أغلبية، لم يكن بإمكانهم الاشتراك في أعماله بسبب إنجاز الثورة الاشتراكية الكبرى هناك، ومن ضمن القرارات التي اتخذها المؤتمر، الموافقة على نقل مكتب "الصندوق القومي اليهودي" الرئيسي، من لاهاي إلى القدس، وإنشاء دائرة للاستيطان، وتعزيز وضع "بنك أنجلو– فلسطين" بزيادة رأسماله إلى مليون جنيه أسترليني.

وفي فترة زعامة (وايزمن) خلال (1921–1946) للمنظمة الصهيونية كانت هناك تغيرات وتحولات عديدة شملت تركيب ونشاطات المنظمة الصهيونية وبخاصة وأنها كادت تتطابق زمنياً مع بداية ونهاية الانتداب البريطاني على فلسطين الذي امتد من العام (1922) وحتى عام (1948)، لقد انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، في الحادي عشر من تشرين الثاني عام (1918). وفي الرابع والعشرين من تموز عام 1922، تمَّ المصادقة رسمياً على الانتداب البريطاني على فلسطين.

بلغ عدد اليهود في فلسطين عام (1922) ثمانين ألفاً وهو ما يعادل (11.1%) من مجموع السكان، ما لبث أن تضاعف هذا العدد في السنوات الخمس والعشرين التي تلت الانتداب، بسبب زيادة عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين، إذ بلغ عددهم مائة وواحداً وخمسين ألف مهاجر(Cohen,1951 : 254). ويعود هذا الفارق الكبير في عدد المهاجرين إلى أسباب رئيسة ثلاثة:

**أولها:** تمتع "الصهيونيون العمليون" بالنفوذ الواسع في أعقاب موت هيرتسل، مما جعلهم قادرين على فرض مخططاتهم الفكرية، الداعية إلى المباشرة فوراً في بناء الوطن القومي اليهودي على غيرها من المخططات الصهيونية.

**وثانيها:** غياب مقاومة الدولة العثمانية للمخططات الصهيونية، إحلال المساعدة البريطانية الصهيونية محلها، تلك المساعدة التي تمثلت في وعد بلفور، ونصوص صك الانتداب.

**وثالثها:** النمو الذي شهدته المنظمة الصهيونية العالمية سواء على صعيد الحجم العددي، أو في نطاق مجالات العمل.

لقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى إلحاق الضرر بالمنظمة الصهيونية وتمثل ذلك في:

**أولاً:** انخفاض عدد اليهود من (16.725.000) في عام 1939 إلى (11.000.000) في عام 1945.

**ثانياً:** التضييق على العديد من الفدراليات الصهيونية النشيطة في أوروبا والقضاء عليها.

**ثالثاً:** تعليق الأجهزة الصهيونية التشريعية، بما فيها أجهزة الوكالة اليهودية الموسعة، وتقلص دخل الوكالة اليهودية، والصندوق التأسيسي الفلسطيني بشكل كبير.

**رابعاً:** بروز مهام إضافية (كإنقاذ اليهود الأوروبيين وإغاثتهم مثلاً) استنفدت جانباً كبيراً من ميزانية المنظمة، وقد واجهت مراكز قيادة الحركة مشكلات جديدة تتعلق بالاتصالات والإشراف والتنسيق على أجهزة وفروع المنظمة.(Cohen,1951 : 282)

وقد استطاعت المنظمة الصهيونية تنفيذ برامجها بصورة فاعلة نسبياً، وتعرضت الاتصالات بين مركز المنظمة في القدس، وبين سائر الفروع في الخارج لخطر التوقف والانقطاع. وهنا أسرعت دائرة التنظيم، حسماً للصعوبات الناجمة عن أوضاع الحرب، إلى إقامة مكاتب للجنة الوكالة التنفيذية، في كل من لندن وجنيف ونيويورك وواشنطن، إذ أصدر مكتب جنيف "نشرة أنباء" أسبوعية كانت بمثابة المصدر الرئيس الذي يستقي منه الصهيونيون في أوروبا معلوماتهم، كذلك قام المكتب نفسه بطبع نشرة شهرية

فرنسية حملت عنوان :" أنباء فلسطين"، يمكن القول أنه لم تتوقف أي من النشرات المركزية الناطقة بلسان الحركة الصهيونية إبان الحرب وبالذات النشرتين الأسبوعية "هاعولام" والشهرية " اليهودية الجديدة".

**المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1946-1956)**

يترأسه اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية وللوكالة اليهودية منذ 1946 وحتى عام (1951)، أصبح (بن غوريون) القائد الفعلي والرأس الأول للحركة الصهيونية رغم بقاء وظيفة الرأس الأعلى في "المنظمة" شاغرة من حيث الشكل، أما من حيث المضمون، فقد كان بن غوريون- حقيقة وفعلاً- هو المسؤول الأكبر أثراً داخل الهيكل التنظيمي للحركة الصهيونية ليس فقط طوال هذا العقد من السنوات، بل حتى اعتزاله العمل السياسي في العام (1965)، وكي نضع هذه المرحلة في سياقها التاريخي، لابد من وقفة- ولو سريعة- أمام المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين عام 1946.

إذ يُعدَّ هذا المؤتمر آخر اجتماع هام للصهيونيين قبل قيام إسرائيل، وقد انعقد في بال بسويسرا في التاسع من كانون الأول عام (1946)، وفيما يخص المطالب السياسية، فقد أختار المؤتمر تلك التي نادى بها برنامج بيلتمور نفسها غير أنه من ناحية أخرى، رفع المؤتمر جلساته دون انتخاب رئيس أو لجنة تنفيذية، مما دفع بالمجلس الصهيوني العام إلى تعيين لجنة تنفيذية ائتلافية، برئاسة دافيد بن غوريون، الذي سيطر على المنظمة الصهيونية الإسرائيلية لفترة طويلة.(Parzen,1962 : 112)

شكل المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون بداية لتغيرات تبلورت على نحو أكثر وضوحاً وثباتاً مع نهاية المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين الذي انعقد في القدس (لأول مرة في تاريخ الحركة الصهيونية) عام (1951) هذه تطورات تنظيمية لمرحلة (بن غوريون)، فعلى صعيد القيادة الصهيونية انتهت في هذا المؤتمر علاقة (بن غوريون) الرسمية بالمنظمة بعد أن أصبح أول رئيس وزراء لإسرائيل منذ منتصف 1948 في الوقت الذي غاب فيه (وايزمن) عن المنظمة عندما أصبح أول رئيس للدولة الإسرائيلية. وتوزعت القيادة الصهيونية بعد ذلك بين (بيرلوكر) بوصفه رئيس فرع

اللجنة التنفيذية الصهيونية في القدس، وبين (ناحوم غولدمان) باعتباره رئيس فرع اللجنة ذاتها في نيويورك.(Parzen,1962 : 113)

برز صراع بين تيارين جغرافيين بارزين في الحركة الصهيونية في هذه المرحلة هما: صهيونيو الداخل، وصهيونيو الخارج. وقد عكست نتائج التنافس أو التصارع الأيديولوجي – السياسي نفسها بوضوح كامل على البعد الثالث من الصراع وهو البعد التنظيمي، ذلك أن الصيغة التنظيمية، التي تم التوصل إليها مع بدء نهاية هذه المرحلة، جاءت تتويجاً لانتصار أحد التيارين في المعركة الأيديولوجية- السياسية الأولى بينهما بعد قيام إسرائيل، وتركت بصماتها الدافعة- بالتالي- على مختلف مراحل الصراع الدائر بين الطرفين منذئذ، فما كاد بن غوريون، الزعيم غير المنازع لصهيوني الداخل، يكسب معركته مع حاييم وايزمن لصالح "مركزية اليشوف" في مجال صناعة القرار الخاص بمجمل نشاط الحركة الصهيونية، حتى تسارعت الأحداث خارج فلسطين وداخلها على نحو مذهل.

وبعد صدور توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في نهاية العام (1947)، بادر المجلس الصهيوني العام بالإعلان عن تشكيل المجلس الوطني أو (القومي- مجلس الدولة المؤقت لاحقاً) وعن إنشاء الإدارة الوطنية أو (القومية- الحكومة المؤقتة لاحقاً). وبعد أقل من شهر واحد، أعلن بن غوريون، رئيس كل من اللجنة التنفيذية الصهيونية واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية والإدارة الوطنية، قيام "دولة إسرائيل" في الرابع عشر من أيار (1948). وفي حين سيطرت اللجنة التنفيذية الصهيونية/ الوكالة اليهودية على الحكومة المؤقتة، تولى بن غوريون رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، وتم تعيين وايزمن ليصبح أول رئيس للدولة الجديدة.( Ben Haiprin, 1971: 293-5)

تشكلت السلطة المؤقتة في الدولة الصهيونية بفرعيها التشريعي والتنفيذي منسجمةً مع مخططات بن غوريون وتياره (Avi-Hai, 1974: 114)، فهو -بعد أن سيطر على مؤسسات "اليشوف" (الدولة الصهيونية طور التكوين) كخطوة أولى- قام بتوظيف تلك المؤسسات في عملية التحكم بالمؤسسات الصهيونية في الداخل والخارج كخطوة ثانية،

بعد ذلك انتقل بن غوريون إلى استخدام كل تلك الوسائل، من أجل إقامة الدولة الصهيونية والاستيلاء على صناعة القرار فيها كخطوة ثالثة، تمهيداً لخطوة رابعة يحاول فيها إخضاع المنظمة الصهيونية العالمية، رسمياً وقانونياً لسلطة "إسرائيل" التي أصبح هو وتياره مسيطراً عليها، بما في ذلك منصب رئيس الدولة، فوايزمن الذي عرض عليه بن غوريون رئاسة الدولة، فوجيء بأن منصبه خال من أية سلطات حقيقة، وأنه لن يمارس سوى سلطات تمثيلية مشابهة لرئيس الجمهورية الفرنسية عندئذ. (منصور، 1974: 114). وربما يكون الحاخام المربيرغر، الزعيم اليهودي الأمريكي المعادي للصهيونية، محقاً في قوله" لقد قضت الحركة الصهيونية على نفسها بخلقها دولة إسرائيل".(منصور، 1974: 129)

**المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1956-1982)**

تحسنت الأوضاع ما بين المنظمة الصهيونية العالمية وإسرائيل، مع التوقيع على الميثاق المشترك بينهما في العام 1954، غير أن التوصل إلى ذلك الميثاق لم يكن سبباً في ذلك التحسن، حيث أن الأسباب الحقيقية تمثلت في:

**أولاً:** الاعتكاف المؤقت لـــ بن غوريون الذي أعقب استقالته من رئاسة الحكومة الإسرائيلية في العام 1953 تولي موشيه شاريت وزير الخارجية الإسرائيلية آنذاك، منصب رئيس الوزراء حتى عودة بن غوريون إلى السلطة كوزير للدفاع في البداية وكرئيس للحكومة لاحقاً في عام 1955(R. freedman, 1979: 92)، من المعروف أن ثمة تبايناً واضحاً في حدة موقف كل من بن غوريون وشاريت إزاء المنظمة الصهيونية.

**ثانياً:** الغياب المؤثر لأية قيادة صهيونية في المنظمة الصهيونية العالمية قادرة وفاعلة في مجال مواجهة إسرائيل ذات الإمكانات المتفوقة.

**ثالثاً:** لم يكن ثمة رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية منذ أن تجاهل المؤتمر الصهيوني في العام 1946 التجديد لحاييم وايزمن الذي أصبح أول رئيس للكيان الصهيوني في عام 1948 وهكذا، كان لابد لصهيونيي الخارج من انتظار فرصة مواتية كي يخوضوا من جديد معركة الحفاظ على استقلالهم أو زيادة "امتيازاتهم". ويبدوا أن مثل هذه الفرصة

جاءت "إيجابياً" بانعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع والعشرين في العام 1956 حيث جرى انتخاب ناحوم غولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية. وجاءت الفرصة سلبياً بعودة بن غوريون إلى قمة هرم الحياة السياسة الإسرائيلية بدءاً من العام (1955)، وقد شكلت هذه الأحداث بداية مرحلة جديدة من الصراع بين المنظمة الصهيونية وإسرائيل.

تجدد التنافس الأيديولوجي السياسي في هذه المرحلة بكل انعكاساته التنظيمية بين المنظمة الصهيونية العالمية وإسرائيل من ناحية، ومن ناحية ثانية مختلفة، جرى إدخال جملة من التغيرات التنظيمية في هيكل المنظمة الصهيونية العالمية ومضمونها. ومن ناحية ثالثة برز الخلاف حول موضوع الهجرة من جديد وبحدة أكثر مما كان عليه في السنوات الأولى التي أعقبت إنشاء إسرائيل، ومن ناحية رابعة برز أحياناً خلافاً بين الحكومة ورئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية فرع القدس- بعد أن استلم شاريت هذا المنصب.

أصبح المؤتمر يجتمع مرة كل عامين في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية (باستثناء فترة الحرب العالمية الأولى)، وبعد المؤتمر الثاني والعشرين في العام 1946 -وهو المؤتمر الأول بعد الحرب العالمية الثانية- جرت العادة على عقد المؤتمر كل أربع سنوات، وقد اكتسب هذا الواقع صفته القانونية بنصوص دستور (1960).(مجموعة باحثين، 1971: 363)

ركزت هذه المؤتمرات على القضايا الأساسية المرتبطة بالمعركة الأيديولوجية- السياسية الدائرة (مفهوم الصهيونية، العلاقة ما بين المنظمة الصهيونية والدولة، الهجرة اليهودية الصهيونية وغير الصهيونية).(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، 1967: 282-283، 285-288)

ونتيجة اعتزال بن غوريون الحكم في العام (1963) ونتيجة وفاة شاريت في العام 1965 تبدلت الرموز البشرية الناطقة باسم التيارين الصهيونيين المتنازعين جزئياً، إذ خلف الأول اشكول في رئاسة الحكومة، وخلف الثاني آربيه بنكوس في رئاسة اللجنة التنفيذية في القدس، وبقي الدكتور غولدمان حتى العام 1968 على رأس المنظمة الصهيونية.(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، 1967: 289)

احتدم الخلاف القائم بين صهيونيي الداخل وصهيونيي الخارج في الفترة التي أعقبت اختتام أعمال المؤتمر السادس والعشرين، وحتى الأشهر القليلة التي سبقت اندلاع حرب عام (1967)، ومن العوامل المهمة التي لعبت دوراً في توسيع الخلاف يبرز العاملان الآتيان:

1. شعور صهيونيي الخارج بالقوة النسبية في أعقاب المؤتمر الأخير، وبخاصة أن إسرائيل كانت منشغلة إلى درجة كبيرة بالمشكلات الداخلية والخارجية التي كانت تواجهها (الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، والأزمة السياسية الداخلية، وتزايد العمل الفدائي الفلسطيني على سبيل المثال).
2. وضوح التباين في مجال السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية بين ناحوم غولدمان بالذات من جهة، والحكومة الإسرائيلية من جهة ثانية. ولربما كانت العلاقة بين المنظمة الصهيونية وإسرائيل ستتخذ مجرىً مختلفاً لولا وقوع حرب (1967)، ونتائجها الحاسمة العديدة، التي كان من أبرزها وضع إسرائيل في موقع متفوق في منطقة الشرق الأوسط. ومن الموقع المتفوق ذاك، ولاعتبارات عددية من ضمنها تحجيم المنظمة وتطويق رئيسها غولدمان، سعت إسرائيل إلى عقد المؤتمر الصهيوني السابع والعشرين قبل موعده، وتماماً مثلما انعكس التفوق الإسرائيلي العام في عملية صياغة قرارات المؤتمر الجديد المتشددة، انعكس كذلك على طبيعة الموقف الإسرائيلي المتشدد إزاء العلاقة مع المنظمة الصهيونية ورئيسها.

انعقد المؤتمر السابع والعشرون في القدس بين (9–19) حزيران (1968) أي قبل موعده (المقرر أصلاً في كانون الأول من العام ذاته) بحجة معالجة القضايا الملحة الناشئة عن نتائج حرب 1967.(مجموعة باحثين، 1971: 363) وقد أراد صهيونيو الداخل التسريع بعقد هذا المؤتمر قبل أن يتلاشى المناخ اليهودي العام المنبهر بإسرائيل وبإنجازاتها لكي يحاولوا في ظل ذلك الجو المواتي لهم وضمن أمور أخرى وضع حد لانتقادات صهيونيي الخارج وتحجيمهم أكثر فأكثر، وكما هو متوقع في مثل هذه الأجواء احتدم النقاش في "المؤتمر" حول كثير من القضايا، غير أن الجدال أنصّب على مسألة "الهجرة اليهودية" و"الهجرة الصهيونية"، وكان زالمان شازار رئيس الدولة الصهيونية –

المتحدث الرئيسي باسم صهيونيي الداخل قد ركز على هذين البعدين. وقد انضمّ إليه شمعون بيرس وهو من مدرسة بن غوريون وأحد خلفائه في قيادة حزب العمل الإسرائيلي.

تميزت العلاقات الإسرائيلبية- الصهيونية بعد انتهاء المؤتمر السابع والعشرين بالهدوء النسبي بعد أن وعى قياديو "صهيونية الخارج" الدرس المتمثل بإبعاد كل قيادي في المنظمة الصهيونية يعارض التيار الإسرائيلي. ولربما أراد أنصار صهيونيي الداخل جعل عملية إبعاد كل من حاييم وايزمن في العام (1946) وناحوم غولدمان في العام (1968)، عبرة لمن يعتبر، وبغض النظر عن الدوافع والنوايا لدى كل فريق، كان لسقوط غولدمان بداية واضحة لعهد جديد.

تجلى الإنجاز الكبير لإسرائيل وللمنظمة الصهيونية العالمية بعد أحداث المؤتمر السابع والعشرين في الجهود القوية المبذولة لإعادة تأسيس "الوكالة اليهودية الموسعة" كهيئة صهيونية مستقلة. وفي آب من العام (1970)، تم إقرار الاتفاق على إعادة تشكيل الوكالة اليهودية وجرى التوقيع عليه يوم (21 حزيران 1971). وبعد ذلك غدت الوكالة والمنظمة جسمين منفصلين ومستقلين. وقد كان ذلك الاستقلال استقلالاً شكلياً على غرار ما حدث في العام (1929). فرئيس إدارة المنظمة هو ذاته رئيس إدارة الوكالة. والمسؤول المالي في الجهازين واحد(حمدان، 1976: 85، 92). أصبحت الوكالة اليهودية بالنسبة لإسرائيل أهم من المنظمة الصهيونية العالمية. فالأولى أصبحت- حسب اتفاق (1971) والخاص بإنشاء الوكالة- تعالج شؤون جميع التبرعات (وبالذات بعد ضم الجباية اليهودية الموحدة في الولايات المتحدة وباقي منظمات الجباية في الدول الغربية المختلفة للوكالة) علاوة على شؤون الهجرة والاستيطان والتنظيم وغير ذلك، في حين أصبحت الثانية مسؤولة عن شؤون التمثيل والتربية والإعلام الصهيوني والثقافة(حمدان، 1976: 87).

انعقد المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون في الفترة ما بين (18-28) كانون الثاني (1972) في جو يسيطر عليه التفاؤل الصهيوني، فلقد اجتمع المؤتمر في "القدس الموحدة" بمناسبة مرور خمسة وسبعين (75) عاماً على مؤتمر بازل في

العام1897(مجموعة باحثين، 1977: 111) . ولعل أكبر سعادة تحققت في ذلك المؤتمر كانت أرقام الهجرة في الفترة ما بين المؤتمرين وبالذات من العالم الغربي، حيث ارتفعت على نحو لم يسبق له مثيل لتصل إلى مائة وسبعين ألف مهاجر منها خمسة وأربعون ألف مهاجر من الدول الغربية.

بُحثت في هذا المؤتمر المهمات الخاصة بالحركة الصهيونية في الشتات مثل الهجرة والتعليم ونشاط الشباب، علاوة على المشاكل الاجتماعية من نوع الفوارق الثقافية والاقتصادية بين الفئات المختلفة في إسرائيل ومشكلة الإسكان وغير ذلك، فقد أنهى المؤتمر أعماله بقرار سياسي متشدد أكد فيه على مركزية دولة إسرائيل في حياة الشعب اليهودي عامة، وفي حياة كل يهودي خاصة، كما أكد على حق الشعب اليهودي المطلق في أرض إسرائيل، واتخذ المؤتمر سلسلة قرارات تنظيمية اختار في أحدها اللجنة التنفيذية الصهيونية التي انتخبت بدورها أربيه بنكوس رئيساً للإدارة الصهيونية ورئيساً للإدارة في الوكالة اليهودية.(هاني، 1972: 35-39)

أصبح (بنكوس) صاحب أعلى منصب في المنظمة والوكالة على حد سواء، ولأول مرة منذ قيام إسرائيل يحتل المنصب الأعلى في المنظمة الصهيونية العالمية أحد صهيونيي الداخل بعد أن كان ذلك المنصب منذ العام (1935) من نصيب وايزمن وغولدمان اللذين لم يكونا من "صهيونيي اليشوف" قبل قيام الدولة الصهيونية، ولا من "صهيونيي الداخل". فعندما توفى بنكوس في العام 1973، أصبح أربيه دولتسين (من تجمع الليكود) رئيساً بالوكالة للإدارتين الصهيونية واليهودية حتى انتخاب بنحاس سابير في حزيران 1974. وعندما توفى هذا الأخير في أب 1975، عاد دولتسين رئيساً بالوكالة حتى انتخاب يوسف الموجي في كانون الثاني 1976. وقد أصبح دولتسين رئيساً بالوكالة- للمرة الثالثة- بعد الموجي في العام 1977، حيث تم تثبيته رئيساً أصيلاً(بسطامي، 1978: 123) في المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين في العام 1978.

برزت أحداث خطيرة وتطورات حاسمة خلال المدة الممتدة ما بين المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين من العام 1972 والمؤتمر التاسع والعشرين في العام 1978

ليس على صعيد علاقات إسرائيل بالدول العربية والعالمية فحسب، بل على صعيد علاقات إسرائيل بالمنظمة الصهيونية أيضاً.

بدأت هذه الأحداث الخطيرة بالحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في تشرين الثاني 1973، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة بقوة في أعقاب حظر النفط العربي وزيادة أسعاره أثناء الحرب، ولا سيما من خلال اتفاقات فضّ الاشتباك على الجبهتين: المصرية والسورية في العامين 1975/1974، واشتعال الحرب الأهلية في لبنان في العام 1975 وطوال السبعينات، وزيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات لإسرائيل في نهاية العام (1977)، وتوصله عبر الولايات المتحدة في قمة كامب ديفيد الى اتفاق صلح ثنائي مع إسرائيل في العام 1978. (الموسوعة الحرة، 2013)

قادت المنظمة الصهيونية العالمية أضخم حملة طوارئ لدعم إسرائيل مالياً ومعنوياً مع تردي العلاقات العربية- الإسرائيلية إلى أسوء مستوياتها في حرب تشرين الثاني 1973. فقد نجحت تلك الحملة في جمع مبلغ (273) مليون دولار للكيرن هايسود- النداء الإسرائيلي الموحّد في الفترة ما بين 1973/11/1-1974/3/31، أي ما يعادل ضعف ما تم جمعه أثناء حملة الطوارئ الكبرى في حرب 1967(بسطامي، 1978: 98). ومع ذلك شهدت فترة ما بين المؤتمرين الصهيونيين (1972-1978) ازدياد درجة هامشية المنظمة في علاقاتها مع إسرائيل.

إذ إن الصراع الذي قادته الدولة الصهيونية بزعامة بن غوريون وأنصاره وخلفائه ضد المنظمة الصهيونية العالمية طوال ثلاثين عاماً أدى إلى ازدياد درجة هامشية المنظمة، وقد أدى هذا الصراع إلى تردّي مكانه وهيبة المنظمة الصهيونية. كما تفاقمت حدة التردي نتيجة ظهور أدوات تنظيمية غير صهيونية (بالمعنى التنظيمي على الأقل) فاعلة ومؤيدة لإسرائيل منذ لحظة قيامها، ومن الأمثلة على هذه الأدوات: النداء اليهودي الموّحد، نادي الرؤساء في الولايات المتحدة، المؤتمر اليهودي العالمي وغير ذلك من المؤسسات والجمعيات اليهودية، وكانت إسرائيل حريصة على المبالغة في إظهار التقدير لهذه الأدوات التنظيمية غير الصهيونية مثلما كانت حريصة على الاستهتار بالمنظمة الصهيونية وعدم الإكثراث بها. وفي الفترة ما بين 2/23-1978/3/1، انعقد

المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون، وقد طرحت في هذا المؤتمر ثلاث مشكلات أساسية ناجمة في معظمها عن تزايد الغربة عن المنظمة الصهيونية والاندماج في المجتمعات الغربية، وهذه المشكلات هي: (بسطامي، 1978: 29)

1-انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية بين الجاليات اليهودية.

2-تدني مستوى الثقافة اليهودية والصهيونية.

3-تزايد نسبة الزواج المختلط ولا سيما في صفوف الشباب، وبين أبناء الجيل الثاني، حيث بلغت النسبة العامة للزواج المختلط (45%) بحيث قال بعضهم أن عدد اليهود المفقودين بالزواج المختلط والانصهار يساوي عدد ضحايا النازية من اليهود أثناء الحرب الثانية.

تحدث المؤتمر الثلاثون الذي انعقد في مدينة القدس في الفترة ما بين 7-16 كانون الأول 1982 عن تصاعد مظاهر اللاسامية بعد الحرب الفلسطينية- الإسرائيلية في لبنان في العام نفسه، حيث برز العداء تجاه إسرائيل (صحيفة هارتس، 1982/12/8: 21). وقال الرئيس الإسرائيلي يتسحاق نافون أن هناك أهمية للتمييز بين ضرورة محاربة "اللاسامية الجديدة". وبين ضرورة مراعاة الأصدقاء الذين انتقدوا الممارسات الإسرائيلية في حرب لبنان (صحيفة هارتس، 1982/12/8: 22). وكانت الأخطار التي تواجه الصهيونية وإسرائيل حسب الرئيس الإسرائيلي هي:

1. أن يؤدي كل من نسب الولادة المتدنية، وازدياد حركة الاندماج اليهودي في المجتمعات الأخرى عبر الزواج المختلط وغيره إلى انخفاض عدد يهود العالم من عشرة ملايين وخمسمائة ألف إلى ثمانية ملايين نسمة بسبب تدني المواليد الجدد.

2. إنخفاض الهجرة إلى إسرائيل بسبب ضعف التثقيف اليهودي للشباب في المهجر الذين باتوا لا يعرفون شيئاً عن إسرائيل. (جريس، 1983: 114)

واكب انعقاد المؤتمر الصهيوني الحادي والثلاثين في القدس في الفترة ما بين 1987/12/6 – 1987/12/10 مزاحمة شديدة وحملة انتخابية على الكراسي والحقائب

تشبه حملات الانتخابات البرلمانية، وقد أثارت هذه الحملة اهتمام مختلف المراقبين ووسائل الإعلام الإسرائيلية التي تدرك بأن هذه الحملات تهدف إلى مناصب رمزية بلا صلاحيات إلا أن أهميتها تكمن في أنها مالية وليست سياسية.

هناك ثلاثة مناصب مهمة في هذه الحملات: صناديق كيرن كيمث "الصندوق الدائم" الذي أقيم عام 1901 لشراء الأراضي من أصحابها الفلسطينيين، وكيرن هيسود (صندوق التأسيسي) الذي أقيم عام 1920 وهو: الذراع المالي للحركة الصهيونية والصندوق الثالث هو صندوق الجباية اليهودية الموحدة وهو يختص بجمع الأموال من يهود الولايات المتحدة. أما في المؤتمر الثاني والثلاثين الذي انعقد في القدس في الفترة 26-1992/7/30 تحت شعار (الصهيونية في الزمن الحقيقي)، فقد عملت القيادة على الترويج لمصداقية الصهيونية فكراً وسياسة وممارسة.

أكد المؤتمر الثالث والثلاثون الذي انعقد في القدس 1997 على ضخامة الانجازات التي تحققت طوال القرن المنصرم وخاصة قرب حلول كل من الذكرى المئوية الأولى لانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول واليوبيل الذهبي لقيام دولة إسرائيل، إلا أن هذه الفترة تميزت أيضاً بازدياد العنف والانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، فقد انقسم المجتمع السياسي حول قضايا وتطورات جوهرية أهمها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين وبخسارة حزب العمل للانتخابات لصالح حزب الليكود، وتعثر اتفاقيات أوسلو وعملية السلام برمتها. وقد انعقد المؤتمر تحت شعار "التضامن والمسؤولية التبادلية، الشعب الإسرائيلي ودولة إسرائيل". وتمت تنحية القضايا التقليدية كالهجرة والاستيعاب من موقعها الأول ليحل محلها قضية التعددية الدينية في الكيان الصهيوني، خاصة بعد تزايد الحركة الدينية اليهودية الأصولية التي أصبحت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، من حيث لها نفوذ واسع وامتيازات تتسع بشكل مستمر. وأصبحت هذه الحركة تفرض أيديولوجياتها في القضايا الأساسية على الأكثرية العلمانية لليهود في إسرائيل مثل قضية تحديد هوية اليهودي والزواج والطلاق والقوانين الدينية والحياة الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل. خاصة أن اليمين

يتمسك فيها من أجل مصلحته في الحكم، بينما الوسط واليسار يحاربان هذا التيار حفاظاً على مستقبل اليهودية.

وقد حضر المندوبون الإسرائيليون والأمريكيون (335) مندوباً من أصل (548) أي ما يشكل حوالي ثلثي مجموع المندوبين للمؤتمر الرابع والثلاثين الذي انعقد في القدس في الفترة ما بين 17-21 يونيو 2002. وكان هذا أول مؤتمر يعقد بعد فشل عملية السلام بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل تحت شعار "التضامن والمسؤولية المتبادلة: الشعب اليهودي ودولة إسرائيل".

# الفصل الرابع

## توجهات الفكر السياسي الصهيوني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي الأبعاد والقضايا

لم ينشأ المجتمع الإسرائيلي بتنظيماته السياسية ومؤسساته وقياداته فجأة بعد إعلان إسرائيل، بل إن هذا التجمع الصهيوني كان موجوداً قبل عام 1948م، وإن إعلان قيام الدولة كان مجرد إعلان عن واقع موجود فعلاً، حيث كانت هناك أقلية يهودية في فلسطين، فالوكالة اليهودية التي كانت تقود المجتمع اليهودي في فلسطين كانت تشكل حكومة فعلية لا ينقصها إلا الاعتراف السياسي، واستمد الكنيست روحه التاريخية من تقاليد المجلس الصهيوني، بما في ذلك التعدد الحزبي ونظام الانتخاب النسبي الذي يقوم على أساس الإدارة الانتخابية الواحدة، كذلك انتقلت القيادات الأيديولوجية السياسية والأحزاب التي كانت موجودة قبل الدولة إلى مرحلة ما بعد قيام الدولة، وتحولت الميليشيات والعصابات المسلحة إلى الجيش الذي أُعلن عن قيامه، وتحولت دوائر الوكالة اليهودية إلى مؤسسات الدولة(الهداوي، سامي، 1970).

وكان من أهم التغيرات التي حدثت على المؤسسات السياسية استقرار الهيكل السياسي للدولة واستقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية، وقد عملت إسرائيل منذ قيامها على تهويد فلسطين، وأصدرت مجموعة من القوانين الجديدة المتعلقة بالهجرة والجنسية والاستيلاء على الأراضي، منها قانون أملاك الغائبين 1950م وقوانين الطوارئ وقانون الجنسية، كما لجأت القيادة الإسرائيلية الجديدة إلى عسكرة المجتمع وتحويله على ثكنة عسكرية من خلال مجموعة من الإجراءات على رأسها التجنيد الإجباري، والتركيز على خطر الإبادة العسكرية لإسرائيل بهدف تماسك المؤسسات والجماعات المكونة للمجتمع الإسرائيلي، ويلاحظ بأن الوجود اليهودي في فلسطين الذي تمثل بقيام إسرائيل باعتبارها كياناً سياسياً قد تميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (ياغي، إسماعيل و بركات، نظام، 1988).

1. إنه استعمار إحلالي ويتضح هذا جلياً من أن الوجود اليهودي في فلسطين لم يكتف باستغلال الأرض، وإنما سعى ويسعى إلى مصادرة الأراضي بشكل كلي ومستمر، واستئصال المجتمع الأصلي لإحلال مجتمع يهودي مكانه.

2. استمرار الوجود اليهودي في فلسطين -الذي نتج عن الهجرة والاستيطان- في خدمة المخططات الاستعمارية وظلَ أداة في يد الدول الاستعمارية لخدمة أهدافها في المنطقة العربية. (فهمي، وليم، 1970: 38).

**المبحث الأول: أبعاد الفكر الصهيوني وانعكاساته على الصراع العربي الإسرائيلي**

يبلغ الصراع العربي الإسرائيلي درجة من التعقيد تجعله منفرداً على مستوى العالم، ويُعدّ هذا الصراع من أطول الصراعات في العصر الحالي وأكثرها تشابكاً في تعقيداته مع التدخلات الخارجية الدولية وارتباطه بقضيتي الأمن والسلم الدوليين. تختلف طبيعة هذا الصراع عن غيرها من الصراعات بين الدول، فهو ليس صراعاً على الحدود، أو اختلافاً على النفوذ، إنه صراع على الوجود والأرض معاً.(عماد، ب.ت: 1) وبناءً على أهمية هذا الموضوع سيتم تناول أبعاد الفكر السياسي الصهيوني وتأثيره على عملية السلام العربية الإسرائيلية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: أساس الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: أبعاد ومرتكزات الفكر السياسي الصهيوني تجاه عملية السلام.

**المطلب الاول : أساس الصراع العربي الاسرائيلي :**

ينطلق الصراع العربي الإسرائيلي من المشروع الصهيوني الذي شهد بداياته مع استخدام مصطلح الصهيونية في القرن التاسع عشر كدعوة للعودة إلى أرض صهيون في فلسطين، أو أرض الميعاد كما يزعم الصهاينة، مدعين الاستناد إلى الحق الديني والحق التاريخي لتبرير احتلالهم أرض فلسطين.

ويستند الصهاينة على نصوص دينية من العهد القديم تحدد لهم نطاق ملكهم، كالقول: "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاق قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".( العهد القديم، سفر التكوين، أصحاح 15، فقرة 18) واستناداً إلى التراث الديني والتوراتي والتلمودي يدعي الصهاينة أن لهم الحق التاريخي بالعودة إلى فلسطين، وإعادة بناء هيكل سليمان المزعوم، بعدما غادر العبرانيون مصر حوالي 1200 قبل الميلاد، وغزوا فلسطين التي كانت أرضاً للكنعانيين منذ سنة 3000 قبل الميلاد، وأقاموا مملكتهم فيها التي دامت فقط ثمانين سنة، قبل انقسامها إلى مملكتين: إسرائيل ويهودا في عام 932 ق.م، لتزول الأولى على يد الآشوريين عام 720 ق.م والثانية على يد الكلدانيين بقيادة نبوخذ نصر بعد الأولى بحوالي مئتي سنة.( منى، 1995: 185-186)

كما يستند المشروع الصهيوني إلى إدعاء عنصري مفاده أن الشعب اليهودي في العالم يعود إلى الجنس السامي، وأنه شعب الله المختار الذي سيعود إلى أرضه وفق الوعد التوراتي: "لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وإياك اصطفى الرب أن تكون له أمة خاصة من جميع الأمم التي على الأرض". وهم يعززون هذا الإدعاء التوراتي بالإرث التلمودي الذي وضعه زعماء اليهود الأوائل إثر ما يعرف بالسبي البابلي –وفي تلك الفترة جرى تحريف التوراة– وهو إرث وظفه مؤسسو المشروع الصهيوني الحديث لإعادة إحياء حلم العودة إلى فلسطين، إذ يُعدُّ مؤسس الحركة الصهيونية العالمية ثيودور هرتزل في كتابه دولة اليهود: "إن أصل اليهود يختلف عن سائر الأصول البشرية، وإنهم يشكلون شعباً واحداً وجنساً متميزاً". (مؤسسة الأبحاث العربية، 1997)

من خلال الدراسات نجد أن تلك المزاعم تتعارض مع الوقائع التاريخية والإنسانية والقانونية، إذ لم تعرف فلسطين قبل "وعد بلفور" شيئاً يسمى بالشعب

اليهودي، ويمكن القول: إن الدراسات الانتروبولوجية أثبتت أن اليهود بمجملهم لا يشكلون أمة واحدة، فهم منتشرون في بلدان العالم منذ أكثر من ألفي عام، ويتكلمون لغات مختلفة، وبقوا قلة ضئيلة في فلسطين لا تزيد عن 8 بالمئة من مجموع السكان العرب حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (الشامي، 1970)، هذا فضلاً عن تعارض المزاعم الصهيونية تلك مع قواعد القانون الدولي وجوهره الرافض للاحتلال والعدوان.

يعيش الإسرائيليون اليوم داخل شبكة كثيفة من الرموز والأساطير التي أعاد إنتاجها الصهاينة في سياق معاصر ينسجم مع الرواية التلمودية عموماً، فعلم دولتهم أبيض وأزرق كلون (الكاليت) شال الصلاة، تتوسطه نجمة داوود، وأرضهم من النيل إلى الفرات كما يزعمون، والكنيست الذي هو مجلس النواب مشتق من اسم معبدهم (هاكنيس) ونشيدهم الوطني ( هاتيكفا ) يتحدث عن العودة إلى فلسطين، وهم بعد احتلال فلسطين عام 1948 غيروا أسماء المدن والموانئ وسموها بأسماء عبرية قديمة ذات رنين ديني وبريق تلمودي، بل أحيوا اللغة العبرية بعد أن كانت مهمشة، لتصبح إسرائيل شيئاً أشبه بالمتحف العبري، كل شيء فيه يذكر بالتاريخ. لذلك لم يكن مستغرباً في العقل الغربي عموماً المطلب الإسرائيلي بأن يعترف الفلسطينيون والعرب بإسرائيل وطناً نهائياً لليهود، مع ما لهذا الاعتراف من دلالات ومخاطر.

تنبع الصهيونية كأديولوجيا بحكم نشأتها وولادتها من فكرة الإختيار، وهذه الفكرة تنتج ذهنية تؤدي إلى تنشئة تربوية ومعرفية تنطلق من مفهوم شعب الله المختار الذي هو شعب غير عادي لا تنطبق عليه معايير المساواة مع الشعوب الأخرى.

ومن هذا المنطلق تخوض الصهيونية الصراع في فلسطين المحتلة على خلفية أنه صراع وجودي يبرز من خلال المعتقد عندهم الذي ينحصر بين الفناء أو البقاء. فلا يكتفي الصهيوني بإخضاع السكان واستغلالهم كما يفعل أي احتلال أو استعمار، بل يريد إلغائهم ويطمح إلى إبادتهم والحلول مكانهم. من هنا يطبق الصهاينة الخاصية الاحلالية التي تعتمد في تطبيقاتها الصهيونية على آليات التهميش والتغيب والإلغاء بحق أصحاب الأرض الأصليين. (عماد، 2004 :3).

يُعدُّ إلغاء الآخر عنصر بنيوي في الثقافة والفكر والإيديولوجيا عند الصهاينة، وهو مكون من مكوناتها المعرفية والذهنية، وهو جزء عنصري ملازم للممارسة

والتطبيق. وهذا بلا شك أبشع وأعلى مراحل الإحتلال والإستعمار والعنصرية الذي لم يعد في العالم المعاصر يوجد مثيلاً له سوى النموذج الصهيوني.

ليست الذهنية السائدة المنطلقة من مرجعية النص والتراث الديني تكفي وحدها كوحدة تحليل لفهم السياسات الإسرائيلية وشخصية الصهاينة. إلا أن تفسير سلوك الإنسان والجماعات يصبح أكثر قدرة على الفهم إن أدخلنا في إعتبارنا البنية المعرفية التي هي في الحالة الصهيونية مشحونة بالطابع التوراتي والتلمودي المزيفين بالإضافة إلى الطابع الأسطوري. (عماد، 2004 :5).

يتحكم النص التوراتي أو التلمودي المزيفين في الحالة الصهيونية ويمثلان مرجعية في المعطيات السياسية الإسرائيلية، وحين وقعت إسرائيل معاهدات سلام، وحتى في مرحلة ما بعد أوسلو، لم يتجرأ أحد في إسرائيل، لا من اليمين ولا من اليسار، على مجرد الحديث عن وقف الاستيطان أو التنازل عن القدس الشرقية، وها هو اليوم الرئيس الأمريكي أوباما وإدارته يحاولون إقناع الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو لوقف سياسة الاستيطان أو تقنينها، ولم يحصلوا إلا على تعهد لفظي مشروط ومحدد لإطلاق عملية التسوية المتوقفة منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن. إنه الالتزام بالنص الذي يساوي الثوابت المبدئية غير القابلة للتفاوض.

تعود حقائق الصراع لتفرض نفسها على الأرض، فالصهيونية كحركة قومية دينية وعنصرية من خصوصياتها إدعاء التفوق والاستعلاء وعدم الاعتراف بالآخر، وذلك على النقيض من الثقافة العربية التي هي ثقافة تؤمن بالتنوع والعيش المشترك والتفاعل الحضاري والإنساني، وعليه فإننا أمام نقيضين، والصراع الدموي بين الثقافتين لم يتفجر لأسباب ثقافية، وإنما بسبب المشروع السياسي لهذه الحركة الصهيونية التي جاءت إلى فلسطين لتغير هويتها وتطرد شعبها. حيث لا تملك الصهيونية في هذا الصراع أن تتخلى عن مشروعها التاريخي لأنها عندما تفعل ذلك تفقد ذاتها. (عماد، 2004 :6).

تتضح النظرية العنصرية لدى الصهاينة من أقوال وأحاديث رؤسائهم، فيقول بن غوريون على سبيل المثال "إن إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا بقوة السلاح... إن مقولة كهذه ستكرس المفهوم الأساسي الذي نشأت منه دولة إسرائيل، مثلما تشكل الترجمة

الحقيقية لإجماع الفكر الصهيوني، وعلى الرغم من الاختلاف والتباين بين الصهاينة، تبقى فلسفة القوة ونفي الآخر العصب الداخلي الذي يتوحد الجميع حوله، بل هي الجامع المشترك الذي يحمي المقدس اليهودي من الضعف، وهذا هو إيغال آلون قائد البالماخ زعيم مدرسة هاعفودا صاحب مشروع آلون ينحو إلى الواجهة إياها، فيبين أن كل شيء يمكن إدخاله في لعبة المساواة إلا فلسفة القوة والغلبة، ولذلك يؤكد "أننا دائماً بحاجة إلى جيش قوي للحيلولة دون نشوب حرب، ولجعل الزعماء العرب والشعوب العربية يدركون أن ليس ثمة احتمال للتوصل إلى حل ما في ساحة القتال، وسنكون بحاجة إلى جيش قوي، ولو توصلنا ذات يوم إلى تسوية ما، للحيلولة دون أن تسول لأي شخص نفسه بخرق التسويات. وإذا لم تتحقق التسوية فنحن بحاجة إلى جيش قوي كي ننتصر إذا نشبت الحرب. (مجلة سكيراه حودشيت، 1983).

سعت الصهيونية العالمية إلى إنشاء قوة عسكرية تحقق أهدافها المتمثلة في قيام دولة إسرائيل. وحينما تم الإعلان عن قيام هذه الدولة في عام 1948، تحددت أهداف هذه القوة في الدفاع عن السكان اليهود في فلسطين والأراضي التي يسيطرون عليها، ثم الاستيلاء على الأراضي التي حددت لإسرائيل في قرار الأمم المتحدة، ومن ثم توسيع الأراضي قدر المستطاع من طرق تدمير أكثر ما يمكن تدميره من القوات العربية الموجودة في المنطقة. (مجلة سكيراه حودشيت، 1983).

وقد سيطرت نظرية بناء المؤسسات العسكرية المتفوقة والمتطورة على الفكر والعقيدة الإسرائيلية، وعلى الرغم من الاتفاقيات الأمنية التي عقدت بعد أعوام المواجهة 1948-1967-1973 وصولاً إلى مواجهات حرب جنوب لبنان، ظلت هذه النظرية العسكرية مسيطرة على الفكر الصهيوني سيطرة مستمرة، وتشكل العامل الحاسم في نظريات الأمن اللاحقة. (حيدر، 2010)

وحتى في المراحل اللاحقة للحروب الإسرائيلية مع الدول العربية وفي ظل حالة السلام ظلت نظريات القوة والعنف والتفوق المسيطرة على الفكر الصهيوني. فالسلام الذي أدخل المنطقة في تجربة جديدة من الصراع، أضاف تعلقاً إسرائيلياً محموماً بفلسفة القوة. ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو راح يؤكد هذا التعلق على صعيدي السلوك السياسي العملي والنظري، سواء لجهة التشدد في بناء وتوسيع حركة الاستيطان

في الأراضي العربية المحتلة التي هي موضع اتفاقات للانسحاب، أو لجهة تعبئة الشارع الإسرائيلي والوسط الصهيوني بوجوب التمسك بالثوابت الصهيونية العليا.

لم تسيطر نظرية القوة والعنف والتفوق على الصهاينة في حالة الحرب بل إنها أيضاً سيطرت عليهم في حالة السلام وأضافت عليها المقاومة السياسية، هذا العامل الذي ركز عليه جابوتنسكي زعيم التيار الإصلاحي الصهيوني. فالأخير بحسب بنيامين نتنياهو، هو الوحيد من بين تلاميذ هرتزل الذي فهم أهمية المقاومة السياسية، وقال إنه من الممكن ويجب مقاومة الضغوط التي تتعرض لها الصهيونية، وأكد جابوتنسكي أهمية ما سماه نظرية الضغط الجماهيري إلى جانب بناء القوة العسكرية اليهودية التي تتولى حماية المستوطنين اليهود في فلسطين.

ويضيف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "أن السياسة لا تتحمل الفراغ، فإذا مارس أحد الأطراف الضغط السياسي والدعائي، في حين بقي الطرف الثاني مكتوف اليدين، سيضطر الطرف السلبي للرضوخ للضغط في نهاية الأمر، لذلك قال جابوتنسكي إن الطريق الوحيدة المتوافرة للشعب اليهودي هي مقاومة الضغط الذي تتعرض له الصهيونية، لممارسة ضغط مضاد يكون موجهاً ضد الحكومات الأجنبية وجماهير المواطنين فيها.. ومن أجل القيام بذلك يجب أن يبدي اليهود روحاً قتالية في المعركة السياسية لا تقل عن تلك المطلوبة في المعركة العسكرية". (بنيامين نتنياهو مكان تحت الشمس: 422-423).

تبقي القوة الأيديولوجيا الصهيونية حية ومتحركة ومتماسكة مهما بلغت التحولات السياسية والواقعية، ثم إنها –أي القوة– ظلت العامل الأساسي في انبعاث الصهيونية المتجددة، وفي إعادة إنتاجها مثلما ظلت العامل المركزي في الحفاظ على ديمومة الكيان الصهيوني من أي خطر يتهدده.

تجد فلسفة القوة في مقولة الأرض، ومفهوم الجغرافيا الملجأ، والوعاء المفتوح أمام يهود العالم لكي تتشبث بالأرض. إن هذا الأمر ليس بجديد، فقد تبلور هذا البعد على يد الحاخام الأكبر أبراهام اسحاق كوك (1865-1935) الذي أتى بفكرة التماهي بين الصهيونية والأرض، بوصفها الفكرة التي أخذ بها حكام إسرائيل على اختلافهم، ليجعلوا لدولتهم حزاماً ميتافيزيقياً يحفظ عصبها الداخلي واستمرارها.

تتضح فلسفة القوة من خلال كتابات هرتزل، حيث سعى إلى إقناع يهود العالم بأن الصهيونية القوية والاستيطان هما المثال الأعلى الذي يجب اقتداؤه. وهكذا فعلى الرغم من العيوب الكبيرة التي عصفت بالتجربة الصهيونية على امتداد قرن كامل، وبالتجربة الإسرائيلية على مدى أكثر من ستين عام، سيظل مبدأ القوة والتحفز واستنفار العصب الصهيوني الأصلي هو العلاقة التي تنظم حاضر ومستقبل الكتلة اليهودية، وفي هذا المعنى، فإن الخلل الذي يصيب الصهيونية في أفكارها ومقدساتها يصيب إسرائيل في مجتمعها السياسي وأمنها ووجودها في المنطقة، فالتكامل بين الحركة والدولة هو تكامل وجودي، ولسوف يؤول إلى نتائج واحدة تؤدي إلى بقاء الدولة الإسرائيلية في المنطقة بالإضافة إلى بقاء المنظمة الصهيونية العالمية كأحد الأذرع لها (النحال، 1981).

لقد وضعت الصهيونية مقاصدها العليا في الدولة الإسرائيلية، وبهذا صارت الأيديولوجيا الصهيونية هي الظاهرة الإسرائيلية عينها، ولا فصل بين الفكرة الصهيونية والدولة الإسرائيلية ما دامت هذه تغتذي منها وتتحصن بها في لحظات الخطر الكبرى، وما دامت الصهيونية قد كفت عن كونها مجرد أيديولوجيا، وإنما هي ظاهرة واقعية وتاريخية خاضعة لتبدلات الأحوال السياسية وموازين القوى وتحولات أنظمة القيم.

تزعم إسرائيل بأن لها حق تاريخي وديني في فلسطين المحتلة ويمكن الرد على هذه المزاعم من خلال: (النحال، 1981).

1. أن بني إسرائيل ليسوا سكان فلسطين الأوائل، حيث كان يسكنها الكنعانيون العرب قبل مجيء اليهود لها بقرون، وأن اليهود حين جاءوا إلى فلسطين كانوا أقلية وساعدهم على تعزيز التواجد في فلسطين المحتلة مجموعة من المواثيق والقرارات من القوى الكبرى، مثل: وعد بلفور، وصك الانتداب، وقرار التقسيم.
2. إن وعد بلفور الذي أصدره وزير خارجية الحكومة البريطانية في ذلك الوقت لا يمثل حق تاريخي، فالحكومة البريطانية لا تملك أرض فلسطين، كما أن وعد بلفور وصك الإنتداب يتعارض مع التزامات بريطانيا باستقلال البلاد العربية في مراسلاتها مع الشريف الحسين بن علي، وشاركهم في سكناها العرب حتى في ظل أوج عهد داوود وسليمان عليهما السلام، وأنهم لم يبقوا في فلسطين إلا مدة

بسيطة ثم أخرجوا منها، وأن الوجود العربي الإسلامي بقي فيها مدة خمسة عشر قرناً وبصورة مستمرة، وبهذا يمكن القول: بأنه من حيث الأسبقية والاستمرارية كان العرب والمسلمون هم من أصحاب الحق التاريخي في فلسطين. (قاسمية، 1984، ص 15-16)

3. يرتكز اليهود على القومية اليهودية الموحدة، وأن الإسرائيليين الآن أحفاد العبرانيين واليهود القدامى وهذا مرفوض تماماً، فاليهود اليوم طائفة دينية اجتماعية انضم إليها أجناس مختلفة من البشر في عصور مختلفة بحيث يصعب وصفهم بالقومية، فمنهم الفلاشا الأثيوبية والخزر التركي والأوروبي الذين تؤكد الدراسات الإنثروبولوجية وعلم الأجناس استحالة انتمائهم إلى جنس واحد، وبهذا لا يمكن القبول بإدعاء الصهاينة، أن المهاجرين اليهود الجدد قد عادوا إلى أرض آبائهم .

يقوم الفكر الصهيوني -بالنسبة لقادة الحركة الصهيونية- على حقيقة رئيسة مفادها أن اليهود كيان قومي واحد متجانس عبر الزمان والمكان بغض النظر عن وجودهم في مجتمعات دولية متعددة، والمشكلة الوحيدة عندهم هي تشتتهم واضطهادهم، ولتجاوز آثار هذه المشكلة وحلها يتوجب عودتهم إلى أرض الميعاد. لقد استغلت الحركة الصهيونية فكرة اضطهاد اليهود والأساطير التي تدور حول موضوع "الهولوكوست" وبالغت كثيراً في وصفها لإظهار اليهود ضحايا وبررت لهم سيطرتهم على فلسطين وقتل وتشريد شعبها. إن هذا التحديد لمفهوم الصهيونية جعل منها أيديولوجية شاملة تستند إلى المضمون العقيدي للديانة اليهودية، وحدد مجموعة من القيم العليا والأهداف المطلوب تحقيقها بغض النظر عن الانتماءات الحزبية والتيارات السياسية التي تعمل تحت مظلتها سواء أكانت يمينية أم يسارية، واشتراكية ورأسمالية وغيرها (بركات، 1997: 10).

قدمت الصهيونية منظومة قيم ومعتقدات متعددة أصبحت متأصلة في فكر ومعتقدات المجتمع الصهيوني والإسرائيلي ولا يجوز لأي منهم التنازل عنها وذلك بهدف تحقيق تلك المرتكزات والأفكار والمعتقدات، حيث اعتقد اليهود بنقاء عرقهم

ووحدته، وتفوقهم العنصري على شعوب العالم من خلال أنهم شعب الله المختار، ناهيك عن الدولة "الإسرائيلية" التي ولدت مبنية في وجودها وسياستها على مرتكزات الفكر الصهيوني ومنطلقاته الفكرية وأبعاده السياسية والأمنية والعقدية الخاصة بهم لا يجوز لأحد من غير اليهود مشاركتهم بها. وكذلك تعكس هذه المرتكزات الفكرية الصهيونية القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي وتوجه إحساس المواطن الإسرائيلي اتجاه دعم النظام السياسي وقيادته، وتدعم النشاطات والسياسات السائدة لدى صناع القرار في دولتهم( Aziz, 1999: 385-428 ).

ساهمت الحركة الصهيونية بتعزيز الرابطة بين الدين والدولة لاعتبارات فكرية خاصة بتحقيق أهدافها لدرجة لا يصح لأي منهما الانفصال عن الآخر، وبذلك تكون هذه الحركة قد اختلفت عن الحركات الأوروبية المختلفة التي نادت بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة، وقد حددت الحركة للشعب اليهودي مفاهيم تؤيد الارتباط بين الدولة والدين ممثلة بكل من: صهيون، وإسرائيل، والتوراة التي تعني عملياً بالنسبة لهم: الأرض، والشعب، والعقيدة (ربيع، 1978: 134). وكذلك منحت للقوى الدينية نفوذاً سياسياً وقدرة على التأثير في الرأي العام بصورة تفوق نسبة تمثيلها بالكنيست، ويتضح تأثيرها من خلال مراقبتها لتطبيق التعاليم الدينية اليهودية، والضغط لربط الدين بالدولة، ناهيك عن التنشئة السياسية والاجتماعية والتأثير في وسائل التعليم والإعلام وغيرها (بشارة، 1996).

**المطلب الثاني: أبعاد ومرتكزات الفكر السياسي الصهيوني تجاه عملية السلام**

تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهم أبعاد الفكر السياسي الصهيوني ومرتكزاته النظرية ممثلة في أبعاده الآتية: الديني، والسكاني، والاقتصادي، والأمني والسياسي.

**أولاً: البعد الديني:**

لقد شكلت كتب العقيدة اليهودية مثل (العهد القديم (التوراة، والأنبياء والمكتوبات) وكتب الشارحين المفسرين من الحاخامات والربانية كالتلمود (المشناة والجمار)

والمدراش، والهلاخا واله فدا.) بما تتضمنه من أصول للمعتقد والفكر والأحكام والنصوص التاريخية والأخلاقية وقوانين اليهود السياسية والمدنية والدينية، التي شكلت بمجملها الاتجاه والمنطلق الفكري الذي ترتكز وتستند عليه العملية التربوية الصهيونية في توجهاتها تحت عناوين ومسميات متعددة (سمعان وآخرون، 2004: 85). كذلك استمدت الكتب المنهجية والتعليمية التي تغذي الأجيال اليهودية بمحتوياتها من التعاليم الدينية التي تحثهم على القيام بأعمال وتعلم مواضيع متداخلة مثل، الهجرة إلى فلسطين لاحتلالها، والاستيطان فيها، وترحيل وطرد شعبها الفلسطيني التي تسميهم بـــ (الجوييم أي الأغيار وتطلق على غير اليهود) من أرضهم أو مصادرتها ضمن حملاتها العسكرية التوسعية التي تقوم بها ضدهم بين الحين والآخر. (العطار، 2007: 65)

تحرض هذه الكتب التي تكتب باللغة العبرية اليهود على الاتجاه العدواني العنصري ضد العرب، وتدعو اليهود لاحتلال أراضي غيرهم والاستيلاء عليها ونهب خيراتها، وتبين لهم أن خيرات الأرض والعالم أجمع منحة وهبها الله لهم وحدهم، وكل ما في أيدي (الجوي يم) غير اليهود هو ملك لليهود. (بني ملحم، 2012: 143)

استغلت الحركة الصهيونية ما جاء في هذه الكتب (التي جرى تحريفها في فترة السبي البابلي) في تحقيق أهدافها، إذ تعدُّ فكرة العودة إلى أرض فلسطين(أرض الأجداد، أرض إسرائيل) حجر الأساس لقيام الدولة اليهودية الخالصة النقية والطاهرة من غيرهم من الأجناس الأخرى. (عبد العال، صفاء محمود، 2005: 35).

فإن النصوص التوراتية المزيفة والمحرفة تنص على اعتبار اليهود أولاد الرب (سفر التثنية: الإصحاح 2/14)، وميزهم عن شعوب العالم ليكونوا له. وتأكيداً لذلك تنص التوراة مثلاً على العبارة الآتية "أنا الرب إلهكم الذي ميزكم عن الشعوب ويكونون لي قديسين، لأن قدوس، أنا الرب، وقد ميزتكم عن الشعوب لتكونوا لي" (سفر اللاويين: الإصحاح 24/40).

تبين هذه النصوص وغيرها أن بذور العنصرية والتعصب تستند في جذورها على التعاليم الدينية التي توجد في التوراة والعهد القديم والتلمود بعد أن حرفت وزورت،

وأصبحت فكرة التفوق العنصري إحدى أهم الركائز التي استند إليها الفكر الصهيوني، وأدى بهم ذلك إلى الشعور بأن مرتبتهم أعلى من سائر البشر. (بني ملحم، 2012: 143)

يرى أصحاب الاتجاه الديني المتشدد في دولة الاحتلال الإسرائيلي أن الأراضي العربية المحتلة هي هبة من الله لهم ولا يحق لهم التنازل عنها لأنها أعطيت لهم بمشيئة الله وحده (الحاجر، 2002). ونتيجة لتفضيلهم عن أبناء المجتمعات الإنسانية الأخرى، لا يجوز الاعتداء عليهم، ويجوز لهم الاعتداء على غيرهم، فمثلاً ينص التلمود في أحد الأسفار بالقول: "إذا ضرب الوثني يهودياً فإن الأول منهما يستحق الموت" و "من ضرب يهودياً على فكه كأنه اعتداء على الحضرة الإلهية" و"من يقتل مسلما أو مسيحيا أو أجنبياً أو وثنياً يكافأ بالخلود في الفردوس والجلوس هناك في السراي الراجعة" (سفر عبودة زارة).

لقد حرصت وزارة التعليم الإسرائيلية على تغذية وتنمية الوعي اليهودي بالتعاليم الدينية المتشددة والمتطرفة ضد الشعب الفلسطيني، وغرس المبادئ الصهيونية في نفوسهم، وعلى تلقينهم حب إسرائيل والانتماء للشعب اليهودي ولأرض إسرائيل (عبد العال، 2005، 28).

وخدمة للمصالح الصهيونية العالمية تم توثيق هذا النوع من النصوص والتعاليم الدينية في كتب المناهج الدينية في المجتمع الإسرائيلي مما ساهم في بث القيم العدوانية في نفوس الطلاب بثاً كبيراً(ألعريفي، سمر، 2004: 30). وحتى تستطيع الدولة السيطرة العسكرية على المجتمع فقد زرعت كراهية الآخر في نفوس الطلبة وذلك بالاستعانة بالتعاليم والنصوص المحرفة والمزيفة.

**ثانياً: البعد السكاني:**

تعدُّ مقررات المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في مدينة بال (بازل) في سويسرا نهاية شهر آب عام 1897م أحد الأسباب الرئيسة للحروب التي حلت بأرض فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني، حيث أجمع قادة الحركة الصهيونية في العالم على مقررات سرية أبرزها: (إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، ووضع الخطط العملية لتحقيق هذا الهدف عندما تتاح لهم الظروف المناسبة) (الحوت، 1991: 286). لهذا سعت الصهيونية للحصول على إذن رسمي بتنفيذ تلك الأطماع في فلسطين، التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية آنذاك، وبعد المباحثات التي جرت بين زعماء الصهيونية والحكومة البريطانية، أصدر وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور بتاريخ 2 /11/ 1917م تصريحه الشهير الذي عرف باسم وعد بلفور، الذي أعطى بموجبه وعداً لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين وأصبح هذا الوعد أمراً واقعاً مع دخول القوات البريطانية عام1917م إلى أرض فلسطين، عندئذٍ ُفتحت أبواب الهجرة اليهودية وإنشاء المستوطنات.

بالإضافة إلى وعد بلفور كان ما عُرف بصك الانتداب الذي فتح آفاقاً واسعة أمام الحركة الصهيونية، وقد نصت المادة السادسة من صك الانتداب على أن الإدارة البريطانية تلتزم بتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما تشجع استيطان اليهود في تلك الأرض(الموسوعة الفلسطينية، 1984: 312)، حيث وصف "آلن تايلر" نشاط الحركة الصهيونية في تلك الفترة بقوله (استمر أغلبية الصهاينة ينشدون تلك الحقوق والامتيازات التي تتيح لهم أن يجعلوا فلسطين يهودية بقدر ما هي إنجلترا انجليزية). (تايلر، 1966: 50)

وفي مدة ضعف الدولة العثمانية بعد عام 1916 أصبح أمر الأراضي في فلسطين إبان الانتداب تحت السيطرة البريطانية، إذ مكنت اليهود من الاستيلاء على مجموعة من الأراضي في فلسطين ُقدرت بحوالي 1.588.360 دونم حتى عام 1945م، وكان الصهاينة قد شرعوا بتأسيس جيش منذ عام 1942م بلغ قوامه خمسة عشر ألف جندي مع أوائل عام 1948م، ثم قفز العدد إلى ستين ألفاً ويزيد في شهر أيار

1948، فيما كانت القوات البريطانية تقوم بنزع سلاح الفلسطينيين بغية عدم تمكينهم من الدفاع عن أنفسهم أمام هجمات العصابات الصهيونية، ومؤامراتهم المكشوفة المعروفة في حادث تسليم اللد والرملة ومنطقتها ثم المناطق الأخرى بموجب اتفاقية رودس لليهود عام 1949م، لقد جرت مفاوضات هذه الهدنة في جزيرة رودس بإشراف الوسيط الدولي بالوكالة المستر بانش وكانت الهدنة بين كل من مصر وإسرائيل في 24 شباط 1949، وبين لبنان وإسرائيل في 23 آذار 1949 وبين الأردن وإسرائيل في 4 نيسان 1949 وبين سوريا وإسرائيل في 20 حزيران 1949، والذي استغله اليهود في السيطرة على كثير من المدن الفلسطينية. (التل، 1959: 56)

بالإضافة لدور المنظمة الصهيونية العالمية ودور وعد بلفور وصك الانتداب البريطاني أضافت خطة وايزمن –لإقامة دولة إسرائيل في فلسطين وترحيل الفلسطينيين منها– ركيزة أساسية لخطط الترحيل التي أُعدت خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، وقد لقي وايزمن تشجيعا من لجنة "شو" البريطانية التي وصلت إلى فلسطين للتحقيق في أحداث عام 1929م، ومن وزير المستعمرات اللورد باسفيلد الذي أيد فكرة ترحيل الفلسطينيين إلى شرقي نهر الأردن ومن نائبه دراموند شيلز، الذي كان يفضل مصارحة العرب بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، وأن بإمكانهم الانتقال إلى شرقي نهر الأردن أو إلى بلاد ما بين النهرين حيث الأراضي الشاسعة. (مصالحة، 2001: 33)

ساهم مؤتمر بلتيمور الذي انعقد في نيويورك في أيار عام 1942م الذي عقد بفندق بلتمور– نيويورك، بحضور قادة الحركة في أمريكا وأوروبا وفلسطين، بتعزيز الوعد البريطاني لليهود في إنشاء كومنولث يهودي في فلسطين، وعندما عقد أول مؤتمر صهيوني بعد الحرب العالمية الثانية في آب عام 1945م صادق بقوة على البرنامج، وما يلفت الانتباه أنه في الفترة الواقعة بين مصادقة المجلس في العام 1942م ومصادقة المؤتمر في العام 1945م، كانت قد وضعت خطة "دالت" الشهيرة بإشراف الجنرال يغال يادين، التي جرى تطبيقها في حرب عام 1948م.(أبو شاويش، ب.ت: 10)

وجراء التخطيط الدقيق الذي أجمع قادة الحركة الصهيونية بالقيام به مع الشركاء الآخرين كانت خطط التهجير جاهزة لدى العصابات الصهيونية التي جعلت من صدور قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م بداية لسلسلة عمليات إرهابية صهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين مما ساهم في نشوب حرب عام 1948م.(الكيالي، 1990: 374) وتصاعدت وتيرة هجمات العصابات الصهيونية المسلحة، إلى أن تحولت إلى حرب شاملة أقدمت خلالها على اقتراف 34 مذبحة على الأقل، وتدمير 478 قرية من أصل 585 في الأراضي المحتلة عام 1948، وتهجير سكان 531 قرية، مما أدى إلى تشريد أكثر من 804 ألف فلسطيني خارج فلسطين، و30 ألفاً آخرين هجروا من بيوتهم إلى مناطق أخرى ضمن الأراضي المحتلة عام 1948م. (صالح، 2003: 105)

وقبل أن يغادر المندوب السامي البريطاني في 15 أيار عام 1948م ميناء حيفا معلناً إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، كانت القوات البريطانية تساعد اليهود في السيطرة على الأماكن التي كانت تنسحب منها تدريجياً، وبدأ الاحتلال الصهيوني باستخدام ما زرعته المنظمات الصهيونية المختلفة من أفكار متطرفة وحاقدة على الشعب الفلسطيني مما أدى إلى تهجير الآلاف منهم وطردهم من ديارهم على شكل موجات، تمثلت بالآتي: (مبيض، 2010: 46)

أ. **الموجة الأولى (من كانون أول 1947–آذار 1948)**: نزح خلال هذه الفترة حوالي 30 ألف فلسطيني.

ب. **الموجة الثانية (من آذار 1948–حزيران 1948م)**: خلال هذه الفترة نزح حوالي 200–300 ألف فلسطيني.

جـ. **الموجة الثالثة (من 9 تموز –18 تموز 1948م)**: لجأ إلى لبنان والأردن وقطاع غزة حوالي 100 ألف فلسطيني خلال هذه الفترة.

د. **الموجة الرابعة (من تشرين أول–تشرين ثاني 1948م)**: نزح حوالي 150–200 ألف فلسطيني وصلوا إلى غزة وجبال الخليل خلال هذه الفترة.

ما أن بدأت العصابات الصهيونية بعمليات القتل والتدمير والتهجير حتى كانت المخططات الأخرى للحركة الصهيونية العالمية بالتنفيذ، وذلك بجلب الأعداد الكبيرة من الفنيين وذوي الكفاءة العلمية العالية مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وكبار العسكريين والخبراء في الصناعات والعلوم وغيره لإحلالهم محل السكان الأصليين الذين تم طردهم وقتلهم. لقد كان الهدف الصهيوني الأساسي من هذا الانتقاء للاستفادة منهم في مجمل مرافق الحياة الاقتصادية والعسكرية بشكل خاص، والمساهمة في بناء الدولة الحديثة بما فيها من صناعات عسكرية مثل: صناعة الطائرات والدبابات والصواريخ وغيرها لتنفيذ الهدف الأساسي للدولة المحتلة، وهو بناء الجيش القوي الذي يدافع عن "شعب الله المختار". (نهار، 2007: 98).

**ثالثاً: البعد الأمني:**

حاولت الحركة الصهيونية بناء جيش قوي مبني على مرتكزات ومبادئ تقوم على ضرورة توفر عناصر التفوق النوعي في الكفاءة القيادية والتسليحية بغية تحقيق الأهداف التي تم وضعها سابقاً، ومنها السيطرة على أرض فلسطين، وتحقيق التفوق العسكري على الدول العربية المجاورة. (عبودي، سراب، 1984: 98). ولتحقيق هذا الهدف، قامت الحركة باستخدام الوسائل الممكنة كافة ومنها العلاقات الخارجية ممثلة بالدعم الأجنبي لها، واستخدام وسائل الإعلام المساندة لها لتبرير استخدام القوة والإرهاب ضد الفلسطينيين والعرب، وتبرير العدوان عليه واستعمار أراضيهم. ولضمان أمن إسرائيل القومي، كان لا بد من زيادة الإنفاق العسكري والتفوق العسكري، لهذا أدرك صانعو السياسة الإسرائيلية، أهمية ذلك التفوق، ولذلك فإسرائيل تنفق ما يقارب من 25% من ناتجها القومي الإجمالي على السلاح والتسلح.

وبعد أن استولت إسرائيل على الأرض الفلسطينية وهجرت أهلها الأصليين منها بدأت بتحريك السياسية الخارجية، وذلك بهدف إيجاد مصوغ قانوني يمثل الشرعية القانونية الدائمة لاستمراريتها، حيث أنها قاتلت لانتزاع اعتراف الدول بها كأمر واقع، ثم تطور الهدف كما هي عادة الأهداف الصهيونية، إذ أصبح الدبلوماسيون الإسرائيليون يخاطبون المجتمع الدولي بصفة مغايرة للسابق فقد قال ايبا ايبان وزير الخارجية

الاسرائيلي السابق "ان اسرائيل لم تكن مجرد مشكلة عالمية مستعصية وإنما هي واقع اجتماعي مستقل". (العابد، 1968: 11)

ساهمت الحركة الإسرائيلية الخارجية النشطة بحصولها على الاعتراف الدولي من عدد من الدول، وبمساعدة من الولايات المتحدة الامريكية، وقد حازت إسرائيل على القبول في منظمة الأمم المتحدة في 1949/5/11 بعد أن كانت الولايات المتحدة قد اعترفت بها في 1948/5/15 وقد صمتت الدول العربية لانها أخذت وعداً بعودة اللاجئين الفلسطينين(موسوعة المقاتل، 2013)، وبعد احتلالها باقي أجزاء الضفة الغربية عام 1967، حاولت بعض الدول طرد إسرائيل من الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، حيث تم التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة محاولات إبعاد إسرائيل عن المنظمة الدولية.(الموعد، 1991: 28). وقد استندت إسرائيل دائماً وأبداً على الحليف الأساسي لها وهو الولايات المتحدة حيث أنها كانت صاحبة تأثير على كثير من الدول في مختلف أنحاء العالم.(عبد الكريم، 2001: 11)

بعد أن انتزعت إسرائيل الاعتراف الدولي بها بمساعدة من حليفتها الأساسية، كان هناك هدف آخر يلوح في الأفق وهو ضمان أمن تلك الدولة الحديثة، وقد قال بن غوريون "أن الأمن يجب أن يكون النقطة المحورية التي تتحرك حولها سياستنا"، وقال كذلك أن الأمن الإسرائيلي يجب أن يكون في طليعة أهداف إسرائيل الخارجية لما له من أهمية قصوى لا تقل أهمية، عن مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة. (العابد، 1968: 14)

لا تؤمن إسرائيل بالضمانات الأمنية أو الدبلوماسية من الدول الأخرى فقط، بل تؤمن أيضاً بفكرة ضمان أمنها عن طريق التفوق العسكري، وتسعى لإيجاد الوسائل العملية الكفيلة القادرة على تحقيق مفهوم الأمن الإسرائيلي. وفي ذلك الخصوص تقول رئيسة وزراء اسرائيل السابقة غولدا مائير: (إن ما نريده ليس ضماناً من الاخرين لأمتنا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى)، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي تستند إلى أن التفوق العسكري يحقق لها قوة فعلية تشكل رادعاً وسياجاً حقيقياً لذلك الأمن، فاحتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري كمي

ونوعي، في المجالين التقليدي وغير التقليدي ولا سيما على الدول العربية، يمكنها من تحقيق أهدافها على المستويات جميعها(شاحاك، 2001: 125).

فإسرائيل في نظرتها للاعتبارات السياسية مقارنة مع الخيارات العسكرية تعد في مكانة متأخرة، فصانع القرار الإسرائيلي، يقلل من أهمية الأعراف الدولية، والنقاشات الدبلوماسية، ويفضل العمل المباشر، أحادي الجانب، كما حصل عندما قامت إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 (الموعد،1991 :29).

تبرز عقدة الأمن عند إسرائيل من تصريحات من مثل تصريح وزير الخارجية الامريكية السابق "هنري كيسنجر" حيث أكد أنه ليس لإسرائيل سياسة خارجية، وإنما لديها سياسة داخلية تنعكس خارجياً، أو أنها تتبع السياسة الأمنية، (عماد، 2004: 75). وترتكز إسرائيل ارتكازاً مباشراً وغير مباشر على الولايات المتحدة الامريكية التي تزودها بأنواع المساعدات كافة ومنها المساعدات العسكرية.

**رابعاً: البعد الاقتصادي:**

يجد السياسيون الإسرائيليون أن أمن إسرائيل في الأمد البعيد يرتبط بالإنتاج المحلي الخام الذي هو مصدر رئيس للاستهلاك المدني والاستهلاك الأمني والاستثمارات في الاقتصاد. وقد بلغ الإنتاج المحلي الخام الاسرائيلي في سنة 2010 811.4 مليار شيكل، وبلغ الإنتاج المحلي الخام للفرد تقريباً (105 آلاف شيكل) (27.7 ألف دولار) (حيدر، 2011). وبلغت نسبة النمو في الإنتاج المحلي الخام في سنة 2010 حوالي 4.6% بعد نمو بنسبة 0.8% في 2009 و 4.2% في 2008. وعندما نقارن نسبة النمو في دول الـــ OECD الذي بلغ في المتوسط 2.8% في عام 2010 يظهر أن الاقتصاد الإسرائيلي متفوق على هذه الدول بنسبة النمو. ومع ذلك ما يزال الإنتاج المحلي الخام للفرد في إسرائيل بمعنى قوة الشراء أقل من الإنتاج الوطني الخام في المتوسط للفرد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الـــ OECD بنسبة 16%، ويميل الاقتصاد الإسرائيلي إلى التصدير حيث بلغ تصدير السلع والخدمات في سنة 2010 حوالي 300 مليار شيكل 37% من الإنتاج قياساً بـــ 266 مليار شيكل في سنة 2009 و290 مليار شيكل في 2008(حيدر، 2011). وبلغ استيراد السلع والخدمات في سنة

2010، 283 مليار شيكل قياسا بـــ 247 مليار شيكل في 2009 و301 مليار شيكل في 2008. وتُظهر هذه المعطيات تعلق اقتصاد إسرائيل الكبير بالأسواق الخارجية من أجل النمو، ومن أجل استيراد المنتوجات الخام ومنتوجات الإستهلاك والخدمات. (إيفن، 2011)

يتضح مما سبق؛ أن إسرائيل عملت على بناء اقتصاد قوي متنوع الموارد، وذلك بهدف الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ومواجهة الحاجات الدفاعية للدولة، وقد بلغت النفقات الأمنية في سنة 2010 حوالي 50.9 مليار شيكل، وبلغت النفقة الأمنية المحلية 43.9 مليار شيكل، والنسبة بين الاستهلاك الأمني المحلي والإنتاج العام التي تعتبر واحدة من مقاييس عبء الأمن على الاقتصاد وقفت في عام 2010 على 5.4% قياساً بـــ 6.2% في عام 2000 و9.7% في عام 1990.

يلاحظ انخفاض عبء الأمن على الاقتصاد الإسرائيلي في الأعوام السابقة ولذلك تأثير جوهري في استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، وبرغم الانخفاض الحاد لعبء الأمن ما تزال إسرائيل في الذروة العالمية في تدريج النسبة بين النفقة الأمنية والإنتاج العام. ويقوم التصور الأمني الإسرائيلي بعناصره: الردع والإنذار والحسم على تعلق متبادل بين الجيش والاقتصاد. فيهدف الردع إلى منع الحروب، ويهدف الإنذار إلى منح وقت لنقل موارد بشرية ومالية من الجهاز الاقتصادي إلى جهاز الأمن وتحويلها إلى قوة عسكرية، ويهدف الحسم إلى إنهاء الحرب بسرعة. ويتم التعبير عن هذا التوجه بنموذج الخدمة الاحتياطية: فالإنذار يرمي إلى التمكين من تجنيد العاملين في الخدمة الاحتياطية للجيش ويرمي الحسم إلى إنهاء الحرب سريعا واعادتهم الى الجهاز الاقتصادي. (إيفن، 2011)

وضعت الحركة الصهيونية في استراتيجيتها الاستعمارية تصوراً طويل الأمد مبنياً على ضرورة استغلال، واستخدام الاقتصاد لخدمة مصالحها في المنطقة العربية. ربما جاء هذا التصور نتيجة لإدراك الصهاينة بأن الإدعاء التاريخي لهم في فلسطين فقط غير كاف للسيطرة على أرض فلسطين والبقاء فيها. (نهار، 2007: 104)

وبسبب اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات والمنح الخارجية سواء الرسمية أو غير الرسمية، والتي تساهم المنظمات الصهيونية المختلفة بجمع مثل هذه التبرعات أو المساعدات، ولهذا تسعى السياسة الخارجية الإسرائيلية لضمان استمرار تدفق تلك المساعدات لتحقيق النمو الاقتصادي. (العابد، 1968: 32) وتسعى إسرائيل دائماً وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات لتدعيم اقتصادها، وذلك من خلال النفاذ إلى الأسواق العربية المجاورة، كما أنها تسعى للحصول على الامتيازات والاعفاءات وعقد الاتفاقيات مع عدد من دول العالم التي تتعامل معها، كالسوق الأوروبية المشتركة، أو الولايات المتحدة الأمريكية(الموعد، 32:1991).

يتسم الاقتصاد بتنوع الصناعات فيه إلا أنه يتخصص بالتصنيع العسكري، وكباقي الاقتصادات في العالم يمر هذا الاقتصاد بحالات صعبة أثرت فيه بشكل أو بأخر، فالانتفاضات المتعددة داخل الأراضي الفلسطينية، التي امتدت في أحيان عديدة إلى المناطق العربية التي تعرف بالمناطق داخل الخط الأخضر (أو ما يسمى بعرب إسرائيل) ساهمت بتراجع الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أنفقت إسرائيل في حربها ضد الانتفاضة ولغاية العام 2004 ما مقداره 15 مليار دولار.(المصري، 2004: 178)

سعت إسرائيل بعد أن نجحت في تحقيق التفوق العسكري إلى أن تحقق التفوق الاقتصادي على الدول العربية المجاورة لها، ولهذا فقد شغل العامل الاقتصادي حيزاً كبيراً في سياسة اسرائيل الخارجية خصوصا في علاقاتها مع الدول الغربية وطلبها الدائم من هذه الدول لمحاولة فتح أسواق لمنتجاتها في السوق العربية، إلا أن المحاولات الإسرائيلية قد باءت بالفشل كما ترمي إليه سياستها الاقتصادية وهنا تعني السيطرة الاقتصادية على الدول العربية، ويتضح ذلك جلياً من خلال المقاطعات الشعبية للمنتجات الإسرائيلية، مع محاولة بعض الحكومات العربية التعتيم على الصفقات التي يتم عقدها لاستيراد المنتجات الإسرائيلية(عماد،2004 :108).

لا شك أن قيام إسرائيل بعقد اتفاقات سلام مع دول عربية عديدة كان يهدف إلى جملة من الأهداف ومنها محاولة التغلغل إلى اقتصادات تلك الدول الضعيفة. ورغم نجاح اسرائيل في استقطاب العديد من المساعدات الخارجية، من أجل تدعيم اقتصادها، ورغم محاولتها بناء قدراتها الذاتية الاقتصادية الإنتاجية، إلا أن ذلك الاعتماد على

المساعدات الخارجية يترك أثره في مواقف إسرائيل الدولية؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار مواقف ومصالح الدول التي تقدم لها المساعدات(العابد،1968 :36). وقد تشكل المساعدات الغربية لإسرائيل نوعاً من القيود على بعض التوجهات السياسية لديها، ووسيلة ضغط عليها يجب على الدول العربية أن تتنبه لها.(drabbass.wordpress.com، ب.ت)

حاولت إسرائيل من خلال الأردن توجيه تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة نحوه ونحو باقي الأسواق العربية الأخرى. وربما كانت تهدف بهذا السلوك إلى الاستفادة من هدفين اقتصادي وسياسي في آن واحد. فلقد حاولت من خلاله تصريف منتجاتها المصدرة للضفة الغربية ودفعها للأسواق العربية، وفي الجانب السياسي، حاولت فتح أبوابها لاستدراج المواطنين العرب للتعامل مع منتجاتها وتقبلها، وهي أهداف وسلوكات تتناغم بل تنسجم مع المرتكزات الفكرية للحركة الصهيونية الداعية لتقبل الأمر الواقع والتعايش القائم على أساس السلام الاقتصادي الذي تعلن عنه، ويتضح ذلك جلياً من تصريحات نيتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي عندما يتحدث عن السلام الاقتصادي. (بني ملحم، 2012: 149)

**خامساً: البعد السياسي:**

عملت الحركة الصهيونية العالمية على كسب التعاطف العالمي معها من خلال استخدامها كافة الوسائل والأساليب الممكنة في الداخل والخارج، لا سيما الدول الغربية والولايات المتحدة، ففي البعد السياسي أيضاً، استغلت تلك الحركة وإفرازاتها إسرائيل، مثلاً عقدة المحرقة عند الغربيين، كي تضمن وتحتكر مساندتهم لها، واستعارت فكرة الاستعمار الاستيطاني، معتبرة نفسها امتداداً حضارياً للدور الأوروبي في الشرق الأوسط، واستمرت بالإدعاء بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وهي جزء من الغرب تنشر الحداثة والعلمانية في هذه المنطقة من العالم، وتساهم في الحد من التخلف والرجعية. (بني ملحم، 2012: 150)

تستمد الدولة الإسرائيلية أيدلوجيتها من الصهيونية التي تمثل الفكر الأساسي لدى غالبية القادة السياسيين؛ ولهذا فهي دولة عنصرية، تبرز العنصرية في نظامها السياسي

وقوانينها المدنية، فهي تزعم أنها وطن لليهود وتعرّف نفسها كدولة يهودية، مستبعدة في تعريفها هذا مواطنيها من أهل الأرض الأصليين وأصحاب الحقوق، وتمارس التمييز العنصري ضدهم في قوانينها وسياساتها.

تتضح العنصرية الإسرائيلية من خلال تعامل هذه الدولة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 باعتبارهم مجرد سكان، وليس على أساس أنهم شعب لهم حقوق الجماعة القومية وينطبق عليهم حق تقرير المصير، فهي ترفض النظر إلى وجودها في أراضي الضفة والقطاع باعتباره وجوداً احتلالياً استعمارياً. وحتى في المناطق الفلسطينية المغتصبة في العام 1948 فإن إسرائيل تتعامل مع الأقلية العربية – الفلسطينية بمنطق التقسيمات الطائفية والمذهبية والإثنية، لتكريس إنكارها للشعب الفلسطيني، ولتأكيد روايتها السياسية والتاريخية المستمدة من الفكر الصهيوني، ويصل الأمر لدى بعض الأحزاب السياسية حد الدعوة إلى ممارسة الترانسفير بحق مواطنيها العرب الفلسطينيين للتخلص مما تسميه الخطر الديمغرافي الذي تعده خطراً يهدد أمنها القومي، بدعوى الدفاع عن يهودية الدولة ونظامها الديمقراطي.

تستمد إسرائيل قوتها من إدراك غربي مفاده أن إسرائيل هي امتداد للغرب ولسياساته في المنطقة، وأنها الحليف الأكثر ثباتاً له وضماناً لمصالحه، إذ ساهمت الدول الغربية مساهمة كبيرة في قيام هذه الدولة التي لم تكن موجودة أصلاً، بل قدمت لها كافة أشكال الدعم المالي والتكنولوجي والعسكري. يتضح جلياً من خلال الأحداث التاريخية كم أن المكانة التي تحظى بها إسرائيل على المستوى الدولي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية مكّنتها من التملص من مجمل القرارات الدولية التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم وديارهم، وصدّ كلّ الجهود التي قد تؤدي إلى ذلك.

لم تتوقف الدولة الجديدة التي بنيت على أنقاض الدولة الفلسطينية الموجودة أصلاً عند مصادرة تاريخ الشعب الفلسطيني وحقوقه ووجوده فقط، بل استمرت بابتداع الأكاذيب لتشويه صورة الشعب الفلسطيني وانتزاعها من الوجدان العالمي وطمسه سياسياً وأخلاقياً وحضارياً، ووصفه على أنه شعب إرهابي متطرف وعدواني. ولتحقيق ذلك؛ انطلقت تلك الحركة من دعوتها المزيفة بأن "فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا

أرض" (كيالي، ماجد، 2009: 1)، كما أنها وصمت الشعب الفلسطيني بأنه شعب قاصر غير قادر على إدارة دولة خاصة به، ولا يملك القدرة على التحكم بأحواله، وهي متقدمة عليه وأحق وأجدر بوراثة هذه الحقوق أو الوصاية عليها، وحتى يستطيع هذا الشعب أن يصل إلى النضج الذي وصلت إليه إسرائيل سترفع هذه الدولة وصايتها عن هذا الشعب. (بني ملحم، 2012: 150)

لم تكتفِ إسرائيل بالسيطرة على أرض فلسطين المباركة، وإخضاع الشعب الفلسطيني لجبروتها، بل إنها حاولت استخدام مبدأ فرق تسود، حيث إنها تحاول إثارة النعرات والفتن، عن طريق مد الجسور مع الأقليات الموجودة في الدول العربية وجذبها خارج النطاق الوطني، ومن ثم تشجيعها على الانفصال(نوفل، 2007: 60)، وكمثال على ذلك فقد استغلت إسرائيل وجود الأكراد في العراق، للاتصال معهم وحث بعض زعاماتهم على التنسيق معها من أجل تشجيعهم على التمرد والانفصال عن السلطة المركزية، كما حصل في العام 1961 مثلاً عندما قامت إسرائيل بإثارة الفتنة، وتمت بعض اللقاءات بين المخابرات الاسرائيلية وزعيم الأكراد مصطفى البرزاني، وفي الوقت الحالي تتضح المحاولات الجديدة للإسرائيليين من خلال تدريب الجماعات الكردية في شمال العراق، وإمدادهم بالسلاح وذلك من أجل تطبيق المبدأ الذي ذكرته سابقاً(نوفل: 2007: 62).

تصف الكتابات الصهيونية القديمة ما قبل قيام الدولة الإسرائيلية العرب بوصف يدل على هدفها المنشود ألا وهو التفرقة من أجل أن تخضع المنطقة لسيادتها، فها هو سوكولوف بكتابه " تاريخ الصهيونية " يتحدث عن العرب بقوله " إن شعوب القسم العربي من الإمبراطورية العثمانية عبارة عن شلة من الأعراق والمعتقدات والطوائف والأنظمة الاجتماعية المختلفة بدون أية رابطة مشتركة غير اللغة وأن الصفات الطبيعية لأرضهم تجعل ثلثهم برابرة مفترسين رحلاً يخافهم الثلثان الباقيان. (نوفل، 2007: 90) وبذلك تجد الأفكار الصهيونية لها حجة لتفتيت الوطن العربي أو الوقوف ضد أية وحدة عربية، فقد أشار أحد قادة الصهيونية في العالم 1916 إلى أن إنشاء اتحاد يهودي على أرض فلسطين سيشكل فاصلاً بين عرب آسيا وأفريقيا ويحول دون أية وحدة عربية مستقبلاً(محمود، 1984: 263) .

وتظهر الكتابات الصهيونية العرب على أنهم جماعات متخلفة، ويتضح ذلك من خلال الكاتب د.ب. زيف، الذي نفى وجود العرب، وقال لا يوجد هناك عرب في أي مكان ولقد اختفى ذلك العرق من شبه الجزيرة العربية لا بل اختفى من الوجود كلية، ولقد جرت عملية تلويث لذلك العرق باستيراد النساء من الأقاليم الأفريقية المختلفة وخصوصاً من السودان.(القشطيني، 1981: 106)

وتأكيداً على تلك الآراء، يرى بن غوريون الذي تزعم الحركة الصهيونية العالمية وكان رئيساً لوزراء إسرائيل، أن منطقة الشرق الأوسط ليست خاصة بالعرب فقط، ففيها من مختلف الأجناس (الإيرانيون، الأكراد، الأتراك، اليهود)، وهم بمجموعهم أكثر من العرب. وبالتالي فلا وجود لأية وحدة عربية على مر التاريخ، وإن كانت هناك بعض المحاولات فهي جاءت عنوة وباستخدام القوة، ولا تستند إلى وحدة تاريخ أو دين أو لغة. وكل هذا الوصف يرمي القادة الصهاينة من وراءه إلى جعل الشعوب العربية شعوباً متخلفة متفرقة وأدنى منهم مرتبةً ومنزلةً. (الكيلاني، 1996: 407)

ومن أجل أن لا تسود الوحدة بين الدول العربية فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية ما تزال مستمرة لدعم أي نشاط أو تحرك يهدف لتجزئة أية دولة عربية، ولا ينكر أحد أن إسرائيل لعبت دوراً مهماً في المخطط الأمريكي البريطاني لاحتلال العراق في العام 2003، وذلك لإخراجه من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، لما له من قوة عسكرية رادعة، وحاولت كذلك خلق الفتن بين السنة والشيعة لاستمرار عدم ضمان أمن العراق حتى لا يعود قوياً كما كان سابقاً. ويبرز الدور الإسرائيلي في العراق كمثال على السعي لتفتيت الوطن العربي ما ذكره الصحافي الأمريكي هيرش في العام 2004 أن عدداً من العملاء الإسرائيليين ومن بينهم أفراد بالموساد ينشطون في كردستان العراق، ويقدمون أنفسهم كرجال أعمال، وهم في حقيقة الأمر يقومون بتدريب فرق كوماندوس كردية. ولم يقتصر الأمر فقط على العراق فقد نشطت السياسة الإسرائيلية في كل من لبنان الذي يعاني من وجود اختلاف في الأعراق، كما أنها شجعت الحركات الانفصالية البربرية في الجزائر في العام 1994. (نوفل، 2007: 61، 66، 77)

يضاف إلى كل ذلك محاولات إسرائيل الضغط على الدول التي ينبع منها نهر النيل، وذلك عن طريق بعض الاستثمارات المشبوهة، كل ذلك يهدف إلى إحداث الخلاف بين دول منبع النيل ومصبه، من أجل الضغط على كل من مصر والسودان.

وقد ساعدت اسرائيل في دعم حركة الانفصال في الجنوب من خلال دعمها ومساندتها لدولة جنوب السودان عسكرياُ ومادياً وتدريب القوات المسلحة بداخلها.

**المبحث الثاني: مواقف الفكر الصهيوني وإنعكاساته على الصراع العربي الإسرائيلي**

لم تتخلَ إسرائيل عن مبادئ الحركة الصهيونية العالمية بمجرد توقيعها لاتفاقيات سلام مع العرب، حسبما يرى إسرائيل شاحاك الذي تحدث أن وجود هدف من وراء ذلك، ويمكن ذلك الهدف في استعادة ما يسمى بالحكم غير المباشر، الذي كان يستخدمه دايان بعد حرب 1967، من خلال أصحاب النفوذ في المجتمع الفلسطيني، الذين يتمتعون بعلاقات جيدة مع السلطات الإسرائيلية، وهي بإعطائها الحكم الذاتي للفلسطينيين في جزء يسير من الأرض الفلسطينية؛ لتستعيد ذلك الحكم المباشر ولكن بكفاءة أكثر حيث ستكون هناك بعض التنازلات الشفهية، التي تصاغ كما اعتاد الإسرائيليون بشكل غامض؛ لكي تقود في المستقبل إلى نقطة الجمود في المفاوضات، وبالتالي عدم تنفيذ الاتفاق كما تم الاتفاق عليه. (شاحاك،2001 :206-207)

لم تتغير الأهداف الصهيونية؛ لأنها راسخة ومتجذرة في عقولهم، تستند الى عدد من القواعد وعلى رأسها أن اليهودية إنما تعبر عن القومية اليهودية، وليست باعتبارها ديناً فقط، وما عقد الإسرائيليين لاتفاقات السلام إلا أسلوب جديد يواءم التطورات السائدة، وهم بذهابهم لمؤتمر السلام إنما يخططون إلى أن تكون معاهدات السلام نصراً لهم، ولا تحقق بالوقت نفسه أية تنازلات جوهرية، قد تصطدم بأهدافهم التاريخية.

وسوف أقوم بعرض هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: انعكاسات الفكر الصهيوني على التوجهات الإسرائيلية تجاه عملية السلام.

المطلب الثاني: الاستيطان في الفكر السياسي الصهيوني.

المطلب الثالث: العنصرية الجديدة في الفكر السياسي الصهيوني (الجدار العازل).

المطلب الرابع: الاستيلاء على مصادر المياه.

المطلب الخامس: تهويد القدس في الفكر السياسي الصهيوني.

## المطلب الأول: انعكاسات الفكر الصهيوني على التوجهات الإسرائيلية تجاه عملية السلام

أعلنت إسرائيل عن تأييدها فكرة قيام الدولتين، دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان. وترى إسرائيل أن الحل الحقيقي للنزاع سيكون بقيام دولتين وطنيتين وهما: دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، ودولة يهودية للشعب اليهودي. وتعتقد إسرائيل أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية حقاً تربطها علاقات سلمية كاملة مع إسرائيل ستؤدي إلى توفير الأمن والازدهار طويلي الأمد لها. (أبو إرشيد، 2011)

وتهدف إسرائيل من دولتها المنشودة إلى أن تكون دولة يهودية ديمقراطية، تعيش بإنسجام مع الدول المجاورة لها، ويحمل هذا الهدف دولة إسرائيل على تبني رؤيا الدولتين للشعبين كما نص عليه قرار التقسيم للأمم المتحدة من عام 1947، وتدرك إسرائيل أن مستقبل جميع دول الشرق الأوسط المجاورة مرتبط بمستقبل الدول الأخرى. ولا يكتب النجاح لأي سلام لا يأخذ هذه الحقيقة بالحسبان.

برزت هذه التنازلات من خلال وجهة النظر الصهيونية التي رأت بأن إسرائيل بحاجة ماسة إلى تسوية تضمن بقائها، وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الذي اجتمعت فيه أربعة عناصر قلما تجتمع في ظرف تاريخي واحد وهي: (ثابت، 1998: 62) قوة الكيان الصهيوني، وقوة النفوذ اليهودي الصهيوني الدولي، ووقوف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة معه، بالإضافة إلى حالة الضعف والعجز والانهزام التي تعيشها الدول العربية.

اتبعت إسرائيل أسلوب أو سياسة إدارة الصراع لا حله في المفاوضات التي جرت بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، وبقي التصور الإسرائيلي للحل قائم على أساس دولة فلسطينية منزوعة السلاح بدون القدس على أن تبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وتسيطر إسرائيل على غور الأردن وترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين

أو حتى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن قضية اللاجئين، وطبعاً التشديد على شروط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. (تقرير مدار، 2010: 21)

وقد اعترض عدد من المهتمين بالسياسة على هذا اللقب حيث ذكر الصفي آفي ترانغو في مقالة على الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ 21 نيسان 2010: "لو كان في نية فياض فعلاً أن يكون "بن غوريون الفلسطيني" لكان عمل من أجل الاستقلال الاقتصادي وبناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية القادمة. ولكنه بدلاً من ذلك، يخصص الأموال الكثيرة التي يحصل عليها من العالم من أجل دفع الأجور والرواتب الجارية كي يبني لنفسه جمهوراً يؤيده... إن ما يريده فياض هو أن نعطيه المزيد من الأراضي المطلوبة ظاهرياً من أجل "الاستقلال" وأضاف آفي: "لو كانت لديه خطط حقيقية للاستقلالية، لكان بدأ في إقامة البنية التحتية للعملة الفلسطينية الخاصة (www.madarcenter.org، 2010). فالدولة التي تريد أن تطور قطاعاً خاصاً وقدرة على تغطية التصدير لا يمكنها أن تفعل ذلك عن طريق التمسك بالشيكل... فياض يعرف جيداً أن القدرة على تنفيذ التطوير والتنمية هي القدرة الأهم التي يطلبها صندوق النقد من كل دولة مستقلة، لكن هذا الأمر لا يناسب "فلسطين" كما يبدو". (تقرير مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010)

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية جاءت دعوة بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في 2008 إلى تبني نظرية "السلام الاقتصادي" الداعية إلى توفير رخاء اقتصادي للفلسطينيين عوضاً عن المفاوضات مع السلطة الوطنية، وبناء علاقات تجارية بين إسرائيل والضفة الغربية كممر لتسوية سياسية لإغراء الفلسطينيين المعتدلين حتى يبرز من بينهم زعيم قوي. (عواودة، 2011)

وتتمثل عناصر السلام الاقتصادي في: (أيوب، 2009)

- تأسيس وتنفيذ مشاريع اقتصادية في الضفة الغربية (تتنوع المشاريع بين الزراعي أو الصناعي أو السياحي).

- الدعوة لمشاريع تعاونية، وتسهيل العبور عبر المعابر ومحاولة الحصول وجلب استثمارات خارجية.
- تأسيس مراكز توظيف بالقرب من المدن الكبرى في الضفة الغربية، وهذا سيعفي الفلسطينيين من الحاجة إلى العمل في المناطق الإسرائيلية.
- تأسيس ممر للحجاج النصارى الذين يريدون زيارة المواقع السياحية على ضفاف نهر الأردن وبموازاة البحر الميت، ويبني الفلسطينيون هذا الممر بالتنسيق مع إسرائيل. وستجلب إسرائيل السياح من الخليل، والسلطة ستجلب السياح من بيت لحم وأريحا، مما سيساهم في بناء الفنادق وارتفاع الأجور.

إن الحركة الصهيونية واليهودية يعدان جزءاً واحداً حسب الحركة الصهيونية، ولا يهتم بن غوريون – المؤسس الفعلي للكيان الصهيوني وأول رئيس وزراء إسرائيلي–إن كان مَنْحُ اللهِ أرضَ كنعان لليهود حقيقة إلهية أم مجرد خيال، بل الأمر المُسَلّمْ به عنده أن هذه الأسطورة مزروعة في كيان ومشاعر الشعب اليهودي، ويحب أن تبقى كذلك في المستقبل، حتى ولو ثبت غير ذلك" أي أن مصدر الشرعية عنده ليس بالضرورة الوحي الإلهي وإنما الشعب" الذي حلت فيه الروح الإلهية"(صالح، د.ت: 28)، ويكفي أن يقتنع الشعب اليهودي بهذا الأمر ويعده مشروعاً وحقاً لا نزاع فيه، فهو يهدف إلى جمع اليهود تحت فكرة واحدة بدل أن تسود بينهم مجموعة أفكار تشتتهم وتفرقهم. (صالح، د.ت: 28)

تظهر رؤية الأيديولوجية الصهيونية للأرض المقدسة في فلسطين على أنها تشكل وحدة مع اليهودية، وعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية في بداياتها، ولأسباب عملية لم تمانع في أن تحصل على مأوى مؤقت، في غير فلسطين (في أوغندة 1903 على سبيل المثال)، ريثما يتسنى لها الحصول على فلسطين، إلا أنها سرعان ما حسمت أمرها في عام 1905 بالتركيز فقط على فلسطين. ويركز الفكر اليهودي–الصهيوني على الارتباط العضوي بين الله والشعب والأرض، وحسب الحاخام حاييم لانداو: "إن روح شعبنا لا تستطيع التعبير عن نفسها إلا إذا عادت الحياة

القومية إلى أرضنا من جديد"، لأن "القبس الإلهي لا يؤثر في شعبنا إلا وهو في أرضه".(www.palestine-info.com، 2003: 18)

وعندما سئل موشيه دايان رئيس الأركان ووزير الدفاع ووزير الخارجية سابقاً في الدولة الصهيونية بخصوص دعاوى الصهاينة الدينية والتاريخية في فلسطين المحتلة قال:" هذا أساس الوجود الإسرائيلي، إنه واحد من العناصر الثلاث التي تشكل إسرائيل وهي الشعب اليهودي والكتاب المقدس وأرض اليهود"، ولذلك "إذا اجتمعت التوراة وأمة التوراة فلا بد أن تكون معها أرض التوراة".(www.palestine-info.com، 2003: 19)

**المطلب الثاني: الاستيطان في الفكر السياسي الصهيوني:**

تجتمع الحكومات الإسرائيلية المتتالية على موقف موحد إزاء سياستها فيما يتعلق بالمستوطنات، وتقديم الدعم اللامتناهي لهذه المشاريع وسكانها. وإذا كان الاستيطان قد سبق إنشاء دولة إسرائيل، فإنه بعد إنشائها عام 1948 اتجه إلى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في ترسيخ القاعدة البشرية والاقتصادية والعسكرية للدولة وبما يخدم مشاريعها المستقبلية التوسعية. لذا كان أول عمل قامت به الحكومة الإسرائيلية من خلال الكنيست بتاريخ 1950/7/5 هو إقرار قانون العودة الذي بموجبه يمنح كل يهودي داخل فلسطين حق الاستيطان فيها، ويمنح كل يهودي يهاجر إلى فلسطين اكتساب الجنسية.

وقد عملت الحكومة الإسرائيلية في أعقاب حرب عام 1967 على وضع الخطط لاستغلال غنائم الحرب من الأراضي، وطالب حينها مناحيم بيغن بإدماج كل الأراضي المحتلة بصورة مستديمة قائلاً: "إن حق الشعب اليهودي في أرض أبنائه لا يمكن أن ينفصل عن حقه في السلام والأمن". حيث اعتبر الأمن والاستيطان قيمتين لا فصل بينهما. (أرونسون، 1997: 6-7)

أما في المدة ما بين 1974-1976 فقد جرى تصعيد عملية الاستيطان بقيادة رابين وحكومته العمالية، فيما كان أخطر هذه المراحل ما بين 1977-1981، إذ شهدت هذه الفترة انقلاباً تاريخياً بوصول أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفاً بقيادة مناحيم بيغن

إلى الحكم، وتم إقامة 35 مستوطنة جديدة(التفكجي، 2004: 9)، وازداد عدد المستوطنين من 2876 في العام 1974 إلى 13234 في نهاية عام 1981 بزيادة نسبتها 241%(التفكجي، 2004: 9). وأقيمت خلال هذه الفترة أول مستوطنة في قطاع غزة، وشهدت منطقة القدس أكبر حركة لمصادرة الأراضي الفلسطينية فيما استمر التحرك اليميني في فترة الثمانينات بقيادة شامير وبيغن في دعم الاستيطان حيث أقيمت (43) مستوطنة شكلت 31% من مجموع المستوطنات في حينها، وارتفع عدد المستوطنين إلى 284000 بزيادة بلغت 115%. (التفكجي، 2004: 10)

شهدت بداية التسعينات حركة نشطة في بناء المستوطنات حيث سجل عدد المستوطنين ما مجموعه 812000 لتبلغ نسبتهم 2% من سكان الضفة الغربية، وعقب رئاسة اسحق شامير للحكومة الإسرائيلية خلال عامي 1990 و1992 بلغ عدد المستوطنين ما يقارب 107 آلاف مستوطن ما نسبته 5.3% من المجموع العام لسكان الضفة الغربية. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،د.ت)

أشار تقرير أصدره مكتب الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، إلى تواصل عملية نهب الأرض وتوسيع المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة في عهود الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال مفاوضات التسوية السلمية، وقد حدث هذا رغم نص اتفاق أوسلو على "الامتناع عن الإجراءات أحادية الجانب التي تؤثر أو تجحف بالاتفاق النهائي على الوضع النهائي للضفة والقطاع". وأشار التقرير إلى أن حجم النشاط الاستيطاني منذ توقيع اتفاق أوسلو قد ارتفع بمعدل 52% وازداد عدد المستوطنين بنسبة 63%.(جريدة الحياة الجديدة، 2003/3/30)

وتتم عمليات البناء في المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس في ظل تعتيم حكومي، وقد كشف حركة السلام الآن الإسرائيلية في تقريرها الصادر مطلع العام 2005 أن ثمة 3000 وحدة سكنية كانت تبنى في عام 2004 على الرغم من نشر مناقصات بناء فقط لــ 962 وحدة سكنية، كما تم نشر مناقصات لبناء نحو ألف وحدة سكنية جديدة، يضاف إلى ذلك وجود العشرات من الوحدات السكنية التي بنيت على أساس مبادرات فردية وشخصية في عشرات المستوطنات في الضفة.

ولم تتوقف السياسات الإسرائيلية في توسيع وبناء مستوطنات جديدة، حيث تم التوسع في الكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني في مناطق الأغوار، التي استثنيت في فترات سابقة، وخلال سنة 2007، تم بناء 3 آلاف و614 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، وزاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية إلى 482 ألف مستوطن. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2009: 18)

أظهرت الإحصاءات تسارع وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها خلال سنة 2008، إذ إن البناء في المستوطنات ارتفع بنسبة 80% في المدة من كانون الثاني إلى أيار 2008 مقارنة بالمدة نفسها من سنة 2007، كما ارتفع عدد المناقصات في المستوطنات بنسبة 550%، وقد تم خلال سنة 2008 بناء نحو 5153 وحدة استيطانية، ليبلغ بذلك عدد المستوطنين في الضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية نحو نصف مليون مستوطن. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2009: 29)

في نهاية العام 2009 أشارت بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام نفسه أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية قد بلغ 141 مستوطنة، أكثرها كان في محافظة القدس، حيث بلغت 26 مستوطنة منها 16 مستوطنة تم ضمها إلى إسرائيل، كل ذلك ليتماشى مع سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنين الذين يتم استيعابهم في هذه المستوطنات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الإحصائي السنوي، 2009)

استمرت الأعمال الاستيطانية بالتوسع في العام 2010 ووفق نتائج دراسات الإحصاء المركزي الفلسطيني التي بينت أن البناء الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية ازداد بوتيرة عالية خلال العام 2010، حيث تم بناء ما يزيد عن 6.764 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، ما شكل زيادة قدرها أربع مرات عن تلك التي أقيمت في العام 2009. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الإحصائي السنوي 2010، 2011)

لقد تضاعف البناء في المستوطنات بما يقرب أربعة أضعاف بعد شهرين من التوقف عن بناء المستوطنات في عام 2011. وأشارت البيانات إلى أنه خلال مدة توقف بناء المستوطنات بدأ المستوطنون ببناء 114 وحدة سكنية بالإضافة إلى بناء 1175 وحدة إضافية التي كان قد بدأ العمل بها قبل تجميد الاستيطان. وفي الثلاثة الأشهر الأخيرة من سنة 2010 ومباشرة بعد انتهاء فترة التجميد ابتدأ العمل بـــ 427 وحدة سكنية. (تقرير حركة السلام الآن الإسرائيلية، 2011)

**البعد الديموغرافي للمستوطنات:**

لقد ازداد عدد المستوطنين في الضفة الغربية لعام 2011 حسب دائرة تسجيل السكان الإسرائيلية ليصل إلى 334 ألفاً بزيادة بلغت 12 ألفاً خلال العام 2010 عن العام 2009. ولا تشمل هذه الإحصائيات عدد المستوطنين في مستوطنات القدس المحتلة التي أشارت آخر المعطيات إلى أن عدد المستوطنين فيها بلغ 180 ألفا، الأمر الذي يعني أن عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 يفوق النصف مليون. (رمانة، 2012: 6)

ومما زاد في عدد المستوطنين خلال عام 2010 في ظل "تجميد البناء الاستيطاني" انضمام عائلات كثيرة من أنحاء إسرائيل إلى المستوطنين في الضفة الغربية بحيث ارتفع العدد بنسبة 8% نتيجة لذلك، إضافة إلى الزيادة الطبيعية .(جريدة القدس، 2011/7/8)

لقد أثرت عمليات التوسع الاستيطاني على السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث أنها قلصت مساحة الأراضي المهيأة للدولة، بالإضافة إلى قطع التواصل الجغرافي بينها، وخلق ديموغرافيا سكانية جديدة تكون إسرائيل هي المسيطرة على الأوضاع فقط.

**المطلب الثالث: بناء الجدار العازل:**

تجد إسرائيل دائماً وأبداً ما يبرر لها تصرفاتها على أرض الواقع من خلال تذرعها بأمن دولتها وأمن مواطنيها اليهود، وهذا ما استخدمته لإقامة جدار الفصل العنصري، بهدف منع دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل دون رقابة. وقد بدأ العمل في الجدار في حزيران عام 2002، إذ اشتمل في أقسام منه على جدار اسمنتي، فيما رُكب سياج إلكتروني في معظم المناطق، وشيدت على طول طرفيه طرق معبدة، إضافة إلى الأنفاق والسواتر الترابية والبوابات المنتشرة على طول مسار الجدار. ويتراوح ارتفاع الحائط ما بين ستة إلى ثمانية أمتار. ويمر مسار الجدار في معظم أراضي الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر. إن هذا العمل يتعارض مع مبادئ الإنسانية ومع حقوق الإنسان الفلسطيني الساكن بمحاذاته. (موقع مركز الباحث، http://www.bahethcenter.net) وتبلغ مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها في الجدار نفسه (14680) دونماً، كما تم عزل حوالي 16 قرية عن محيطها الفلسطيني في هذه المناطق التي استهدفها الجدار. (رفيدي، 2004: 53)

لقد استمرت إسرائيل في معارضتها لأي قرار يصدر من أي هيئة دولية فقد رفضت قرار محكمة لاهاي العليا بخصوص الجدار، والذي نص على أن "بناء الجدار والقواعد المتعلقة به تتعارض مع القانون الدولي"(المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2005)، وتفرض من خلال ممارساتها على الأرض واقعاً جديداً يتنافى مع القرارات الدولية كافة، ويتنافى مع القانون الدولي الخاص بالاحتلال كما يجعل إمكانية العودة لما كان عليه الوضع قبل إقامة الجدار أمراً صعباً جداً ومعقداً. وهذا ما تهدف إليه الحكومة الإسرائيلية في ظل غياب رد الفعل العربي والدولي.

تهدف إسرائيل إلى فرض سياسة الأمر الواقع على أرض فلسطين، وكان الجدار العازل أحد أدواتها فقد ساهم في عدم تثبيت حدود الدولة الفلسطينية المنتظرة وترسيمها، وإيجاد فصل بين الأرض والشعب ومؤسسات الدولة. وهذا يبرز التطاول الإسرائيلي المستمر على حقوق الشعب الفلسطيني، مما يدل على ما قمت بسرده سابقاً من أن الحركة الصهيونية وإسرائيل وجهان لعملة واحدة يعزز كل منهما الآخر والهدف

الأساسي لكلاهما المزيد من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والمزيد من التضييق على الفلسطينيين حتى يقبلوا بما تمليه عليهم إسرائيل من شروط. (أبو زاهر والأشقر، 2005: 18)

**المطلب الرابع: الاستيلاء على مصادر المياه:**

قامت إسرائيل بوضع خطط للسيطرة على الموارد المائية في فلسطين حيث منعت سكان الضفة الغربية في عام 1967 الفلسطينيين من حفر أية آبار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القرار العسكري رقم 158 الصادر في 19 تشرين الثاني 1967، كما صادرت موارد المياه كافة بموجب القرار العسكري رقم 291 الصادر في كانون الأول 1968، وقد استمرت عملية مصادرة المياه التي تخص الفلسطينيين من خلال السيطرة الإسرائيلية ممثلة بسلطة المياه على توزيع المياه في الضفة الغربية المحتلة، وقد تم تدمير الآبار الفلسطينية، وجفت المصادر بسبب الحفر والضخ من آبار أعمق للاستخدام الإسرائيلي. ونتيجة لذلك سيطرت إسرائيل على 90% من ينابيع المياه في الضفة الغربية المحتلة.(أبو عمره، د.ت)

لم تكتف إسرائيل بمصادر المياه الموجودة على نهر الأردن وبحيرة طبرية والمصادر المائية الموجودة داخل الأراضي المحتلة، بل شرعت إلى التضييق على الفلسطينيين وسرقة معظم المياه المتوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن الناحية العملية يتمتع المستوطن الصهيوني في مياه أحواض الاستحمام والسباحة، في حين بالكاد يجد الإنسان الفلسطيني صاحب الأرض الأصلي في مدنه وقراه ماءً للشرب ، وتأكيداً لذلك تشير بعض الإحصائيات إلى أن الفرد الإسرائيلي يستهلك في المستوطنات الإسرائيلية أكثر من سبعة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني من المياه، وفي أيام الصيف الحارة، عندما تشح المياه، تقوم شركة المياه الإسرائيلية "Mecorot"، بإغلاق قنوات المياه على الفلسطينيين، حتى يستمر تدفق المياه إلى المستوطنات. (موقع المعهد العربي، 2012)

إذ تستنزف الدولة الصهيونية ما يقارب 82% من كمية المياه المتجددة سنوياً في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية التي ارتفعت إلى ما يقارب 85% في العام 2010. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010،: 20)

ولذلك حاولت إسرائيل تأجيل النظر في قضية المياه إلى قضايا الوضع الدائم التي تشمل بالإضافة إلى ذلك قضية القدس وقضايا الحدود واللاجئين. مما أدى إلى تعقيد السياسة العملية بسبب السياسات الإسرائيلية التي لا تعترف بأدنى حقوق الطرف الآخر وضعف المحاور الفلسطيني، فالمياه الجوفية في الضفة الغربية يجب أن تكون تحت سيطرة الدولة الفلسطينية المستقبلية وحينها ستخسر إسرائيل ما يقدر بنسبة 25-30% من مصادر المياه التي تسيطر عليها حالياً. (سليتر، 2002: 39) أن قضية المياه من المعوقات التي تقف بوجه الحكومة الفلسطينية، وقد أكد رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض ذلك بقوله: "إن موضوع المياه يعتبر أحد قضايا الوضع الدائم والذي يعرقله الإسرائيليون، والسلطة الوطنية الفلسطينية بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة المياه بشكل أفضل، والوقوف بشكل حازم أمام كافة أوجه التحديات". (موقع وكالة معاً الإخبارية،2011)

**المطلب الخامس: تهويد القدس**

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية بعد حرب عام 1967 مارست الحكومات الإسرائيلية سياسة هادفة إلى تفريغ مدينة القدس من سكانها العرب والضغط عليهم بكافة الأشكال والوسائل من أجل أن تبقى القدس عاصمة أبدية لدولة الاحتلال توافق مع الفكر الصهيوني الذي يصر دائماً وأبداً باعتبار أن القدس العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل، كما يطالب قادة هذا الفكر من الصهاينة بمحاولات لهدم المسجد الأقصى وبناء هيكل سليمان مكانه.

ارتفعت وتيرة اقتحامات المتطرفون اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد الأقصى، إذ بلغ مجموع هذه الاقتحامات 43 اقتحاماً ما بين 2008/8/21-2009/8/21، وهذا يمثل نحو ضعف مجموع الاقتحامات المنفذة خلال

السنتين اللتين سبقتا الفترة المذكورة، والبالغ عددها 21 اقتحاماً، وفي الجانب الآخر شهدت سنة 2009 تواصل الوتيرة المتسارعة للحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه، وقد بلغ مجموع مواقع هذه الحفريات 25 موقعاً حتى شهر أب 2009، منها 12 حفرية نشطة، و13 حفرية مكتملة. ويظهر أن حفريات الجهة الغربية للمسجد تكاد تصل، أو وصلت، إلى أسفل قبة الصخرة. بالإضافة إلى ذلك ولتهجير سكان القدس هدمت سلطات الاحتلال 84 منزلاً من المنازل العربية في مدينة القدس خلال سنة 2009، ليبلغ بذلك مجموع المنازل التي هدمت في المدينة في الفترة ما بين (2007−2011) حوالي 277 منزلاً. مع التنبيه إلى وجود نحو ثمانية آلاف منزل مهدد بالهدم في القدس، من بينها مئات المنازل في حي البستان في القدس، ضمن مخطط لترحيل ما يزيد عن 1.500 فلسطيني من أجل فسح المجال لبناء "مدينة داود التاريخية". (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للعام 2009: 289)

حرصت الأوساط الصهيونية الداعمة لفكرة "المعبد" على تكثيف تواجدها في المسجد إلى حد جعله حدثًا يوميًا وطبيعيًا، تمهيدًا لفكرة "حقها" باقتسامه مع المسلمين تجنبًا للاحتكاك، وبدأ المسجد يشهد اقتحامات وجولات مكثفة للعسكريين بزيهم العسكري، بالإضافة إلى المتدينين بعد رفع الشرطة الإسرائيلية الحظر على دخولهم، والتغاضي عن أدائهم لبعض الطقوس في المسجد، والسياح الذين يدخلون تحت إشراف الشرطة الإسرائيلية وكثير منهم من يهود الخارج. وبحسب رصد مؤسسة عمارة الأقصى فإن 6,881 مستوطنًا اقتحموا المسجد خلال عام 2012، بالإضافة إلى 3,950 جنديًا باللباس العسكري، و284,906 من السياح الأجانب، وهذا يجعل عدد الصهاينة الذين يدخلون المسجد يوميًا حوالي 810، يهودًا كانوا أو مسيحيين، وهو معدل آخذ بالارتفاع.(الحسن ، 2013)

مما تقدم يتبين اختلاف الأدوات والسياسات الإسرائيلية المتبعة بشأن القدس لتحقيق الهدف ذاته المتمثل بالتضييق على السكان العرب بشكل كبير ومحاصرتهم وتهجيرهم، فمن سياسة الهدم الذي تتعرض له أحياء سلوان والشيخ جراح إلى منع لم شمل العائلات المقدسية، إنها أدوات من الحرب التي تقودها إسرائيل ضد الوجود

العربي الفلسطيني الإسلامي في القدس وفي هذا الإطار تم سحب إقامة 14 ألف فلسطيني في القدس الشرقية منذ عام 1967 لغاية 2011. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2011) كل ذلك يتم دون أن يقابله موقف عربي وفلسطيني موحد يقف في وجه هذه المخططات ويفضحها. ويرى حاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية أن نموذج دولة المؤسسات الذي ينتهجه رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، يشجع الاحتلال على تهويد القدس، وهذا ناجم عن عدم تضمين القدس في خطة إقامة الدولة المستقبلية، وعدم تخصيص ميزانيات كافية وخطة واضحة بشأن ملف القدس. (عبد القادر، 2010)

مما سبق نستنتج إن إسرائيل قد مارست مجموعة من السياسات التي ساهمت في فرض السياسات الإسرائيلية على فلسطين لتحقيق أهدافها في التوسعية وتهويد القدس ومن هذه السياسات التي تنعس على الدولة الفلسطينية ما يلي :

- تقليص مساحة الأرض التي تسعى الدولة الفلسطينية إلى تحديدها وترسيمها، وتحجيمها بالمستوطنات والمواقع العسكرية التابعة لدولة الاحتلال، بالإضافة إلى تهميش صلاحيات الدولة الفلسطينية، واعتبار أن الأمن الإسرائيلي هو أهم من الأمن الفلسطيني.
- تحطيم المؤسسات الفلسطينية وذلك بتدميرها مادياً بالقصف خلال الاجتياحات، وإزالة الهيبة والسيادة للدولة الفلسطينية، من خلال ربطها بإسرائيل في أية معاملة أو خدمة تقدمها الدولة لمواطنيها، وبذلك لا يشعر المواطن بهيبة الدولة أو بسيادتها.
- ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وجعل السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية.
- تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من النواحي الممكنة السياسية والجغرافية والاقتصادية كافة. وفرض النموذج الإسرائيلي للدولة الفلسطينية المتمثل في نموذج حكم ذاتي يقدم للسكان الذين يقعون تحت الإدارة الفلسطينية.

**المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الفكر السياسي الصهيوني في ضل عملية السلام:**

تؤثر قضية الوجود دائماً في إسرائيل، فهذه الدولة التي لم تكن موجودة أصلاً قبل عام 1948، والتي سيطرت عليها التوجهات السياسية الصهيونية المتشددة المتمثلة بعلو الشأن و"شعب الله المختار" والعنصرية تجاه الآخرين، ما تزال تنشغل إلى الآن بعقدة الوجود وبعقدة الأمن.

تفترض إسرائيل أن تتبنى الدول الأخرى نظرتها إلى أية تطورات داخلية أو إقليمية أو دولية، وتراها من الاتجاه القائم نفسه على فكرة الوجود والبقاء، فالوحدة بين أي بلدين عربيين أو حتى التكامل بينهما تراه إسرائيل تطورًا يشكل خطر أو تهديداً على وجودها(عبد الحي، 2012: 1)

ويواجه الفكر السياسي الصهيوني مجموعة من التحديات الفكرية نتيجة عملية السلام التي ترتبط بالتهديدات الأمنية، وطبيعة النظام الدولي ، والثورات العربية ، وسيتم شرحها من خلال ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: التهديد الأمني.

المطلب الثاني: تطورات النظام العالمي.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه الفكر السياسي الصهيوني.

**المطلب الأول: التهديد الأمني**

لقد امتدت آثار التحولات الكبرى التي أصابت بنية المجتمع الدولي إلى مفهوم الأمن لدى دولة إسرائيل، إذ أصبح مفهوماً شمولياً ولا يقتصر على مفهوم الصراع العضوي ولا على البيئة الخارجية فقط، بل أصبح يرتبط بالبيئة المجتمعية داخلياً وخارجياً وتأكيداً لذلك يقول شمعون بيرز عن الأمن: "إن منظورنا الجديد للأمن في المنطقة ليس محصورًا في البعدين الجغرافي والطبوغرافي، وعلينا إعادة النظر في مفهومنا للحرب كوسيلة للعلاقات الدولية"، ويؤكد عوزي برعام الفكرة ذاتها بتحديده لمعنى الأمن بالقول بأن "الأمن الحقيقي هو الأمن الاقتصادي".(عبد الحي، 2012: 3)

ومع التحول في مفهوم الأمن، من التهديد العضوي إلى المشاركة في الاعتماد المتبادل بين الكيانات السياسية في التوجهات الدولية، تغيرت الوظيفة الإقليمية للقوى الإقليمية المركزية من منظور القوى القطبية الدولية، وهو ما شعرت به إسرائيل، فأكدت وظيفتها في إطار الشرق الأوسط الكبير والصغير من حيث حاولت وتحاول التأثير بشكل أو بآخر على الدول الأخرى، لكن إسرائيل بحكم تأثرها بالفكر الصهيوني وارتباطها الشديد بالأمن بقيت عاجزة عن التخلص من الأبعاد التقليدية للأمن، وتركزت مخاوفها في ثلاثة أبعاد: (عبد الحي، 2012: 4)

أ. **البعد الديموغرافي:** تنظر الصهيونية بقلق شديد للنمو الديموغرافي الفلسطيني، وبناء على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي بنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2012 في الأراضي الفلسطينية حوالي 4.29 مليون نسمة، منهم 2.18 مليون ذكر و2.11 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل 100 أنثى. وفي حين بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي 2.65 مليون نسمة، منهم 1.35 مليون ذكر و1.30 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل 100 أنثى. بينما قدر عدد سكان قطاع غزة لنفس العام بحوالي 1.64 مليون نسمة، منهم 835 ألف ذكر و809 آلاف أنثى بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكر لكل 100

أنثى. ( الجهاز المركز للاحصاء في فلسطين ، 2012) بوتيرته الأسرع من وتيرة النمو اليهودي وهذا بدوره من وجهة النظر الصهيونية سيؤدي إلى تهديد الهوية القومية اليهودية، وقد تبدأ آثار ذلك واضحة مع عام 2025 عندما يصل عدد السكان الفلسطينيين إلى نسبة مقاربة من عدد السكان اليهود، وإسرائيل كما تصف نفسها بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، سوف تضطر إلى أن يكون تمثيل العرب الفلسطينيين داخل المؤسسات اليهودية في الدولة أكبر بكثير مما هو موجود حالياً، حتى بعض الساسة الصهاينة قد علق على ذلك بالقول: إنه في ظل التزايد السكاني للفلسطينيين فسوف يأتي يوماً يصبح رئيس الدولة عربي. والمعالجة الأمثل لذلك هي في "تهجير الفلسطينيين" ولو على مراحل إلى خارج فلسطين، غير أن هذا التهجير أصبح أقل يُسرًا مما سبق، وهنا يبرز المأزق الأول لنظرية الأمن الإسرائيلي؛ فالنقاء العِرقي هو الحل الأمني الأمثل، لكن تجسيد هذا النقاء أصبح أمرًا شبه متعذر، رغم أن اليمين الإسرائيلي يراهن على رخاوة البيئة الإقليمية وقابليتها للتكيف مع التهجير، كما أن أكثر من ثلثي الشعب اليهودي يؤيدونه. (عبد الحي ، 2012)

ب. **بعد العمق الإستراتيجي للدولة الإسرائيلية:** على الرغم من التطور التكنولوجي الكبير في مجال صناعة الأسلحة النووية والدفاعية والهجومية إلا أن العسكريين الصهاينة يعدون عمق دولتهم الإستراتيجي هو تقريباً 40 كيلو متر مما يجعل من إسرائيل لا تفكر بأي انسحاب لحدود عام 1967، ورغم أن التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة –لاسيما في قطاع تكنولوجيا الصواريخ– قلَّص إلى حد بعيد من أهمية العمق الإستراتيجي، فإن إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على الاحتفاظ بتواجد عسكري على نهر الأردن، وجعل حدود الدولة الفلسطينية القادمة خارج الجدار العازل يؤكد استمرار هيمنة المفهوم التقليدي للأمن على صانع القرار الإسرائيلي أدى توصل إسرائيل إلى عقد معاهدات واتفاقيات سلام مع الدول المحيطة بها، ومع الفلسطينيين إلى زعزعة بعض الأسس المهمة فى النظرية الأمنية الإسرائيلية التى تنص على ضرورة نقل المعركة إلى أرض العدو ولكن لو شن العراق أو إيران مثلا حربا ضد إسرائيل (بالصواريخ) فلن يكون بالإمكان نقل المدرعات الإسرائيلية عبر الأردن أو

استخدام المجال الجوى الأردني لأن ذلك يعد خرقا لمعاهدة السلام معها. ( المجذوب ، 2013)

بالإضافة إلى ذلك، فإن الساسة والمفكرين الإسرائيليين ينظرون إلى مسألتين أخريين على قدر من الأهمية وهما: مواجهة الحركات والأحزاب الإسلامية المتشددة مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، والخوف من أن يصل لهذه الحركات أو الأحزاب أية أسلحة من مصادر خارجية قد تساهم في تهديد أمنها القومي، وهنا يبرز جلياً للعيان أن الخوف الإسرائيلي يمتد ليشمل أيضاً دول إقليمية أخرى مثل إيران رغم بعدها الجغرافي عن فلسطين المحتلة. لذلك تراوغ الدولة الصهيونية بعدم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة لاعتقادها أن الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام 1967 يشكل لها مأزقاً يُفقدها العمق الاستراتيجي بالمنظور القديم، وعدم الانسحاب يزيد أيضاً من المساحة المتاحة أمام التنظيمات المسلحة لممارسة نشاطها الذي يمكن أن يتطور تكنولوجياً إلى حد بعيد.وهنا يتضح أن ما قامت به إسرائيل من مشاريع أمنية حديثة من أجل تعزيز حماية الأمن الداخلي لها متمثلاً ذلك بالقبة الحديدية لمواجهة الصورايخ من قطاع غزة أو من لبنان أو غيرهما. (عبد الحي، 2012: 4)

ج. **بعد الحليف الاستراتيجي الدولي:** يتضح لنا من دراسة تاريخ الحركة الصهيونية منذ مؤتمراتها الأولى المتعددة إلى أن هذه الحركة قد اعتمدت دائماً على حليف دولي يساندها في مختلف المجالات، فمن الاعتماد الأولي والأساسي على بريطانيا قبل وعد بلفور إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لعقود طويلة، يبرز دور الولايات المتحدة جلياً في مساعدة الحركة الصهيونية ودولة الاحتلال خلال هذه العقود الطويلة وتعد إسرائيل الولايات المتحدة الحليف الأكثر ديمومة لها وتحاول من خلال جماعات الضغط الصهيونية المتواجدة على الأراضي الأمريكية وفي أماكن مختلفة من العالم أن تضغط على السياسات الأمريكية لتصب في مصلحة دولة الاحتلال.

إلا أن إسرائيل وما تواجهه من هوس في مسألة الأمن القومي لديها تعد أن دوام المساندة الأمريكية لها في الأحوال كافة في المستقبل يمكن أن يتغير، لأن العلاقات الدولية بين الدول لا يحكمها نسق واحد، وهو ما تشير له ظواهر كثيرة لاسيما في أوساط قطاعات في النخبة الأميركية.( Malka,2011: 99-101)

ثمة بعض العوامل التي جعلت القادة الصهاينة يفكرون في الاعتماد على الذات في مسائل هامة جداً لديهم مثل الأمن، ويعزز من توجههم إلى الصناعة العسكرية المحلية وتطويرها، كما يعزز مسألة هامة عندهم مثل مسألة التسلح النووي.

**المطلب الثاني: تطورات النظام العالمي وتأثيرها على إسرائيل**

ثمة مجموعة من المؤشرات لها صلة بمستقبل إسرائيل على المستوى الإستراتيجي بعيد المدى، ويمكن إيجازها فيما يلي:

**أ -مكانة الدولة**

على الرغم من النجاح الحالي لدولة الاحتلال في إنشاء شبكة من العلاقات الدولية، إلا أن تقاليد الدولة في التراث اليهودي تقاليد ضعيفة، فالمجتمع اليهودي عرف تقاليد الأقليات معرفة جيدة عبر تاريخه، لكنه لا يمتلك تراثًا في مجال العلاقات الدولية، ويتضح هذا من أن العلاقات الدولية المعاصرة تستند لمبدأ المساواة بين الجماعات السياسية المتعددة والمتنوعة، لكنه لا يتسق مع فكرة شعب الله المختار، ويتعزز هذا الخلل بأن العقائد والأديان كافة منفتحة لانضمام الآخرين لها خلافاً للدين اليهودي الذي يعد ديناً منغلقاً وغير منفتح على الأديان بالرغم مما يشهده العصر الحالي من حوار للأديان، ويعزز هذا الانغلاق يهودية الدولة، وهو أمر مفارق لتوجهات المنظومة القيمية الإنسانية المعاصرة، فجميع التيارات الفكرية والأديان الرئيسة التي عرفتها الإنسانية منفتحة لعضوية أي فرد من أي مكان، ما يعني أن التيارات الأيديولوجية والأديان غير مرتبطة بشعب أو إقليم محدد باستثناء الأيديولوجيا القومية. (عبد الحي، 2012: 5)

**ب -التكتلات الإقليمية**

ربط الأمريكيون والإسرائيليون عملية «التسوية السياسية » بالتنمية في المنطقة وبناء المصالح المشتركة. ويذكر شمعون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» فرضية أساسية اشتراطية وهي أن إرساء نظام اقليمي مرهون بنجاح عملية السلام الإسرائيلية ــ العربية ويضيف بيرز أنه في المرحلة الآتية بعد توطيد العلاقات الثنائية والمتعددة تستدعي إقامة صناعات اقليمية من خلال الهيئات العالمية والاتحادات الدولية المستقلة، ويصل الى المرحلة الثالثة التي تشمل سياسة الجماعة الأقليمية مع التطور التدريجي للمؤسسات الرسمية، ويقترح أنه في حال انقطاع القنوات الدبلوماسية مؤقتا خلال نشوب أزمة ينبغي أن تكون للمنطقة قوات تستطيع الرد على العدوان في الحال بصورة مؤثرة(بيريز، 1994: 67).

يطرح بناء التكتلات الإقليمية على إسرائيل مشكلة تحديد الإطار الإقليمي الذي يمكن لها أن تحقق من خلاله رؤيتها الإستراتيجية القائمة على البقاء والوجود والأمن، وهنا ستجد إسرائيل نفسها أمام خيارين للتعامل مع هذه الظاهرة: (عبد الحي، 2012: 7)

1. أن تندمج في كتلة إقليمية بالمعنى التقليدي، وليس أمامها في هذه الحالة إلا المنطقة العربية أو أوروبا، لكن لكل منها مشكلتها، فالاندماج أو التكامل في المنطقة العربية (شرق أوسط جديد) يعترضه إرث تاريخي ومعاصر للصورة اليهودية في الذهن العربي، رغم أن هذا الخيار قد يغري هذه الدولة، إذْ إن التكامل مع المنطقة العربية يضمن لها موقعاً متقدماً بين دولها. أما الاندماج أو التكامل مع أوروبا سيجعل من إسرائيل الطرف الأضعف في عملية صنع القرار نظراً لقوة الدول الأوروبية وتقدمها على إسرائيل.

2. أن تندمج في تكتل لا يقوم على أساس إقليمي، أي تكتل عبر إقليمي على غرار تكتل البريكس(BRICS) الذي يتكون من عدة دول "روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا".

**ج -العلمانية**

وصل الصراع بين العلمانيين والمتدينين ذروته عام 1986، حين حدثت مواجهات حادة بين الطرفين، سالت فيها دماء يهودية، حسب تعبيراتهم وكان الصراع حول محكمة العدل العليا التي يرفض المتدينون وجودها، وحول حرمة (يوم السبت) ووقف الباصات عن العمل في ذلك اليوم. ومازال الصراع متواصلاً حول خدمة المتدينين في الجيش، الذي يرفضونه، ويصرّون على إمكان وجود جيش موازٍ متدين للدفاع عن (أرض إسرائيل؟)، ومازال الصراع متواصلاً حول إيجاد دستور للدولة وحدود دائمة، كما يطالب العلمانيون؛ أو قسم كبير منهم إذا شئنا الدقة العلمية. كان بن جوريون قد توصل لما عُرف بين العلمانيين status quo آنذاك بـــ (اتفاقية الوضع الراهن) والمتدينين، بتجميد كل قضايا الخلاف الكبرى حول الدستور والحدود والمحكمة العليا والخدمة في الجيش وتعريف من هو اليهودي. وبحسب المسيري "إن إسرائيل كيان له خصوصيته وقوانينه، ومعظم المتدينين فيه ليسوا متدينين، ومعظم العلمانيين فيه ليسوا علمانيين أيضًا"، وربما في ذلك الكثير من الصحة، إذا أخذنا الأمور بحرفيتها، فهناك الكثير مما هو مشترك بين التيارين، وهم يجلسون معًا في حكومات متعاقبة. منذ قيام الدولة العبرية في فلسطين. (أبو بكر، 2011: 4)

يظهر الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي من خلال التناقض الجذري بين توجه يدعوا لبناء إسرائيل باعتبارها مجتمعاً منغلقاً على نفسه يرفض ويحارب الآخرين، وتوجه آخر يدعوا لإقامة مجتمع منفتح يسعى للتكامل مع الحضارة الإنسانية، إلا أن تتبع تنامي التيارين يكشف عن أن البيئة العالمية تزداد انفتاحًا، بينما التيار المنغلق يتنامى في المجتمع الصهيوني من خلال بروز الأحزاب الدينية وسيطرتها على دولة إسرائيل، وهو ما يمهِّد لتصادم لاحق بين الجانبين، وتبدو ملامح ذلك في التشخيص الذي قدَّمه أمنون روبنشتاين للوضع داخل إسرائيل، بالقول: "إن هناك غروبًا للفكر البراجماتي والواقعي ونمو ظاهرة المسيحانية الدينية الجديدة، والهروب إلى أحضان الأرثوذكسية القديمة وظاهرة الأنا النفعية، وتزايد رجال الورع الذاتي حاملي شعار "العالم كله ضدنا". ويشكل العلمانيون نحو 20% من المجتمع الإسرائيلي، وتكمن المشكلة الأساسية في فكرهم أنهم أقل ارتباطاً بالفكر التقليدي أو اليميني أو الديني

اليهودي، فالفكر اليميني المتطرف يرى الصهيونية واليهودية مجرد نتاج طبيعي للتراث التاريخي والديني اليهودي، بينما يرى الفكر العلماني أن تكون إسرائيل دولة يهودية بدون الدين اليهودي، وهو ما يجعل مفهوم القومية للشعب الإسرائيلي كما يرى ليبوفيتش "ليس له أية دلالة إلا في الإطار السلطوي الذي تعيش فيه الجماهير اليهودية وهو دولة إسرائيل"، ويرى كذلك "أن إسرائيل إطار سياسي تتقرر حدوده بحسب ضرورات الواقع القائم فعلاً، وبحسب الحاجيات والإمكانات القائمة فعلاً". وتتسع الفجوة بين إسرائيل والعالم بسبب الفكر الصهيوني، من خلال تبنيه بشدة للأمن والغلو في التطرف واستخدام العنف، ونجد أن جوهر الحركة الصهيونية يمثل حالة ذيليه تابعة للفكر والحضارة الغربية، التي جاءت نتيجة لإفرازات الاستعمار الغربي البريطاني للمنطقة واستمرت تابعة للحضارة الغربية والأمريكية، على مستوى الفكر والممارسة معاً، وإلى أن يتغير هذا الفكر المسيطر على الدولة بشكل كبير ستبقى الفجوة على ما هي عليه.(عبد الحي، 2012: 9)

**المطلب الثالث: العقبات التي تواجه الفكر السياسي الصهيوني:**

لم تكتفِ مخططات الحركة الصهيونية لغزو الأمة العربية واحتلال فلسطين فقط، بل إنها أيضاً حاولت وما تزال تحاول نقل الصراع من الجبهة العسكرية إلى ساحة الفكر والثقافة. ورغم كل ما سخرته من أموال طائلة ووسائل ذات صفة تقنية عالية في نشاطاتها وتحركاتها، إلا أنها واجهت وتواجه العديد من المشاكل المستعصية التي تعترض طريق عملها وتحد من تنفيذ مخططاتها في هذا المجال من أهمها ما يلي: (بني ملحم، 2012: 151)

أولاً: مشكلة البعد الإنساني في العقيدة اليهودية: إذ ترتكز الحركة الصهيونية في أبعادها الفكرية على مقولات دينية ترى بأن الشعب اليهودي هو: "شعب الله المختار"، اختاره الله تعالى ليحكم على الآخرين طبقاً لما ورد في تعاليمهم الدينية المحرفة، ويحق له تذليل جميع ما يعترض طريقه بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك استخدام العنف والوحشية في قتل الشعب العربي، أو نهب ثرواته فالعالم بأسره يجب أن يخضع للحكم اليهودي وفق عقيدتهم.

وتنص النصوص التوراتية المحرفة على أن حدود دولتهم مقدسة وضعها الله لها منذ نزول الناموس الأعظم على موسى نبي الله، وهذه الأرض هي أرض كنعان التي تبدأ-حسب زعمهم- من نهر النيل إلى نهر الفرات، ولا بد من عودتها إليها وأن تبقى بأيدي اليهود بأية وسيلة وبأية طريقة. لقد ساهمت تلك التعاليم في تطوير الفكر الصهيوني العنصري الاستبدادي الذي يحمله الصهاينة وجعلتهم يعانون من أزمات حادة حالت وتحول دون تمكينهم من التعايش السلمي مع الآخرين (بني ملحم، 2012: 152).

لقد ساهمت التعاليم الدينية المحرفة بوضع مرتكزات وأساسات عنصرية غذت التطرف في فكر الحركة الصهيونية ومنها: عدم الاعتراف بالشعوب الأخرى، واعتبار الشعوب خدماً لهم، فالمجازر الوحشية التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الشعوب العربية قبل الاحتلال، وسياسة التشريد والتنكيل التي ارتكبوها ضد شعب فلسطين ولبنان وآخرها ضد شعب غزة لم يدع هناك أية فرصة ممكنة للتعايش تعايشاً سلمياً مع العرب. (فولك ، 2009).

ثانياً: افتقاره للحضارة: يتضح من قراءة التاريخ الثقافي والحضاري عدم تمتع الكيان الصهيوني بثقافة وحضارة خاصة به. فلقد نشأ الكيان الصهيوني بدعم وتأييد استعماري خارجي، وتمكن من تكوين حكومة سياسية بلا دستور واضح المعالم يقودها مجموعة من الساسة الذين ينتمون إلى المؤسسة العسكرية قلباً وقالباً، انتزعت اعترافات الدول بها تحت التأثير من قبل هذه الدولة ومن قبل الشركاء الاستراتيجيين لها وعلى رأسهم الولايات الأمريكية المتحدة، وهي كيان يدعي المدنية والأصالة من خلال الإفادة من المقتبسات المتناثرة هنا وهناك من ثقافات وحضارات الأمم الأخرى. وبالمقابل حاولت وتحاول مصادرة وطمس المعالم الفكرية والثقافية للشعب العربي الفلسطيني.(الحسيني، رفيق، 2009).

يعد الكيان الصهيوني مرآة لإفرازات حركة الاستعمار العالمي وما زال يمثل الأداة والآلة لتنفيذ مخططاتها التي تصنع وتستخدم في المراكز الغربية والأمريكية لأجل حماية المصالح الحيوية والاستراتيجية لتلك القوى في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالثورات والموارد الطبيعية.

ثالثاً: عدم الاتفاق على معتقدات وقيم ثابتة في المجتمع الإسرائيلي: وذلك بسبب أن هؤلاء الصهاينة أتوا من مجتمعات متعددة الأعراق ومختلفة اللغات، من أجل استعمار فلسطين وإقامة دولتهم العنصرية فيها، فمنهم الفلاشا سكان الحبشة، ومنهم الألمان، ومنهم الخزر، والمفروض أنهم من الجنس التركي.(الحافظة، 1968).

ارتهنت أفكار الحركة الصهيونية منذ بداياتها بالمكونات الفكرية للحضارة الغربية حيث تقوم على مقابل الحصول على الدعم المستمر والحماية الدائمة لها أرض فلسطين العربية. وهذا يعني أنها رغم تبنيها لشعاراتها الدينية تقوم بوظيفة استعمارية ثابتة في المنطقة العربية، قابلة للتغير في مضمونها شريطة المحافظة على وضعها الوظائفي الثابت دون تغيير (المسيري، 2009: 1).

# الفصل الخامس

## السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع الفكري الصهيوني العربي

### المبحث الأول: الصهيونية في مرحلة ما بعد السلام:

ساهمت عملية السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية بالتساؤل عن دور ووظيفة الفكر السياسي الصهيوني في المراحل القادمة، حتى أن الرأي السائد في المنطقة يثير تساؤلاً عن مدى إمكانية الصهيونية اليوم أن تقدم للسلام من دون الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني لديه حقوقه الكاملة والمشروعة في تحقيق هويته الذاتية والوطنية على أرضه.

عندما جرى توقيع اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ظهرت في الدوائر الصهيونية بدايات تناقص بين الثوابت الأيديولوجية وآليات العمل السياسي، وقد عد الكثير من السياسيين الإسرائيليين أن حكومة مناحيم بيغن أقدمت على التنازل عن أرض يهودية هي جزء من أرض إسرائيل الكبرى الممتدة من نهر النيل إلى نهر الفرات، ثم تضاعفت كمية الشكوك بعد دخول حكومة أسحق شامير إلى مؤتمر مدريد للسلام في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت هذه الشكوك على فرضية مؤداها حتمية اضطرار إسرائيل للتنازل عن أراضٍ تعد جزءاً من المقولة الأيدلوجية الصهيونية وامتداداً حيوياً للأمن القومي الإسرائيلي.

دلت تجربة المسارات التفاوضية وخصوصاً على الجهة الإسرائيلية- الفلسطينية، على المأزق الذي يعيشه الفكر السياسي الإسرائيلي حيال مبدأ التنازل عن الأرض، وما من شك في أن عملية السلام التي بدأت في مدريد 1991 فتحت حواراً أكثر حدة وحيوية بين تيارات المجتمع الإسرائيلي، وثمة من يذهب إلى الاعتقاد بأن عملية السلام التي توقفت الآن، قد أسست لزمن إسرائيلي جديد تتكثف فيه المساءلات حول وظيفة الدولة ودورها وهويتها ومستقبلها وأساساً حول علاقتها بالصهيونية.

ساهمت عملية السلام بأن جعلت من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني يؤمنان بضرورة تقديم التنازلات من كلا الطرفين، وتتضح هذه التنازلات من خلال أمرين:

الأول: استبعاد فكرة إسرائيل الكبرى، أو أرض الميعاد، وبالتالي استبعاد كل الدعاوى الصهيونية التاريخية والدينية والأيديولوجية التي تعد الضفة الغربة وقطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل من دون أن يعني ذلك استبعاداً لما يسمى الضرورات الأمنية وما إلى ذلك من مبررات تسمح بالتفاوض حول وجود إسرائيلي ما بشكل دائم، أو مؤقت في تلك المناطق.

الثاني: استبعاد فكرة وحدة التراب الفلسطيني على الأقل من جانب الطرف الفلسطيني المفاوض، وبالتالي استبعاد الحجج التاريخية والدينية والأيديولوجية التي تعد أن إسرائيل بكاملها كيان مغتصب لأرض فلسطينية من دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال استبعاداً تلقائياً تاماً للهوية الفلسطينية. أن قراءة متأنية لهاتين المسلمتين، وفكرة وحدة التراب الفلسطيني كفيلة بإبراز أن الثمن المطلوب سداده من إسرائيل إنما يتمثل من الناحية العملية في التنازل عن أحد الأركان الرئيسة للصهيونية وهي فكرة أرض الميعاد.

**السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع برؤية فكرية حضارية:**

بعد اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية حدثت تغييرات في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، وتغير الصراع من مسلح إلى صراع في مرحلة السلام، وعقدت اتفاقيات ومعاهدات سلام بين طرفي الصراع. ومنذ ذلك الوقت إلى الوقت الحالي والكتابات تتحدث وتبحث عن مدى جدية الكيان الصهيوني في علاقته السلمية مع العرب في زمن السلام. ربما جاءت تلك التساؤلات نتيجة لممارسات العنف الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل عبر مراحل السلام (بني ملحم، 2012: 155). وعند الحديث عن مستقبل الصراع العربي-الصهيوني ومحاولة البحث في الأمور الاستشرافية له في مرحلته المعاصرة يمكن أن تقسم العملية الاستشرافية لطبيعة هذا الصراع إلى مراحل متعددة وتطرح سيناريوهات ورؤى مستقبلية لها وفق الاحتمالات الآتية:

1. ما يزال الجانب الصهيوني يقوم بدوره الوظيفي الاستعماري في المنطقة العربية ويعتقد وفقاً لنظرته الاستعلائية ومنطلقه الفكري والتغييرات الدولية والإقليمية أنه ما يزال يمتلك عناصر القوة لتنفيذ أهدافه الاستعمارية في مرحلة السلام أو مرحلة ما بعد توقيع الاتفاقيات مع بعض الأطراف العربية وليس كلها، أما الطرف الفلسطيني ربما أدرك ويدرك أن دخوله بعملية التسوية لم تكن نتيجة قرار شعبي وقيادي واعي وجاءت نتيجة للإحباطات التاريخية التي مر بها الشعب الفلسطيني في تجربته الوطنية، ومعاناته اليومية التي يعيشها، ناهيك عن التعقيدات الأخرى المحيطة به مقارنة بعناصر القوة والدعم الإقليمي والدولي التي يتمتع بها الصهاينة.(كيالي، 2009).

يطرح هذا السيناريو أسئلة على الساحة الفلسطينية منها على سبيل المثال، هل تملك القوى الفلسطينية بقواها الذاتية المتواضعة وظروفها الراهنة القدرة على فرض التسوية السلمية التي تريدها على إسرائيل؟ وهل تملك المقدرة على الخروج من دائرة السلام، وهل من مصلحتها القيام بذلك؟ وهل تستطيع هذه القوى أن تقاوم الاستيطان وبناء الجدار العازل وإدامة الحصار ضد الشعب الفلسطيني؟ أسئلة كثيرة متعددة تثار وتطرح على الشعب الفلسطيني وهو ليس وحده معني بالإجابة عليها، فهذا الشعب المحاصر الضعيف والذي يقف أو يحاول أن يبقى واقفاً في وجه السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إقصاءه وإضعافه، إذ يجب على الدول العربية مساندة هذا الشعب ومساندة القوى الفلسطينية المختلفة في وجه هذه السياسات، وهنا يجب على جامعة الدول العربية أن تقوم بدور أكثر أهمية تجاه القضية الفلسطينية.

ويتوقع وفقاً لهذا السيناريو الاستمرار بعملية السلام الحالية لحل الصراع، التي تقودها وتشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحاول توفير قوة دفع محددة لها، لتصل بها إلى مفاوضات الحل النهائي وفقاً لما تراه مناسباً ويتناسب مع مصالح الصهيونية ودولتها العنصرية. فإذا نجح وتحقق هذا السيناريو عندها ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تقبل بإفرازاته والنتائج المترتبة عليه، وتقوم بحماية أمن الدولة الصهيونية وتسيطر الدولة الصهيونية على القدس والأماكن المقدسة فيها، وتبقي على بعض

المستوطنات في الضفة والقطاع مع حصولها على بعض المناطق الفلسطينية، وتحرم اللاجئين من العودة إلى ديارهم في فلسطين العربية المحتلة (الدجاني، 1999: 58).

نرى ذلك؛ لأن الكيان الصهيوني يفسر السلام مع العرب تفسيراً خاصاً به يتناقض مع كل المواثيق الدولية التي دعت لإرجاع الحق الفلسطيني أو بعضه- على الأقل- لهذا الشعب الذي عانى الكثير نتيجة للغزو الصهيوني الاستحلالي لأرض فلسطين (الجلاهمة، 2009: 1). إن هذا الكيان يرى أن لا قيمة للسلام إذا لم يحقق له كل أهدافه، ويتجاهل المطالب العربية لهذه الحقوق في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ولذلك نجد بعض قياداته العنصرية تطلب من العرب عدم النظر إلى موضوع الصراع من الناحية التاريخية، بل عليه الاستجابة للناحية الواقعية والواقع الجغرافي الحالي وضرورة التأقلم معه (بني ملحم، 2012: 155). وهذه بالطبع مكيدة أخرى من المكائد الصهيونية التي كما أشرت سابقاً تحاول أن تفرض الوقائع على الأرض ومن خلال كسبها للوقت الذي تعثرت وتوقفت فيه عملية السلام فإن هذه القيادة تحاول دائماً كسب المزيد من الأراضي والتوسع في عمليات الاستيطان وتقوم بين الحين والآخر بضرب مواقع فلسطينية حتى تضعف من القوى الفلسطينية الموجودة في الداخل، وحتى تبقى الفتنة قائمة بين الفصيلين الأكبر حركتي فتح وحماس.

أي إن إحلال السلام من المنظور الصهيوني لا يكمن في المباحثات التي تتعلق بالأراضي العربية والفلسطينية المحتلة والقدس والمستوطنات الصهيونية في الأراضي العربية وعودة اللاجئين وغيرها من المواضيع الأساسية في الصراع، بل يكمن أيضاً بوجود تبادل ثقافي واقتصادي مع المجتمعات العربية (بريس، 1992). وتأكيداً لذلك يواصل الكيان الصهيوني بناء وتشييد الجدار العازل في الأراضي العربية المحتلة، وممارسة العدوان والحصار ضد الشعب الفلسطيني رغم كل الاعتراضات المحلية والدولية عليه.

إن حل الصراع العربي –الصهيوني وفقاً لهذا السيناريو يمثل حلاً عنصرياً يأتي متوافقاً مع أهداف الحركة الصهيونية والقوى المساندة لها، لكنه لا يمثل حلاً حضارياً إنسانياً ينسجم مع حقوق الشعب الفلسطيني العربي الذي يسعى إلى الوصول إليها. ولذلك

سيكون لهذا الحل تداعياته المستقبلية ومضاعفاته على طرفي الصراع العربي والصهيوني وسوف تقود هذه التداعيات والمضاعفات لمرحلة جديدة يدخلها هذا الصراع.

2. يبرز السيناريو الآخر لحل الصراع من خلال ما يتطلب من العرب وجود فكر عربي إسلامي موحد يرتكز على مبادئ وقيم في التعامل مع هذا الصراع، منها الإيمان بالقيم الإنسانية العليا والالتزام بها والتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كافة. إن الانطلاق للعمل في المرحلة المقبلة من الصراع يتطلب الإيمان بحق وحرية كل شعب وأمة وحضارة في الحرية والمساواة والعدالة والتعاون لمصلحة البشرية. وهذا الإيمان هو جزء من الإيمان بالله الواحد الذي يوفر البعد الروحي للعمل بموجبه. وبناء عليه، فإن الهدف الواجب الوصول إليه يتمثل في ضرورة تحرير بيت المقدس والأرض العربية من الصهيونية والوصول إلى الحل الإنساني والحضاري لأطراف الصراع العربي الصهيوني، أي لعرب فلسطين واليهود على حدٍ سواء. فعلى اليهود نبذ الصهيونية العنصرية وقبولهم العيش في دائرة الحضارة العربية الإسلامية.

والمطلوب وفق هذا السيناريو أن يتم توضيح هذا الهدف من خلال طرح الشعارات التي يجب تعميمها، والتي تبين ما هو حضاري ومطلوب العمل به وما هو عنصري يجب الابتعاد عنه ونبذه وتجاوزه لحل الصراع. وكذلك يجب أن تشمل الشعارات أهم ما يجب العمل فيه ضمن دوائر الشعب الفلسطيني العربي والأمة العربية وشعوب الحضارة الإسلامية. و يتوجب على تلك الدوائر توضيح وطرح الشعارات الثقافية التي تقاوم العنصرية والاستعمار. (بني ملحم، 2012: 157)

لم يوجه الفكر الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني فحسب بل سعى ويسعى لطمس الهوية الحضارية للشعب العربي الإسلامي. لذا فإن المطلوب من الدول العربية والإسلامية إيجاد التخطيط السليم وتنفيذه ضد المخططات الصهيونية، أي أنه يقتضي طرح الأفكار ووضع خطط كفيلة بتنفيذها وفق برامج علمية وعملية تطبق على أرض الواقع، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين المستويين الشعبي والرسمي العربي وتوفر مشاركة كل القوى والفعاليات في المجتمع العربي لمواجهة هذا الفكر الصهيوني

وتأثيراته المختلفة، مع ضرورة معرفة أن لا تتجاوز الاختلافات بين المستوى الشعبي والرسمي على أهداف الأمة ومصالحها القومية الثابتة.

ولإنجاح هذا السيناريو فهناك حاجة للقيام بإعادة لم شمل القوى والفصائل الفلسطينية المختلفة وتوحيدها تحت غطاء وطني موحد، ونبذ الانقسام والانفصال، وحتى يكون الموقف الفلسطيني أكثر قوة وأكثر متانة ينبغي أيضاً إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية بناءً يتناسب والمعطيات الفكرية والاستعداد للتعامل مع تطور الصراع بشكل فاعل (أبو دياك، 2009). وينبغي أيضاً أن تساهم المؤسسات العربية المختلفة بأشكالها كافة في دعم صمود الشعب الفلسطيني وتوفير ما يلزمه من أجل البقاء على أرضه فيقاوم يقاوم الاحتلال الإسرائيلي وينتزع منه جميع حقوقه المشروعة حسبما نصت عليه القرارات والمواثيق الدولية المختلفة.

**الخاتمة:**

تعود خصوصية العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل قياساً بدول حديثة أخرى إلى التطابق الكامل بين الدين والقومية كما عرفتها الصهيونية. فبن غوريون في هذا الاقتباس وغيره، يستخدم مصطلح الشعب اليهودي كمرادف للدين اليهودي. وبهذا المعنى أيضاً يُستخدم عادة في إسرائيل تعبير "عام يسرائيل" (شعب إسرائيل). ويصح الإدعاء بالطبع أن الدين والقومية مترابطان ليس في حالة الدين اليهودي فقط. خذ مثلاً حالة القومية البولندية والكنيسة الكاثوليكية، أو حالة القومية والدين والكنيسة الأرمنية، أو الكنيسة الأرثوذكسية في اليونان وغيرها.

يبقى تميز إسرائيل الأساسي والأهم في كونها كياناً قائماً على الاستيطان التوسعي في تناقض مع أصحاب الأرض والمحيط. ولكن بعد تثبيت هذا الفرق الذي يصنع الخصوصية. وفي قضية علاقة الدين والقومية تحديداً.

لم يمنح الدين للصهيونية القومية الأسماء فحسب، ولا الأرض والتوراة فحسب، بل إن الأهم من ذلك أنه منحها البعد القيمي والتداعيات الثقافية والتراثية الإيجابية لهذا كله. ومنذ برنامج بازل الصهيوني الذي أقر جوهر الصهيونية في إقامة دولة لليهود هي في الوقت ذاته دولة يهودية، استخدمت تعبيرات دينية "معلمنة" كعناصر مكونة للب البرنامج السياسي للحركة الجديدة: "إقامة بيت قومي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل". والتعبيرات "شعب إسرائيل" و"أرض إسرائيل" تعبيران دينيان توراتيان. وقد استخدم القيادي الصهيوني العلماني البارز أوسيشكين الحجة الدينية دولياً في مرحلة مبكرة يوم 27 شباط/فبراير 1919 في خطابه أمام مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى: "المطلب التاريخي للأمة اليهودية، أن تعاد إلى حدودها وإعادة الأرض التي وعدت بها العناية الإلهية بني إسرائيل قبل أربعة آلاف عام".

وفي الواقع لم تتبن الصهيونية التبرير الديني التاريخي فحسب، بل تبنت في الواقع ضمنياً في روحها الداخلية، وفي بنية خطابها ولاهوتها السياسي ودوافعها وقدرتها على التجييش والتعبئة فكرة "هجئولاه" (الخلاص) اليهودية الدينية المسيانية. وقد استخدم

مصطلح "جئولات هأدماه" أو (تخليص الأرض) للدلالة حتى على نقل ملكيتها من العرب. وتحولت مصطلحات مثل "جالوت" (منفى) و"جئولاه" إلى شفرات تعبوية في عملية تمرير الفكر الصهيوني وقبوله. وإلى صنع دوافع التجنيد للحركة الصهيونية كحركة خلاصية تستثمر المخزون الديني للخلاص وإحالاته وتعبيراته وأشواقه وتطلعاته التاريخية، فتستخدمها جميعاً لغرض قومي سياسي.

إن الهدف العملي لهذا التحول من تعريف ذاتي إلى مفهوم في العلاقات الدولية وفي ما يسمى بـــ"عملية السلام" هو إقصاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين تماماً وإسقاطه قبل مناقشته، ومراجعة شرعيته الدولية بوضع مبدأ آخر متفق عليه بين الفرقاء هو مبدأ "دولتين لشعبين" فوق مبدأ حق العودة. وبالطبع، يترتب على مثل هذا الاعتراف تفهم مخاوف إسرائيل الديمغرافية حتى من المواطنين العرب، كما يعني قبول يهودية الدولة إقصاءً دولياً وعربياً لمبدأ "الدولة لجميع مواطنيها" الذي تحدى مسألة يهودية الدولة داخلياً ووضعها في حالة تناقض وصراع مع فكرة المساواة والديمقراطية.

**النتائج:**

عالجت الدراسة موضوع الفكر السياسي الصهيوني وأثره في الصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة (1991-2013)؛ أي في مرحلة شهدت فيها عملية السلام ظروفاً سياسية أثرت وتؤثر في تطور وتقدم عملية السلام مما ساهم في زيادة تأثير الفكر السياسي الصهيوني على صانعي القرار في دولة إسرائيل ودفعهم لتبني وجهات نظر متشددة تجاه كثير من القضايا ولا سيما على المستوى الفلسطيني الإسرائيلي، لأن الفكر السياسي الصهيوني يسعى إلى إثبات أحقيته في الوجود من خلال طرحه لشرعية الوجود، وهي الشرعية التي يريد الصهيوني تأكيدها في مجابهة العرب (أصحاب الأرض الأصليين التي يحولها إلى مستوطنه الصهيوني) وتعبر عن نفسها في تزايد القمع وترحيل العرب والاستيطان. وتتداخل الشرعيتان في منطقه مثل الاستيطان وترتبط محاولات تسوية ما يسمى بـــ "الشخصية اليهودية" أي جعلها "سوية" بمدى نجاح الاستيطان. أما القمع العسكري فهو الآخر مرتبط بالشخصية اليهودية، ففي تآكلها تقلص للمادة القتالية اليهودية مما يعني تراخي قبضته ويعني أيضاً تصاعداً للمقاومة، أي أن الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود مرتبطتان تماماً. وهذا يثبت فرضية الدراسة التي أشارت إلى أن الفكر الصهيوني تمكن من تكييف عملية السلام بما يتوافق مع منطلقاته الفكرية الأساسية.

عالجت الدراسة موضوع أبعاد الفكر السياسي الصهيوني وانعكاساته على عملية السلام في الشرق الأوسط وقد تبين أن الفكر السياسي الصهيوني ساهم في تبني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لوجهات نظر متطرفة تجاه إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط في ضوء إدراكها لقوتها العسكرية وتفوقها العسكري في المنطقة وما تمتلكه من تأييد دولي انعكس على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لها في كثير من القضايا وخصوصاً المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط.

إن الحركة الصهيونية كحركة سياسية كان من أهم أهدافها إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين وهي حركة قامت على أسس دينية محرفة وعنصرية، ولتحقيق هذا الهدف فقد سلبت الشعب الفلسطيني حقوقه في مختلف المجالات، وأدى

قيامها إلى بروز مشكلة فلسطين وحقها في الوجود. وتحاول الصهيونية تهجير السكان العرب من داخل دولة إسرائيل ومن هنا فإن جميع الإجراءات التمييزية العنصرية التي يتخذونها هي ذات هدف واحد، وهو طرد السكان العرب من أراضيهم المحتلة، لتصبح دولة إسرائيل دولة يهودية متجانسة خالية من غير اليهود. وهذا يجيب على السؤال الأول باعتبار الحركة الصهيونية حركة سياسية هدفت إلى إقامة دولة إسرائيل وقد نجحت في ذلك وفي توظيف إمكانياتها المادية والإعلامية والفكرية في الدفاع عن هذه الدولة.

اهتمت الدراسة بتوضيح مدى تبني الفكر السياسي الصهيوني للعنصرية مرتكزاً لهذه الحركة اتضح من خلال تبنيها لسياسة التمييز العنصري ليس فقط تجاه العرب والفلسطينيين وإنما ضد اليهود الشرقيين أنفسهم، بل كذلك ضد شعوب العالم جميعاً، وضد اليهود المقيمين خارج إسرائيل، فهي لا تتركهم يتمتعون بحرية اختيار البلد الذي يريدون الاستقرار فيه، بل تضغط عليهم للهجرة إلى فلسطين.

أثبتت الدراسة أن الفكر الصهيوني استطاع التأثير المباشر على دولة إسرائيل من خلال الأحزاب الدينية والمدارس ووسائل الإعلام وغيرها من الوسائل، فقد ساهم الفكر في حرمان الشعب الإسرائيلي من القدرة على الوصول إلى تحقيق السلام العادل من خلال تأثيره في توجهات الشعب الإسرائيلي تجاه عملية السلام. ويمكننا القول: "إن الصهيونية كانت وما تزال، أشد أعداء اليهودية الدولية. وإذا كانت دولة الكيان الصهيوني (إسرائيل) قد منحت العرب الفلسطينيين، منطقة حكم ذاتي، بموج اتفاق غزة–أريحا، إلا أن كل ذلك لا يخرج عن نطاق أهداف الحركة العنصرية الصهيونية، ولا يخرج عن نطاق سياسة التخدير التي تنتهجها إسرائيل، تجاه الشعب العربي يوجه عام والشعب الفلسطيني يوجه خاص.

إن إسرائيل ما زالت مستمرة في سياستها العنصرية تجاه العرب، وأكبر دليل على ذلك مذبحة (الحرم الإبراهيمي)، في 25 شباط عام 1994 التي قامت بها إسرائيل في مدينة الخليل، والتي ذهب ضحيتها الكثير من العرب الفلسطينيين الأبرياء أثناء تأديتهم لصلاة يوم الجمعة، والحرب الإبادية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب العربي

الفلسطيني الأعزل منذ انعقاد مؤتمر القمة العربية في بيروت في (27–28 آذار 2002) والتي ما تزال مستمرة حتى الآن تنفيذاً للمخطط الإمبريالي الصهيوني في الشرق الأوسط، حيث أعادت احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وحاصرت المقرات التابعة للسلطة الفلسطينية وقتلت من فيها، ومنعت التجول، وحاصرت مقر رئيس السلطة الفلسطينية في مدينة رام الله ودمرت مكاتبه واحتلتها وارتكبت أبشع المجازر في مخيم جنين ودمرته، وقادت مئات الشبان الفلسطينيين إلى الإعدام والمعتقلات، مبرهنة من جديد على عقيدتها العنصرية الفاشية وسلوكها الاستعماري الاستيطاني.

**التوصيات:**

1- توصي الدراسة بقيام دراسات علمية منهجية حول الفكر السياسي الصهيوني لما لذلك من أثر في فهم توجهات صانعي القرار الإسرائيلي تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

2- من الأهمية بمكان تركيز الدول العربية على إحلال السلام في الشرق الأوسط ودعم الجهود الفلسطينية للمحافظة على مكتسباتهم الوطنية وحقوقهم في أرض فلسطين وحمايتها من اليهود.

3- ضرورة قيام الباحثين والدارسين في الوطن العربي بإجراء دراسات مستفيضة عن الشعب الإسرائيلي وسكان إسرائيل وتوضيح حقيقة الفكر السياسي العربي والإسلامي والتوجهات العربية نحو السلام والاستقرار في المنطقة.

4- إن الصراع بين إسرائيل والأمة العربية هو صراع فكري وحضاري، يتطلب من المفكرين والباحثين العرب القدرة على مواجهة الفكر السياسي الصهيوني وفضح مرتكزاته الدينية والعنصرية للعالم بأسلوب علمي وموضوعي يقوم على الحقائق التاريخية التي تثبت أن إسرائيل دولة عنصرية وأن الفكر السياسي الصهيوني سيساهم في إنهيار هذه الدولة، إذا لم يتبنَ السلام كإطار للحل والتسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.

### أ- الكتب:

1. ابحيص، حسن وعايد، خالد (2010). الجدار العازل في الضفة الغربية، تحرير: صالح، محسن، ط1، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت.
2. أبو حمود، حسن (2002). علم الاجتماع السياسي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق.
3. أبو شاويش، أحمد (ب.ت)، قضية اللاجئين بين حق العودة...ونفي الآخر، ب.د.
4. أرونسون، جيفري (1997). مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع، ترجمة: زينة، حسني، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.
5. الأصبحي، أحمد محمد (2000). تطور الفكر السياسي رواده، اتجاهاته، إشكالياته، الجزء الثالث، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ط1، دار البشير، عمان.
6. بركات، نظام (1997). آلية صنع القرار السياسي في إسرائيل، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.
7. بسطامي، مها (1978)، (إعداد) المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون: عرض لبحوثه ومقرراته، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
8. بشارة، عزمي (1996). دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان.
9. بيريز، شمعون (1994). الشرق الاوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، اصدار الاهلية عمان الاردن، الطبعة الاولى.

10. تايلر، آلن (1966). تاريخ الحركة الصهيونية، ترجمة بسام أبو غزالة، بيروت، دار الطليعة.

11. التل، عبد الله (1959). كارثة فلسطين، الطبعة الأولى، دار الهدى،ب.د.

12. تلخيص لكتاب دولة اليهود ل تيودور هرتزل (1997) ، ترجمة وإصدار مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

13. ثابت، عادل (1998). النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

14. جريشة، علي والزيبق، محمد (1979). أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلامي، دار الاعتصام، الطبعة الثالثة.

15. الجندي، أنور (1977). المخططات التلمودية، اليهودية الصهيونية، القاهرة: دار الاعتصام.

16. الحسن، السيد يوسف(1990) البعد الديني في السياسة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

17. حلاق، حسان،(1978) موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، بيروت، منشورات بيروت العربية.

18. خان، ظفر الإسلام، (1973)، تاريخ فلسطين القديم، 1220 ق.م-1359ق.م دار النفائس ط1، بيروت، ص 15.

19. داود، عيسى (2001). المفاجأة بشراك يا قدس، الطبعة الثانية، القاهرة: مدبولي الصغير.

20. الدجاني، أحمد صدقي (2001). الخطر يتهدد بيت المقدس، الطبعة الثانية، القاهرة: المركز العربي للإعلام.

21. درينعيم، اسحق، ( 1988). الحركة الصهيونية، ترجمة عن العبرية، جودت اسعد، الأردن، إربد، ص71.

22. ديب، سهيل (1985). التوراة بين الوثنية والتوحيد، بيروت: دار النفائس.

23. ربيع، حامد (1978). إطار الحركة السياسة في المجتمع الإسرائيلي، دار الفكر العربي، القاهرة.

24. ربيع، محمد محمود ومقلد، اسماعيل صبري (1994). موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.

25. رفيدي، وسام (2004). قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق، فلسطين، معهد إبراهيم أو لغد.

26. الزعبي، الأرقم (1990). حقائق عن الهوية، ط1، دمشق: الدار المتحدة.

27. سلهب، نصري (1971)، في خطى محمد، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

28. سليتر، جيروم (2002). انهيار العملية السلمية الفلسطينية–الإسرائيلية أين الخلل؟ ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي,

29. سمعان، سمير وآخرون (2004). العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

30. سنقرط، داود عبد العفو (1987). جذور الفكر اليهودي، عمان: دار الفرقان.

31. شاحاك، إسرائيل (2001). أسرار مكشوفة، ط2، ترجمة عادل خير الله، رضا سلمان.

32. الشامي، صلاح الدين (1970). دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف.

33. شدود، ماجد (1990). قضايا عالمية معاصرة، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتاب، جامعة دمشق.

34. شلبي، محمد (2008) السياسة الخارجية للدول الصغيرة الأردن وعملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي (1979–1994)، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

35. صالح، محسن محمد (2002). فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، كوالالمبور، ماليزيا.

36. صالح، محسن محمد (2003). دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، القاهرة، مركز الإعلام العربي.

37. ظاظا، حسن وراتب، عائشة والخطيب، محمد فتح الله (1971). الصهيونية العالمية وإسرائيل، القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية.

38. العابد، إبراهيم (1968). سياسة إسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها.

39. عبد الله، محمد صبحي، (1990). العلاقات العراقية المصرية في العصور القديمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

40. علي، السيد وليد محمد (1999). صهيونية الخزر وصراع الحضارات، الطبعة الأولى، بيروت: دار التضامن للطابعة والنشر.

41. عماد، عبد الغني (ب.ت). الصراع العربي الإسرائيلي بين النص والواقع.

42. غارودي، روجيه (1997). مقولة الحق التاريخي، دراسة في الصهيونية السياسية، ترجمة: نزيه الشوفي، المنارة، بيروت.

43. الفتلاوي، سهيل حسين (2003)، جذور الحركة الصهيونية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

44. الفتلاوي، سهيل حسين، (1994)، تاريخ النظم القانونية، دار الفكر المعاصر، بيروت.

45. القشطيني، خالد (1981). الجذور التاريخية للعنصرية الصهيونية، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

46. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، 1967 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

47. كتن، هنري (1970). فلسطين، في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، بيروت: مكتبة لبنان.

48. الكيالي، عبد الوهاب (1990). موسوعة السياسة، الجزء الخامس، الطبعة الثالثة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

49. الكيلاني، هيثم (1962). المذهب العسكري الإسرائيلي، دمشق: وزارة الدفاع السورية.

50. الكيلاني، هيثم (1996). التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائلي وتأثيرها في الامن العربي، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات.

51. لمعي، إكرام (1991). الاختراق الصهيوني للمسيحية، الطبعة الأولى، القاهرة وبيروت: دار الشروق.

52. مبيض، هبة خليل سعدي (2010). اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.

53. مجموعة باحثين، (1971)، المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون 1968، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

54. مجموعة باحثين، المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون، (1977) (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

55. محمود، أمين عبد الله (1984). مشاريع الاستيطان الصهيوني منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.

56. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية العسكرية الصهيونية، المجلد الثاني، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1974.

57. المسلماني، احمد (2003)، ما بعد اسرائيل "بداية التوراة و نهاية الصهيونية،"ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الاولى، القاهرة.

58. المسيري، عبد الوهاب (1975)، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

59. المسيري، عبد الوهاب(1999). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق.

60. مصالحة، نور الدين (2001). إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع 1967-2000، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

61. المصري، محمد محمود (2004). الدولة العبرية والبحث عن الهوية، مكتب مدبولي.

62. منى، زياد (1995). جغرافية العهد القديم، دمشق: دار الأهالي.

63. الموسوعة الفلسطينية (1984). القسم الأول، المجلد الأول، دمشق.

64. موسوعة المورد العربية، منير البعلبكي، ج2.

65. الموعد، حمد (1991). اسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنعان للنشر.

66. نص قرار محكمة العدل الدولية ضد الجدار العنصري(2005). ترجمة: غير رسمية لنص قرار محكمة العدل الدولية في شأن جدار الفصل، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات.

67. نوفل، احمد سعيد (2007). دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مركز الزيتونة بيروت.

68. نويهض الحوت،بيان (1991)، فلسطين:القضية،الشعب،الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين-1917م، دار الاستقلال،بيروت، لبنان.

69. الهزايمة، محمد عوض (2004). قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان: المؤلف.

70. الهندي، هاني وإبراهيم، محسن (1958). اليهود فكرة، حركة، دولة، دمشق: مطابع دار الوحدة العربية.

71. الهندي، هاني( 1971). حول الصهيونية وإسرائيل، ط1، بيروت: دار الطليعة.

**ب- الرسائل الجامعية:**

1. عماد، ايهم علي (2004). اثر العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية الاسرائيلية رسالة ماجستير / جامعة تشرين، قسم الاقتصاد والتخطيط.

2. الهزايمة، محمد عوض (1989). القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: قسم العلوم السياسية.

**جـــ- المجلات والصحف والدوريات:**

1. الانصاري، جابر (1988)، إشكالية الوحدة الإقليمية في الفكر العربي الوحدوي، العدد 356، تموز.

2. أيوب، نسيمة (2009). السلام الاقتصادي سلام سياسي وازدهار اقتصادي!، مجلة العودة، العدد (25)، السنة (3)، تشرين الأول.

3. بني ملحم، غازي صالح نهار (2012). أبعاد الفكر الصهيوني وانعكاساته على الصراع العربي-الإسرائيلي في زمن السلام، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (114)، صيف 2012.

4. الجارد، عادل (1988). دراسة في الأيديولوجية الصهيونية، مجلة العلوم السياسية، العدد (2).

5. جريدة الحياة الجديدة، 2003/3/30.

6. جريدة القدس، 2011/7/8.

7. جريس، صبري (1983). المؤتمر الصهيوني الثلاثون: تظاهره غير ناجحة للحركة الصهيونية"، شؤون فلسطينية، العدد 134، بيروت.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي 2009، آب 2010.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، التقرير الإحصائي السنوي 2010، آب 2011.

10. حمدان، يوسف، (1976). "الوكالة اليهودية والإدارة الصهيونية من سابير إلى الموجي" شؤون فلسطينية (بيروت: العدد55).

11. حيدر، رندة (2011)، مختارات من الصحف العبرية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011/11/29.

12. رمانة، رامي (2012). مختصان: الضفة قد تتحول إلى عشر جزر بفعل مشروع إسرائيلي، صحيفة فلسطين، 3/2.

13. سوسه، أحمد (1975). لمحات من تاريخ يهود العراق القديم وصلته بيهود العراق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد الثالث العدد الرابع، كانون الثاني، بغداد.

14. شعبان، عبد الحسين (1989). إسرائيل والشرعية الدولية، مجلة الوحدة، العدد 56، أيار.

15. شيحة، ميشيل (2003). جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، مجلة جامعة دمشق، المجلد (19)، العدد (2).

16. عبد الكريم، ابراهيم (2001). السياسة الخارجية الاسرائيلية، اكتوبر.

17. العطار، محمد محمود (2007). لا إنسانية مناهج التعليم في إسرائيل وعدوانيتها، شوؤن اجتماعية، العدد 95، السنة 24، خريف 2007.

18. العقيد ايلون، أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها، مجلة سكيراه حودشيت، شباط –آذار 1983.

19. عوض، ألكس (1424). المسيحية والصهيونية وجذورها العقائدية والرد على أباطيلها، ندوة في مجلس الكنائس الإنجيلية المحلية في الأراضي المقدسة، صحيفة القدس، العدد 12376، 14 ذي الحجة.

20. قاسم، عبده قاسم (1989). نحو رؤية عربية للمشروع الصهيوني، البعد الثقافي في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الوحدة، العدد (56)، أيار.

21. منصور، كميل، (1974) "أثر قيام إسرائيل على وضع المنظمة الصهيونية العالمية"، شؤون فلسطينية (بيروت، العدد4).

22. هاني، عبد الله (1972)، (المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرون) شؤون فلسطينية، (العدد8).

**د- مراجع أخرى:**

1. شموئيل إيفن، تقويم استراتيجي لإسرائيل 2011 – معهد بحوث الأمن القومي – جامعة تل أبيب.

2. الاتفاق المرحلي أوسلو-2، الموقع في 28 أيلول 1995.

3. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وثيقة حقائق إنسانية حول المنطقة (ج) في الضفة الغربية، تموز/يوليو 2011.

4. تقرير حركة السلام الآن الإسرائيلية الخاص بالمستوطنات، 2011.

5. مقالة صحيفة هارتس الإسرائيلية بتاريخ (1982/12/8)- كما ترجمتها دار الجليل للصحافة والنشر عمان- الأردن، ص 21.

6. سفر التكوين، الإصحاح 13.

7. سفر التثنية، الإصحاح 11.

8. سفر يوشع، الإصحاح 1.

9. سفر الملوك، الإصحاح 1.

10. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008، مركز الزيتونة للدراسات والبحوث، بيروت، 2009.

11. الإصحاح الخامس والثلاثون من سفر العدد.

12. سفر الملوك الاصحاح الثاني

13. العهد القديم، سفر التكوين، أصحاح 15، فقرة 18.

**هــ- المواقع الالكترونية:**

1. تفسير بن كثير، موقع الروح، 2013، نقلاً عن: http://www.alro7.net.
2. سامى القمحاوي، الجيتــو حينما يكون العزل اختياريا!،2009/1/30، نقلاً عن: http://www.wata.cc
3. العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، موسوعة المقاتل، 2013/4/11، نقلاً عن: www.moqatel.com.
4. الخالدي، صلاح، بين التوراة كتاب الله والتوراة اليهودية المحرفة، 2010/7/11، نقلاً عن: http://islamstory.com/ar.
5. هديب، نضال، الصهيونية، 2009/1/5، نقلاً عن: http://dawayima.own0.com/
6. وليد عبد الحي، التحديات الإستراتيجية للفكر الصهيوني، 2012/2/26، نقلاً عن انترنت:www.aljazeera.net.
7. عبد القادر، حاتم، تصريح لوكالة حطين الإخبارية، الموقع الالكتروني http://www.hitteennews.com، بتاريخ 2010/7/19.
8. أبو إرشيد، أسامة، الموقف من دولة فلسطين، المعرفة، 2011/9/27، نقلاً عن: http://www.aljazeera.net/NR/
9. تقرير مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: عرض وتحليل لأبرز وقائع التعامل الإسرائيلي مع "خطة الحكومة الفلسطينية 2010/4/28، نقلاً عن: http://www.madarcenter.org/pub-details.php
10. مسار المنظمة الصهيونية العالمية حتى قيام الكيان الصهيوني 1948، المركز الفلسطيني للإعلام، 2003، نقلاً عن: http://www.palestine-info.com
11. التفكجي، خليل (2004). الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع وإشكاليات، 10/3، نقلاً عن: http://www.aljazeera.net

12. عواودة، وديع، مراقبون إسرائيليون: السلام الاقتصادي فكرة جوفاء، نقلاً عن: http://www.aljazeera.net/NR/exeres، 2011/12/21.

13. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (د.ت)، مراحل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (1967–2000)، أنظر الرابط: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4115

14. الموقع الالكتروني لهآرتس، http://www.haaretz.com/news/cbx-construction-up-in-settlements-down-in-israel-1.160735

15. موقع مركز الباحث، الموقع الالكتروني، http://www.bahethcenter.net/esaydetailsf.php?eid=2737&fid=14

16. أبو عمره، أكرم (د.ت)، المياه في الصراع العربي–الإسرائيلي، مقالة منشورة على موقع مركز المعلومات الفلسطيني، وفا الالكتروني، انظر الرابط:http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2257

17. عرض وتحليل لأبرز وقائع التعامل الإسرائيلي مع "خطة الحكومة الفلسطينية"، 2010/4/28، نقلاً عن: http://www.madarcenter.org/

18. إحتلال من نوع آخر–السيطرة على المياه (د.ت). موقع المعهد العربي، الموقع الالكتروني http://www.airssforum.com/f134/t13155.html

19. تصريح رئيس الوزراء سلام فياض أثناء افتتاح بئر الرشادية في بيت لحم بتاريخ 2009/7/20، أنظر موقع وكالة معاً الإخبارية www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID= 213319.

20. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، ورقة حقائق بعنوان: القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_Factsheet_December_2011_Arabic.pdf

21. http://yalejournal.org/2010/07/the-demographic-security-dilemma-2/

22. http://www.centerpeace.org/CPS%20-%20Defensible%20Borders%20and%20Strategic%20Depth.pdf

23. الامن القومي الاسرائيلي نظرياته ومسستوياته (ب.ت). نقلاً عن: drabbass.wordpress.com .

24. أبو زاهر، نادية والأشقر(2005). لبنى، الجدار وتداعياته على حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، 2005/4/26، نقلاً عن: http://www.arabs48.com

25. صالح، محسن محمد (د.ت). المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي، نقلاً عن: http://www.vahdet.info.tr

26. أبو بكر، ثامر (2011). العلمانيون في إسرائيل، نقلاً عن: http://www.elaphblog.com، 2011/2/14.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Avi-Hai ,AVraham(1974), Ben Gurion State- Builder (1948-1963): Principles and Pragmastism ,Jerusalem, Keter publishing House.
2. Bein , Alex (1940),Theodor Herzl A Biography, (Philadelphia: The Jewish Publication Society of America). (1st ed),New York.
3. Ben Halpern, 1969 . the Idea of Jewish state 2ed. Cambridge. P.105.
4. Chaim Weizman: (1949). Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weiziman (New York: Harper and Brothers, p.165
5. Haim Malka-Crossroads: The Future of the US –Israel strategic Partnership,CSIS,Washington,2011.pp.99-101.
6. Harkabi, Y.. Arab Attitudes to Israel. Transaction Publishers,1974.
7. Herbert,Parzen,(1962),A Short History Of Zionism,(2ed),New York:Herzl Press.
8. Iian Pappe (2000), Israel At Crossroads between civic Democracy and Jewish Zealotocracy, Journal of Palestine studies, Vol. XXXIX ،No.3 spring.
9. Israel Cohen &.Theodor Herz, (1951): founder of Political Zionism (New- York: Thomas YoseLoff)pp. 168-9
10. Israel Cohen, (1951). Short History of zionisim (London: frederick Muller), p.190
11. Israel Studies Forum, Volume 23, Issue 1, Summer 2008
12. Khazum, Aziz (1999). Western culture, Ethnic Stigmatization and social Segregation: The origins of the Ethnic Inequality in Israel, Israeli Sociology No 1.

13. R. freedman (ed) , (1979). World politics and the Arab-Israel: Conflict －(New York: Pergman Press),p.92.

14. Sandler, Shamuel, etal, The Religious- Secular Divide in Israel Polities, Middle East Policy, Vol.V1. No.4, June, 1999. Iian Pappe.

15. Zarembski, Laura S. (2000). Israel's Religious Right Not a Monolith, Middle East Quarterly, Vol. V11, No2, June .